PLUTO PRESS

الدار العربية للعلوم . ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

تصوير
أحمد ياسين

السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط

دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة



جانيس ج. تيري

السياسة الخارجية الأميركية
في الشرق الأوسط

دور جماعات الضغط والمجموعات
ذات الاهتمامات الخاصة

تأليف

جانيس ج. تيري

ترجمة

حسان البستاني



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. s.a.l



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

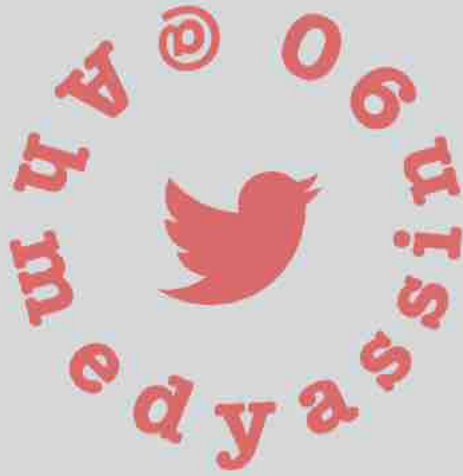
الطبعة الأولى
1427 هـ - 2006 م

ISBN978-614-421-907-2 :

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)


@Ahmedyassin90

المقدّمة

كيف قرّرت واشنطن أن تكون سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وكيف طبّقتها؟ وما هي العوامل المحليّة والدوليّة التي أُخذت بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ؟ لطالما كانت هذه الأسئلة مدار نقاشٍ حاد بين الخبراء، مُربكة قسماً كبيراً من المجتمع الأميركي طوال عقودٍ من الزمن. ونتيجةً للفشل الجليّ للسياسة الخارجيّة للولايات المتحدة الذي تلا هجمات 11/9، باتت الحاجة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة أمراً أكثر إلحاحاً.

وبصفتي مؤرّخة، فإن سعيي الأوّلي لفهم العملية وشرحها تناول دراسة السياسات المتّبَعة حيال الشرق الأوسط، والتي تبنّتها إدارة فورد، ولقد ارتكزت إلى مكتبة فورد الرئاسيّة كمصدرٍ رئيسي لجمع الوثائق. ومع ذلك، سرعان ما ثبت عدم جدوى هذا المنحى لأن معظم الوثائق الأساسية - وفي الواقع، قسماً كبيراً ممّا له علاقة بهنري كيسنجر الذي كان المهندس الرئيسي للسياسة خلال سبعينيات القرن العشرين - بقيت في إطار السرّيّة. ولكن هناك وفرةٌ من المواد التي تتناول محاولات ممارسي الضغوط من أفرادٍ وجماعات، ومجموعات ذات اهتمامات خارجية خاصة، للتأثير في بنية السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط. وبولوج باب الكواليس، انفتحت أمامي أروقة الاستقصاء المُثمر حول أسلوب عمل ممارسي الضغوط وكيفيّة استجابة الحكومة - ولا سيّما البيت الأبيض - للعدد الوافر من ممارسي الضغوط من أفرادٍ وجماعات، أو تجاهله.

وبالرغم من كونه أمراً يدعو للأسف، بدا لي أن حساسية الأوقات تتطلّب

كشفاً كاملاً عمّا أملك من معلومات لمعالجة هذا الموضوع. فتطرّقت إليه كدخيلٍ لا روابط عرقيّة له، أو دينيّة، أو قوميّة، أو عائليّة، مع أيٍّ من الدول أو الأشخاص في الشرق الأوسط. هذا، وكانت مسيرتي المهنية الأكاديمية مخصَّصةً بالكامل لدراسة المنطقة مع التركيز، بصفةٍ خاصة، على التطور السياسي ودور الإعلام في القرنين التاسع عشر والعشرين.

ولا تعرض هذه الدراسة بالتفصيل لديناميّات العمل الداخلي أو لتاريخ جماعة ضغطٍ محدَّدة، أو جماعة/منظّمة ذات اهتمامات خاصة، أو فرد. كما وأنها ليست تحليلاً لقرارٍ سياسي معيَّن، أو لإدارةٍ رئاسيّة بحدّ ذاتها. ولم يتمّ التطرّق إلى إيران لعدم وجود جماعات ضغط أميركيّة مرتبطة بها بشكلٍ أساسي؛ وهذا الأمر لا يعني أن إيران لا تشغل حيّزاً أساسيّاً في اعتبارات السياسة الأميركية، ولكنّني آثرت التشديد على أن معظم القرارات المتعلّقة بإيران اتُّخذت بالتعاون - وإن بتقاطع الأهداف في بعض الأحيان - مع وزارة الخارجيّة، والبنتاغون، والسي آي أيه، والبيت الأبيض. توفّر هذه الدراسة في الواقع نظرةً تاريخيّة عامّة و"دراساتٍ دقيقة للوقائع" لشرح كيفيّة وضع السياسات، ودور ممارسي الضغوط من أفراد وجماعات، إذا ما وُجد، في التأثير على سياسات الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط، وتوجيهها.

لقد استعنتُ بالأوبّرا كتشبيه مجازيّ للإضاءة على العلاقة المفرطة التعقيد في ما بين اللاعبين الذين أنتجوا السياسة الخارجيّة. واستُقيت دراسات الوقائع بصفةٍ عامّة من إدارتَي فورد، وكارتر لتعزيز التحليل. وقد حالفني الحظ أيضاً بإجراء مقابلاتٍ مع عددٍ كبير من المحترفين، وممارسي ضغوطٍ مأجورين، وقادة جماعات الضغط، وموظّفين في السلك الخارجي، وخبراء من

الشرق الأوسط (مصر، الأردن، لبنان، سوريا، قبرص، إسرائيل، وفلسطين)، إضافةً إلى مطّلعين على شؤون واشنطن. وكان هؤلاء الخبراء مفيدين كثيراً في مشاطرة خبراتهم الشخصيّة وملاحظاتهم. ورئاستا فورد وكارتر هما خياران مناسبان بصفةٍ خاصة لدراسة جماعات الضغط والسياسة الخارجيّة. وقد شغل كلٌّ من الرئيسَين فترةً رئاسيّةً واحدة، وكان أحدهما جمهوريّاً والآخر ديموقراطيّاً، وعالج كلاهما مسائل مشابهة أو مماثلة في السياسة الخارجيّة. وبالرغم من أساليبهما الشخصيّة وخلفيّاتهما المتباينة، إلا أنهما انتهيا إلى تبنّي سياساتٍ متشابهة في الشرق الأوسط.

لقد شملت مساهمات فورد الرئيسيّة في الشرق الأوسط اتفاقيّتَين تفصلان في شأن سيناء، وتشجيع أنور السادات على الخروج من الفلَك السوفياتي، ومقاطعة العرب، والاحتلال المستمرّ لقبرص وتقسيمها إثر الاجتياح التركي لها عام 1974. وتكشف مسألة قبرص عن تباينٍ مثقف instructive في ما يتعلّق بتأثير جماعات الضغط في السياسة خارج إطار متغيّرات النزاع العربي الإسرائيلي المثير للمشاعر. وإبّان رئاسة كارتر، تمثّلت المسائل الرئيسيّة باتفاقات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصريّة الإسرائيليّة التي تلتها، والنزاع العربي الإسرائيلي المستمر، وقبرص، وإيران، وإلى مدى أقل، مقاطعة العرب.

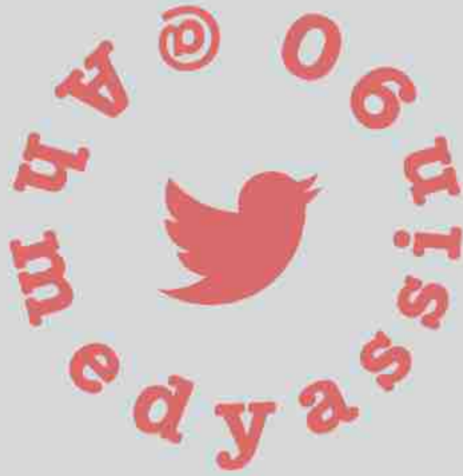
وينتقد التحليل ممارسي الضغوط - مكامن الفشل والنجاح لديهم - إضافةً إلى قرارات سياسيّة معيَّنة. ويتمّ تفحّص حالات الفشل، وحالات النجاح الأقل عدداً للجماعات الموالية للعرب، بطريقةٍ انتقاديّة. ويُعرَض للحملات والسياسات

الإسرائيليّة، واللوبي الصهيوني بطريقةٍ مماثلة. فقد سعى بعض مؤيّدي إسرائيل إلى المساواة بين أي انتقادٍ يطال إسرائيل أو الصهيونيّة وبين معادة الساميّة، رغبةً منهم بتفادي الجدل حول تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي المثير للمشاعر، وتأثيراته. وهذا الأمر الذي خدم المصالح السياسيّة الضيّقة لإسرائيل وخلّف أثراً فاتراً، حال في المقابل دون فهم الشعب - والناخبين - لتأثير ممارسي الضغوط من أفراد وجماعات في السياسة الخارجيّة الأميركيّة. في الواقع، من البديهي اعتبار الانتقاد الموجَّه لأعمال إسرائيليّة معيَّنة، ولسياسات إسرائيل، غير مُعادٍ للساميّة بقدر اعتبار معارضة الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 أمراً معادياً للعرب أو للإسلام، أو أن معارضة الاجتياح الأميركي للعراق واحتلاله عام 2003 هو بالضرورة أمرٌ معارض للولايات المتحدة[1].

ولوضع سياقٍ محدَّد لتفحّص دور جماعات الضغط في صنع السياسة الأميركيّة، نتعرّف في الفصل الأول على العمليّة التي من خلالها تُتَّخذ قرارات السياسة الخارجيّة. ويعرض لنا الفصلان التاليان لخلفيّة الموضوع من خلال التركيز على الإعلام والانطباعات الثقافيّة السائدة في المجتمع الأميركي عن الشرق الأوسط، إضافةً إلى تقديم بعض الشروحات حول عيوب التغطية الإعلاميّة للمسائل الدوليّة بصفةٍ خاصة. ويصف الفصل الثالث تكوين الأفكار المبسَّطة السلبيّة والمشوَّهة عن العرب والمسلمين. وبإيجاز، هناك مَيلٌ عام لدى الشعب الأميركي إلى سياساتٍ مؤيّدة لدولٍ معيَّنة كاليونان وإسرائيل مثلاً، ونزعةٌ سلبيّة ملازمة حيال العرب والدول المسلمة. وهكذا، يجب على هذه

الأخيرة الرّد على الأفكار والمواقف السلبيّة قبل تمكّنها حتى من الشروع بتوفير صورٍ إيجابيّة. وقد ازداد هذا الوضع حدّةً بعد هجمات 11/9.

ويصف الفصل الرابع التقنيّات والاستراتيجيّات المستخدَمة من قِبَل كل جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ويناقَش أيضاً العامل المالي الأساسي. أما الفصل الخامس فهو بمثابة "عرض" يتّخذ من قبرص موضوعاً رئيسيّاً، أو دراسةً لوقائع الجهود الضاغطة الناجحة التي قام بها الأميركيّون من أصلٍ يوناني لفرض تغييراتٍ على السياسات الأميركيّة التي تتناول قبرص وتركيا. ويعرّف الفصلان السادس والسابع عن جماعات الضغط المتنوّعة الموالية للعرب، وتلك الموالية للإسرائيليّين، وعن المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة. ومن ثمّ، يستمرّ النقاش وفقاً للتسلسل الزمني للأحداث تقريباً، متطرّقاً إلى إدارة فورد، ومقاطعة العرب الهامّة، ومنتهياً برئاسة كارتر. وتوجز الخاتمة التأثيرات الإيجابيّة والسلبيّة لجماعات الضغط على السياسة الخارجيّة منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. وإن الضغط الذي مارسته المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، والذي أثقل كاهل السياسيّين والرسميّين المسؤولين عن وضع السياسات المتعلّقة بالشرق الأوسط وتنفيذها، أثّر في كل الأميركيّين إضافةً إلى المجتمع الدولي. ولذلك، فمن الأهميّة بمكان أن يتمكّن المواطنون، ولا سيّما في دولةٍ ديموقراطيّة، من فهم مواطن القوة والضعف لدى جماعات الضغط، والمطالبة بأن يعمد ممثّلوها إلى تبنّي سياساتٍ تصبّ في مصلحة المجتمع ككل.


@Ahmedyassin90

الفصل الأوّل
نص الأوبّرا:
صنع السياسة الخارجيّة

المسرحيّات المغنّاة، أو الأوبّرا، هي مزيجٌ متناغم من عناصر متعدّدة متباينة في الظاهر (المقطوعة الموسيقيّة، النص، المغنّون، إعداد المسرح، الأوركسترا، قائد الأوركسترا، مديرو المسرح، الدعاية، بيع التذاكر، والبروفات). وتنشأ السياسة الخارجيّة أيضاً من تفاعلٍ معقّد بين عددٍ من الدوائر الحكوميّة تشمل الرئيس، ووزارة الخارجيّة، والبنتاغون، والسي آي أيه، والكونغرس، ومجلس الأمن القومي (NCS). ومنذ الحرب العالميّة الثانية، انخفض مستوى تدخّل الكونغرس بصورةٍ عامّة وارتفعت وتيرة تدخّل الرئيس، ومستشاريه المقرَّبين، ومجلس الأمن القومي بصفةٍ خاصة[1]. بدأ مجلس الأمن القومي الذي أُسِّس إبّان إدارة ترومن، كمجموعةٍ صغيرة من الخبراء الأكثر تمرّساً، وقد اقتصرت مهامّهم على تقديم المشورة للرئيس. وبإسناد مناصب وزاريّة لمستشاري مجلس الأمن القومي، بدأوا برفع تقاريرهم إلى الرئيس مباشَرةً وباتوا غير مقيَّدين بالاعتبارات السياسيّة التي تؤثّر في السياسيّين؛ ولا سيّما الرؤساء الذين يدخلون البيت الأبيض لفترةٍ رئاسيّة ثانية. وفي سبعينيات القرن العشرين، كان نفوذ مجلس الأمن القومي كبيراً لدرجة أن زبينيو بريجنسكي اعتبره مسؤولاً عن "هندسة" السياسة الخارجيّة التي تنفّذها وزارة الخارجيّة

ببهلوانيّة[2]. ومنذ حرب فييتنام وحتى حرب العام 2003 على العراق، حاول الرؤساء ومستشاروهم تجنّب تدقيق الشعب الأميركي بالأمور أو التدخّل بالشؤون الخارجيّة، فعملوا بسرّيّة في أغلب الأحيان من خلال مفاوضاتٍ غير علنيّة. وأسندت إلى بعض من كانوا مرشّحين لمنصب وزير الخارجيّة مهام بديلة، ومنحت الأفضليّة لمسؤولي البيت الأبيض مثل هنري كيسنجر إبّان إدارة فورد[3]، وبريجنسكي إبّان إدارة كارتر، وديك تشيني/دونالد رامسفلد إبّان إدارة جورج دبليو بوش.

وعلى الرغم من النفوذ الكبير الذي يتمتع به الكونغرس على جوانب رئيسيّة من المعونات الخارجيّة ومخصّصات الأسلحة. إلا أن الأمر بلغ بالرؤساء ومستشاريهم حداً جعلهم يعتبرون السياسة الخارجيّة منطقة تخضع لسلطتهم ونشاطهم بشكلٍ حصري. وحدّدوا أيضاً، وعلى نطاقٍ واسع، من يملك صلاحيّة المشاركة في اتخاذ قرار التنفيذ. وباختصار، وبشكلٍ عام، فإن مجموعةً نخبويّة صغيرة تصنع السياسة الخارجيّة[4]. وتفضّل هذه المجموعة النخبويّة الاستئثار بمسرح الأحداث مع أقل قدرٍ ممكن من المغنّين.

وبتطوّر الرئاسة الامتيازيّة، إبّان حكم جونسون ونيكسون بصفةٍ خاصة، بلغ الرئيس حدّ لعب دورٍ حاسم في تطوير السياسة الخارجيّة ومواكبتها. وفي ظل بعض الإدارات - كما كانت حال هنري كيسنجر إبّان رئاسة جيرالد فورد - كان وزير الخارجيّة المهندس الرئيسي للسياسة الخارجيّة. وفي أحيانٍ أخرى، لعب مستشار الأمن القومي هذا الدور أيضاً كما كانت حال بريجنسكي في إدارة كارتر، أو نائب الرئيس ووزير الدفاع في إدارة جورج دبليو بوش. وعلى

الرغم من أن هذه التعدديّة[5] تنتج تنوّعاً في الآراء إلا أنها في الواقع تجعل من تحديد مَن يصوغ السياسة الخارجيّة أمراً بالغ الصعوبة.

وفي العالم المثالي للرئيس، تنبع القرارات من مصالح الأمّة الأكثر أهميّةً في سياق متطلّبات علم الاقتصاد وعلم السياسة الطبيعيّة. ومن الواضح أنه عالمٌ غير "مثالي". ولدى وضع أطر السياسة الخارجيّة، يجب على الرؤساء أخذ المتطلّبات المحليّة بعين الاعتبار كونها نتاج النظام السياسي. وعلى الصعيد العملي، قد تفوق الضغوطات السياسيّة والمحلّيّة بأهميّتها "السياسة الواقعيّة" الباردة والصارمة.

في سبعينيات القرن العشرين، وعندما كان الرئيس فورد يُجري مفاوضاتٍ لإدخال مصر وأنور السادات في الفلَك الأميركي، عرض لهذه المسألة مباشَرةً خلال لقاءٍ له مع مجلس الأمن القومي. وسلّطت ملاحظاته الضوء على مظهرَين رئيسيَّين للسياسة الخارجيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط وعلى أهميّة جماعات الضغط المحليّة.

> سأُطلعكم بإيجاز على سجلّي في الكونغرس حيث لإسرائيل اهتماماتها وصِلاتها. فقد كنت على وشك اكتساب سمعةٍ سيّئة بين العرب. ولطالما أحببت واحترمت الشعب الإسرائيلي. فهم أذكياء ويكرّسون أنفسهم للقضايا التي يؤمنون بها. وهم يكرّسون أنفسهم لدينهم، وبلدهم، وعائلاتهم، ومعاييرهم الأخلاقيّة العالية. فأنا معجَبٌ بهم وأحترمهم، ولم يسبق لي أن شعرت بالخيبة إلى هذه الدرجة لرؤية شعبٍ أحترمه غير قادر على رؤية ما نحاول القيام به لصالحه ولصالحنا أيضاً. ولكن التزامنا يبقى للولايات المتحدة في النهاية.

نائب الرئيس نيلسن روكفيلر: "إسمعوا، إسمعوا"[6].

في هذا السيناريو، يعلن فورد بوضوح أسس السياسة الخارجيّة؛ المصلحة الشخصيّة. ولكنّ خطابه ينمّ أيضاً عن مَيلٍ للاطّلاع على شؤون الآخرين، لا مَيلٍ مستشرِق على غير عادة، يُراد به تأييد الإسرائيليّين بتعابير أكثر قوةً وإيجابيّة، في حين أنه يشوّه سمعة العرب والمسلمين بشكلٍ ضمني، إن لم يكن بشكلٍ صريح. وسيتمّ استكشاف هذا الموقف المؤيّد لإسرائيل والمعادي للعرب بعمقٍ أكبر في الفصول التالية.

يأخذ الرؤساء المنتخَبون حديثاً بعين الاعتبار التبدّلات السياسيّة الجارية خلال الأشهر القليلة الأولى من تولّيهم مقاليد الحكم. وغالباً ما يُعلن الرؤساء الجدد أنهم "يعيدون تقييم" سياسة الشرق الأوسط. وخلال هذا الوقت الزمني القصير، تتوافر لممارسي الضغوط "نافذة صغيرة من الفرَص" للترويج لبرامجهم المقترَحة، وتقديم اقتراحاتٍ لإحداث تبدّلاتٍ سياسيّة. ومن الواضح أن الأفضليّة هي للجماعات التي تتمتّع بروابط وطيدة، وتملك مؤيّدين لها في مناصب إداريّة أساسيّة، وتُقيم صِلاتٍ وثيقة بالبيت الأبيض.

إن عنصر الوقت هو مكوِّنٌ أساسي لأي مسعى تقوم به جماعة ضغط. ومن شأن القيام بحملةٍ قبل أشهرٍ من الانتخابات الرئاسيّة دعم مسعى جماعة الضغط هذه، أو إلحاق الضرر بها في بعض الحالات. ويجب على ممارسي الضغوط من أفرادٍ وجماعات دراسة عامل الوقت بعناية، مقيِّمين فرص نجاح برامجهم أو إخفاقها. ولا يرغب أي سياسي بإقران اسمه ببرنامجٍ مُخفِق، إذ إن من شأن حملةٍ فاشلة إلحاق الضرر بالقضيّة التي يسعى للترويج لها. فقد أظهرت مبادرة كلينتون للعناية الصحّيّة أن الحملة الفاشلة تُعيق قضيّةً ما

أشهراً أو سنوات.

استطلاعات الرأي

لتشجيع مبيعات التذاكر والحضور الكثيف، تروّج شركات الأوبّرا لمنتجاتٍ جديدة ولنجومها الفنّانين من خلال رسائل بريديّة، وكرّاسات أنيقة، وحملات دعائيّة. ويجب على الرؤساء كذلك عرض المسائل على الرأي العام الأميركي، وشرحها لضمان تأييدٍ محلّي لسياستهم الخارجيّة. وقد يتطلّب الأمر حملاتٍ واسعة النطاق من العلاقات العامة تشنّها وسائل الإعلام من خلال "محادثاتٍ تشعل حرائق جانبيّة"، ومقابلاتٍ إذاعيّة وتلفزيونيّة. ولتقييم مواقف الجماهير من مسائل ترعاها سياساتُ معيَّنة، يولي المستشارون الرئاسيّون استطلاعات الرأي عنايةً خاصة. فهم يراقبون نتائج الاستطلاع بشكلٍ دَوري، ويسجّلون ما يطرأ على آراء مجموعاتٍ عرقيّة مختلفة من تغيّرات، ولا سيّما اليهود الأميركيّين[7]. وبالارتكاز على استطلاعٍ للرأي حول مجموعةٍ واسعة من القضايا المرتبطة بالشرق الأوسط، جرى عام 1975 وشمل الأميركيّين، أكّد أحد التقييمات على التالي:

> اتخذ الشعب والقادة موقفاً أسطوريّاً من حلٍّ خارجي يتناول النزاع في الشرق الأوسط، وفضّلوا لو أن الأعداء يجدون حلاً للنزاع... وباختصار، يظنّ معظم الأميركيّين أن السلام في الشرق الأوسط يتطلّب أمراً أشبه بالمعجزة[8].

ولا يتابع المستشارون الاستطلاع ويوجزونه فقط، بل يضعون أيضاً توصياتٍ لاتّباع سياسةٍ معيَّنة مرتكزة على تقييماتهم لاستطلاع الرأي. وهكذا، وعلى ضوء نتيجة الاستطلاع الآنف ذكره، أوصى أحد المطّلعين بأن يقوم فورد

والحزب الجمهوري بتبنّي موقفٍ صريحٍ مُوالٍ لإسرائيل في حملة العام 1967 الانتخابيّة الوشيكة، واستنتج قائلاً:

> من منظور الانتخابات القادمة، من الواضح أن السياسة التي تؤذي إسرائيل، أو تبدو أنها تؤذيها، وتُرضي المطالب العربيّة ستؤدّي إلى دفع ثمنٍ سياسي باهظ في الولايات المتحدة، ثمن لا يجب الطلب من الحزب الجمهوري تسديده. ولكن عدم حشد تأييد الشعب الأميركي لدولةٍ تُعتبَر حليفاً ديموقراطياً يعوَّل عليه على نطاقٍ واسع، في حين أنه لم يتبقَّ لنا سوى عددٍ قليل من حلفاء مماثلين في أنحاء العالم، هي فرصةٌ ضائعة[9].

تدرك إسرائيل ومؤيدوها للدور الذي تلعبه استطلاعات الرأي في الحياة السياسيّة، ولا سيّما في سنوات الانتخاب، لذلك يقومون بمراقبة نتائج الاستطلاعات المتعلّقة بالشرق الأوسط عن كثب. ويدرس ممارسو الضغوط من أفرادٍ وجماعات كيفيّة الاستفادة من الاستطلاعات، واعتبارها مقياساً من مقاييس نجاح حملاتهم الضاغطة أو فشلها[10]. فإذا أشار الاستطلاع إلى تأييدٍ لسياسةٍ معيَّنة أو دولةٍ ما، يستخدم ممارسو الضغوط النتائج لإقناع السياسيّين بالتصويت لقانونٍ ما أو ضدّه، وينطبق الأمر نفسه على صفقات الأسلحة والمعونات الماليّة. وقد يرتكزون على نتائج الاستطلاع ويجادلون قائلين إن الناخبين سيدعمون مرشَّحاً ما أو يعارضونه بالارتكاز على سجلّه، في اتّباع سياساتٍ محدَّدة حيال الشرق الأوسط.

الاقتراع

على الرغم من أن معظم الأميركيّين يعتقدون بأن التأثير في السياسة الخارجيّة يتطلّب تأييد مئات الآلاف من الناس، يمكن التأكيد على أن ما بين

5000 إلى 10000 ناشطٍ ملتزم فقط يمكن أن يكون لهم تأثيرٌ كبير. وإن عاملَين عامَّين يجعلان من اعتماد هذا العدد المنخفض أمراً واقعيّاً. وكما أن نسبةً قليلة جدّاً من الرأي العام تحضر الأوبّرا، فإن نسبةً قليلة من المواطنين تشارك في النظام السياسي.

وفي المقام الأول، فإن الكوبيّين الأميركيّين المناهضين لكاسترو[11] واليهود الأميركيّين الداعمين لإسرائيل هما المجموعتان العرقيّتان الوحيدتان في مختلف أنحاء الولايات المتحدة اللتان أيّدتا تاريخيّاً جهوداً ضاغطة، مستمرّة، طويلة الأمد، وناشطة، في مسائل تتعلّق بالسياسة الخارجيّة. وتميل مئات المجموعات العرقيّة والدينيّة الأخرى إلى التفاعل مع الأحداث أو المسائل كلٍّ على حدة. وهي لا تقوم عادةً بمساعٍ ضاغطة مستمرّة أو تؤيّد هذا النوع من المساعي. وهكذا، وكما سنرى في الفصل الخامس، فإن اليونانيّين الأميركيّين لم ينظّموا صفوفهم دعماً لقبرص إلا بعد قيام تركيا باجتياح الجزيرة عام 1974 واحتلال 40 بالمئة منها. وبشكلٍ مماثل، وحّد العرب الأميركيّون، ولا سيّما اللبنانيّين، جهودهم دعماً للبنان بعد تعرّضه للاجتياح الإسرائيلي عام 1982. وفي كلتا الحالتين، تبدّدت الحملات المكثّفة التي كان على رأسها قادة عرقيّون، أو تلاشت، بعد وقتٍ قليل من الاجتياحات ووضع حدٍّ للأعمال العدائيّة التي كانت تجري على نطاقٍ واسع. وبالنتيجة، هيمن اللوبي الصهيوني كلّيّاً على مسرح الأحداث المرتبطة بالشرق الأوسط، تماماً كما فعل اللوبي الكوبي في ما يتعلّق بكوبا. ولا يولي معظم الأميركيّين الآخرين أمور السياسة الخارجيّة عنايةً كبيرة؛ ما لم تكن حياة الأميركيّين على المحك، بالطبع.

وفي المقام الثاني، فإن معظم الأميركيّين لا يقترعون. وهكذا، يكون لنسبةٍ قليلة جداً من المواطنين المحفَّزين والمعبَّئين تأثيرٌ غير متجانس. فحوالى 70 بالمئة من الشعب الأميركي مؤهَّلون للاقتراع أي 70 شخصاً من كل 100 أميركي، و60 بالمئة من هذه النسبة أي 42 شخصاً فقط يتسجّلون للمشاركة بالاقتراع. وفي أفضل الحالات، يقترع 50 بالمئة فقط أي 21 شخصاً في الواقع. ويحتاج المرشَّح إلى 50 بالمئة فقط من الناخبين، زائد واحد، أي أحد عشر صوتاً للفوز. وهكذا، وكما يشير الجدول 1 - 1، يعلم السياسي أنه - أو أنها - بحاجة للاحتكام إلى أحد عشر شخصاً من أصل مئة.

الجدول 1 – 1

كل (صورة رَجل) تمثّل عشرة أشخاص

100 أميركي	
70 بالمئة مؤهَّلون	= 70 شخصاً
60 بالمئة مسجَّلون	= 42 شخصاً
50 بالمئة مقترعون	= 21 شخصاً
50 بالمئة زائد واحد، أي 11 شخصاً	= النصر

والديموقراطيّة المشاركاتيّة هي أقل وضوحاً في الانتخابات الرئاسيّة عندما تمنح الهيئة الناخبة أصواتها لاختيار الرئيس. وكما أثبتت حملة العام 2000 الانتخابيّة وفوز جورج دبليو بوش، فقد يؤدّي هذا الأمر إلى هزيمة المرشَّح الذي حصد في الواقع معظم الأصوات. وبما أن اقتراع الهيئة الناخبة في ما بين خمس أو سبع ولايات مأهولة بالسكان تحدّد مصير الانتخابات، فإن النظام الديموقراطي الشعبي يتلاشى شيئاً فشيئاً. وكما أظهرت انتخابات العام 2000 الرئاسيّة في فلوريدا، فإن المكائد البيروقراطيّة في المحافظة على السجلات التي تُثبت تسجّل الناخبين، أو شطب ناخبين من اللوائح، أو تدبّر أمر اللوائح بشكلٍ خاطئ، تعرّض صوابيّة الاقتراع للخطر أكثر فأكثر[12]. وهناك حاجة كبيرة إلى معايير أوضح أو شفافيّة أكبر في وسائل الاقتراع تُشرف عليها وكالات غير موالية، ولا تدين بالولاء لأي حزبٍ سياسي[13].

إنّ الوسائل المستخدَمة لاختيار مرشَّحين لمنصب الرئاسة في الانتخابات الأوّليّة هي أيضاً عُرضة لآليّات المصالح الخاصة. وفي إطار اختيار المرشَّحين لمنصب الرئاسة، قد تعتمد الولايات إحدى الوسائل الثلاث: نظام المؤتمر الحزبي، وهو انتخابٌ يغطّي تكاليفه حزبٌ سياسي معيَّن ويُقام في زمانٍ ومكانٍ من اختياره. الانتخابات الأوّليّة المغلَقة، وتغطّي تكاليفها الحكومة، وتُجرى في مراكز الاقتراع العاديّة حيث يُظهر الناخبون انتماءاتهم الحزبيّة. أو الانتخابات الأوّليّة المفتوحة التي تغطّي الحكومة تكاليفها، وتُجرى في مراكز الاقتراع العاديّة حيث يمكن للناخبين الاقتراع لصالح أيّ من الأحزاب الرئيسيّة. وتختار الولايات أي نظامٍ ترغب به والذي يمكن تبديله بين سنةٍ

وأخرى. وقد تختلف شروط الانتخاب ووسائله بين منطقةٍ وأخرى ضمن الولاية نفسها[14]. وتسعى الأحزاب والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة باستمرار إلى اختيار المنحى الذي تعتبره أكثر فائدةً لها. وهذا يعني عادةً الحدّ من مشاركة الناخب لا أن تصبح المشاركة أكثر شموليّة. وخير دليلٍ على ذلك ولاية ميتشيغن التي تؤثّر في نتائج اختيار المرشَّحين لمنصب الرئاسة. ففي العام 2004، كان من شأن اعتماد خيار المؤتمر الحزبي مع حوالى 400.000 محازب، أي أقل من 5.8 بالمئة من ناخبي ميتشيغن المسجَّلين، اختيار المرشَّح الديموقراطي لمنصب الرئاسة. وكانت أعداد الناخبين في الماضي أقلّ بكثير من هذه التقديرات المتفائلة. وفي انتخابات العام 2000، اقترع حوالى 20.000 شخص فقط من سكّان الولاية في مؤتمر الحزب الديموقراطي[15]. إنّ ممارسي الضغوط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة هما من المستفيدين الرئيسيّين من هذا الواقع الكئيب. وبالرغم من الانطباع الشعبي الذي تأثّر كثيراً بالدعوات لعدم المشاركة بحملات الاقتراع وبملاحظات السياسيّين التافهة، تبقى الحقيقة المجرَّدة في أن ديمومة السياسيّين والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة تصبح أكثر سهولةً ما دام الشعب غير مبالٍ إلى حدٍّ كبير وغير فعّال على الصعيد السياسي. وهكذا، فإن محاولات جعل عمليّة التسجّل أكثر سهولة، وزيادة نسبة الاقتراع في انتخابات أيام الآحاد والانتخاب عبر الإنترنت (الذي يلقى رواجاً بين الشبّان بصفةٍ خاصة)، قوبِلت في أفضل الأحوال بفتورٍ من معظم السياسيّين.

ولا يوجد حافزٌ كبير لزيادة نسبة المشاركة الشعبيّة في الشؤون المحلّيّة أو

الدوليّة. فلمَ قد يرغب سياسيٌّ ما بكسب تأييد 30 ناخباً أو أكثر، إذا كان أحد عشر ناخباً يكفلون انتخابه في الوقت الحاضر؟[16] وكما يهتمّ المنتجون بمطالب جمهور الأوبرا من خلال ظهور شخصيّاتٍ معروفة على المسرح، وتوفير خياراتٍ شعبيّة، والموافقة على مطالب المانحين الكبار أو "المموّلين"، يُصغي السياسيّون للأفراد أو الجماعات التي تغطّي نفقات حملاتهم، أو تشارك في ما يُدعى شعبيّاً "الإحسان السياسي". كما يجادل البعض ويقولون إن الرؤساء لا يمكنهم ممارسة الحكم إلا ضمن سياسات المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة[17].

الانتخابات

في سبعينيات القرن العشرين، شرح مستشاران رئيسيّان لجيرالد فورد وجيمي كارتر هذه الحقائق السياسيّة في مذكّراتٍ متشابهة بشكلٍ ملحوظ. واستخدم المستشار الرئاسي روبرت غولدوين، الذي وصفه فورد بأنه "مفكّره المقيم"[18]، استطلاعات الرأي العام لمزيدٍ من الإرشاد في ما يتعلّق بحملة العام 1976 الانتخابيّة. وتطرّقت مذكّرات غولدوين الموثوقة إلى مسألة الأعداد/مجموع الأصوات بشكل مباشر. وفي سياق تطلّعه بأمل إلى الانتخابات الرئاسيّة الوشيكة، كتب غولدوين:

> من بين كل المجموعات العرقيّة في هذا البلد، يستفيد اليهود من المصلحة الفعليّة في الانتخابات، ويقترعون بطريقةٍ أكثر مواظَبةً من أي مجموعاتٍ أخرى من السكان. ويسهمون أيضاً بقوّة في الحملات، ويشاركون بفعّاليّة في العمل على مستوى الولايات وعلى الصعيد الوطني ككل...

وبالرغم من أنهم يشكّلون أقل من 3 بالمئة من الشعب الأميركي، تتراوح نسبة مشاركتهم في الانتخابات العامة ما بين 4 و5 بالمئة. وبشكلٍ مغاير، تبلغ نسبة مشاركة السود في الانتخابات العامّة 5 بالمئة، عِلماً أنهم يشكّلون 11 بالمئة من الشعب الأميركي.

وإضافةً إلى ذلك، يحتشد اليهود في تلك الولايات المأهولة التي يكون مجموع الأصوات الانتخابيّة فيها أساسيّاً للفوز بالانتخابات الرئاسيّة...

وإذا اختارت هذه الإدارة الضغط على إسرائيل، فإنها ستجعل من السياسة الأميركيّة المتّبعة حيالها مسألةً انتخابيّة. ولن تكون هناك ردّة فعلٍ من الجالية اليهودية الأميركيّة فحسب - التي خطّطت لنفوذها الانتخابي - بل من المحتمَل أن تكون هناك أيضاً، وبشكلٍ أكثر أهميّة، ردّة فعلٍ سلبيّة من الناخبين الأميركيين بشكل عام.

... من منظور الانتخابات القادمة، من الواضح أن اتّباع سياسةٍ تسيء إلى إسرائيل، أو تبدو أنها تسيء إليها، وتسترضي العرب، ستُرتّب على الولايات المتحدة ثمناً سياسيّاً باهظاً[19].

وآخذاً بهذه النصيحة، تجنّب فورد التطرّق إلى النزاع العربي الإسرائيلي في حملته الانتخابيّة. وبالرغم من ذلك، فقد خسر أمام الديموقراطي جيمي كارتر الذي حصل على 60 بالمئة من أصوات الناخبين اليهود.

وخلال ولاية كارتر الرئاسيّة، كرّر هاميلتن جوردان، وهو صديقٌ حميم للرئيس ومستشارٌ له، ملاحظات غولدوين حول الحقائق السياسيّة للنظام الأميركي في مذكّراته الخاصة الموثوقة "بوليس سرّي فقط". وطبع جوردان مذكّراته بنفسه مخافة تسرّبها إلى مسؤولين رفيعي المراتب في البيت الأبيض،

وذلك بسبب احتوائها على "موضوعٍ ذي حساسيّة عالية"[20]. وتطرّق أيضاً في مذكّراته إلى مسائل رئيسيّة أخرى مرتبطة بالسياسة الخارجيّة - سالت 2، باناما، كوبا، فييتنام، أفريقيا - إلا أنه ركّز على الشرق الأوسط و"دور الجالية اليهودية الأميركيّة"، وشدّد على ما يلي:

> هناك فهمٌ شعبي محدود لمعظم مسائل السياسة الخارجيّة. هي بالتأكيد حالة سالت 2 والشرق الأوسط. وهو أمرٌ ليس سيّئاً بالإجمال لأنه يؤمّن لنا فرصة تعريف الناس على هذه المسائل بطريقةٍ مفيدة سياسيّاً...
>
> الثقافة الشعبيّة. إن فهم الناس لمعظم هذه المسائل محدودٌ جداً، ويتمّ النظر إليها بطريقةٍ مبسَّطة جداً. ويُعتبَر الأمر نعمةً مزدوجة. فمن جهة، يصبح من الضروري شرح المسائل المعقَّدة للشعب الأميركي؛ ومن جهةٍ أخرى، تتوافر فرصةٌ كبيرة لتثقيف الشعب إلى حدٍّ ما لأن هذه المسائل غير مفهومة إلى حدٍّ كبير. وفي النهاية، أشك في أن نكون قادرين على التثبّت من وجود علاقةٍ مباشَرة بين ثقة الشعب الأميركي برئيسه، وبمدى استعداده للثقة برأي الرئيس بمسائل السياسة الخارجيّة المعقَّدة[21].

في الواقع، أوصى جوردان بأن يحذو الرئيس حذو ممارس الضغوط التابع له في شؤون السياسة الخارجيّة. وفصّل جوردان التقنيّة نفسها التي يعتمدها ممارسو الضغوط المحترفون، وجماعات الضغط المحليّة الطوعيّة. وافترض جوردان بشكل أساسي أن بإمكان البيت الأبيض استخدام وسائل الإعلام لشرح القرارات المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة، وكسب التأييد والدعم لها. ومن شأن هذا الأمر تعزيز الجدل القائل إن الإعلام يتبع خطى البيت الأبيض -

بشكلٍ عام - في شؤون السياسة الخارجيّة، وليس العكس. ويحاول الرؤساء تحقيق إجماعٍ وطني من خلال تغطية إعلاميّة مكثّفة، وتأييدٍ للمبادرات المرتبطة بالسياسة الخارجيّة[22].

بالارتكاز على معلوماتٍ قد تكون اقتُبست مباشَرةً من مذكّرات غولدوين، زوّد جوردان أيضاً كارتر بتاريخٍ وتحليلٍ مفصَّلَين لنماذج الاقتراع، والتأييد الذي تتلقاه إسرائيل من اليهود الأميركيّين. وبالرغم من عدم وجود ما يُثبت أنه كان قادراً على ولوج مذكّرات غولدوين، أشار جوردان إلى الإحصائيّات نفسها التي تتناول نماذج الاقتراع وبلغ نفس الاستنتاجات حول المجازفات السياسيّة التي قد تنتج عن اتخاذ قراراتٍ في شأن السياسة الخارجيّة تُثير استياء جماعات الضغط الأساسيّة. ووفقاً لجوردان:

> إن التفاوت بين نسبة الناخبين اليهود ونسبة ناخبي جماعاتٍ هامّة أخرى مقارنةً مع مجموع الناخبين هو أمرٌ صاعق يزيد من أهميّة الناخبين اليهود. ومجدداً تعتبر ولاية نيويورك خير مثالٍ على ذلك[23].

أشار جوردان أيضاً إلى أهميّة الدعم المالي اليهودي للأحزاب السياسيّة وللسياسيّين، ووضع هذا *الإحسان السياسي* في إطار "التقليد اليهودي لاستخدام ثروة الفرد الماديّة لصالح الآخرين"[24].

لقد شدّد جوردان بشكلٍ حاسم على أنه لطالما أدرك اللوبي الموالي للصهيونيّة جهل الناس وقلّة مشاركتهم في شؤون السياسة الخارجيّة.

> إن التأثير التراكمي للّوبي اليهودي هو أكبر إذا ما أُخذ بعين الاعتبار واقع استقطاب أهدافه السياسيّة.
>
> لا توجد في هذا البلد قوة سياسيّة مضادّة تواجه الأهداف

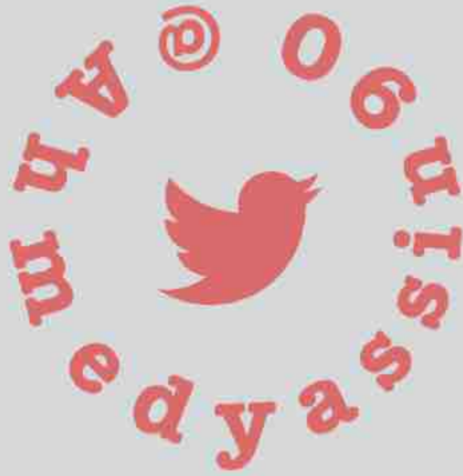
المحدَّدة للّوبي اليهودي.

ومن المشكوك فيه ما إذا كان حدوث تبدّلٍ رئيسي في الرأي العام الأميركي حول مسألة إسرائيل قد يكون كافياً لمواجهة النفوذ السياسي للجنة الشؤون العامّة الأميركيّة الإسرائيليّة AIPAC[25].

منذ أن كتب جوردان هذه الأمور في سبعينيات القرن العشرين، أصبحت مجموعات العرب الأميركيّين أفضل تنظيماً، وازدادت نسبة الرأي العام المؤيّد لبلوغ تسوياتٍ للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني عن طريق التفاوض. ومع ذلك، بقيت الهوّة السياسيّة بين النفوذ النسبي للمجموعات الموالية لإسرائيل والمجموعات الموالية للعرب قائمة. ويعمل اللّوبي الصهيوني جاهداً للإبقاء على هذا الفارق من خلال إدامة الأساطير الشعبيّة التاريخيّة المتعلّقة بإسرائيل، والحدّ قدر المستطاع من الروايات الأكثر صوابيّةً وتوازناً التي تتناول الشرق الأوسط، والمسلمين، والعرب. وهكذا، ترسّخ إطار الجدل الذي لا يشمل النزاع العربي الإسرائيلي فحسب، بل كل منطقة الشرق الأوسط أيضاً. وبالإضافة لما سبق، وعلى الرغم من مضي ثلاثة عقود تقريباً على وضع جوردان لمذكّراته مع الرئيس كارتر، لم يتحدَّ أيٌّ من خلفائه الاستنتاج الذي بلغه جوردان حيال نفوذ AIPAC ككل.

ومن الثابت أن الرؤساء ومستشاريهم يفضّلون فرض مراقبةٍ حصريّة على طريقة اتخاذ القرارات في شأن السياسة الخارجيّة. ولكن الرؤساء وسياسيّين آخرين، إضافةً إلى عامة الناس، تكيّفوا مع البيئة الثقافيّة للمجتمع الأميركي ومواقفه من دولٍ وشعوبٍ أخرى. وتجعل بعض مواقف الناس الإيجابيّة بعض

القرارات المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة شعبيّةً انطلاقاً من موقف الناخبين. وكذلك، تُعرّض المواقف السلبيّة الحكومة والشعب لمزيدٍ من السياسات العدائيّة أو الصداميّة. وفي هذا السياق، تلعب وسائل الإعلام دوراً محوريّاً بشكلٍ واضح. وغالباً ما كان للانطباعات الشعبيّة السلبيّة السائدة التي تتناول المسلمين والعالم العربي، والتي جُعلت في متناول الجمهور في العديد من وسائل الإعلام، تأثيراتٌ سلبيّة على السياسة الخارجيّة الأميركيّة حيال الشرق الأوسط. ونظراً للتجزئة البنيويّة لطريقة اتخاذ القرارات في شأن السياسة الخارجيّة، تلعب المواقف والانطباعات الصادرة عن مجموعةٍ واسعة من الرسميّين والسياسيّين دوراً هاماً في التأثير في ما يدعمون من سياساتٍ أو يعارضون. ومن الواضح أن الإعلام والثقافة الشعبيّة هما مكوّنان أساسيّان لتشكيل الرأي العام، بالإضافة إلى صانعي السياسة. ويوفّر الفصلان التاليان وصفاً موجَزاً عن التغطية الإعلاميّة والانطباعات الشعبيّة حول الشرق الأوسط وشعوبه، وعن تأثيراتهما على صانعي القرار.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني اللازمة الموسيقيّة: وسائل الإعلام والثقافة الشعبيّة

ترتكز القصائد الشعريّة الغنائيّة الأوبّرية على الأساس الإيقاعي للازمة الموسيقيّة، والمقاطع اللحنيّة المتمازجة والمكرَّرة في مختلف مراحل المسرحيّة. وبعد إسدال الستارة، قد يغادر المستمعون القاعة مدندنين أو حتى مغنّين مختاراتٍ بارزة. وبشكلٍ مماثل، فإن الانطباعات الإعلاميّة عن الشرق الأوسط التي يعبَّر عنها بوسائل شتى (أخبار، تلفزيون، أفلام سينمائيّة، إذاعة، مجلات شعبيّة، صحف أكاديميّة، كتب مدرسيّة، منتجات أدبيّة، إنترنت) هي مرادفة للدعامة الموسيقيّة في الأوبّرا. ويستخدم ممارسو الضغوط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة الانطباعات والصور الإعلاميّة التي باتت راسخة في العقل الباطن للناس، ويكرّرونها في لازمة ثابتة للتأثير في السياسة. وعندما تؤكّد وسائل الإعلام في الولايات المتحدة على أن التغطية التي تتناول العرب، والإسرائيليّين، وشعوباً شرق أوسطيّة أخرى، عادلة ومتوازنةٌ وغير متحيّزة، تشير الوقائع إلى غير ذلك.

في كتابه المعنون الاستشراق، وصف **إدوار سعيد** ظاهرة قيام العالم الغربي بإحداث حقيقة الشعوب والثقافات غير الغربيّة، والتحكّم بها [1]. وبالرغم من الصور السلبيّة التي تتناول العرب والمسلمين في وسائل الإعلام، فإن الثقافة الشعبيّة والأكاديميّة هي أكثر وفرةً وشموليّةً في وصفها، ويتوفّر بحثُ تبحّري متزايد حول هذا الموضوع [2]. وفي كتاب الإسلام والغرب: إحداث صورة

وانطباع، أثبت **نورمان دانيال** بشكلٍ مُقنع أن الأوصاف السلبيّة للإسلام يعود تاريخها إلى التفسير المسيحي القديم، وهي لذلك جزءٌ لا يتجزّأ من الثقافة الغربيّة[3]. وهذه الأوصاف القديمة - أو الحقائق المشوّهة والمحرَّفة، بشكلٍ أدق - التي تتناول الإسلام تكرّرت على مرّ القرون والعصور حتى يومنا هذا. وتفاقمت المشكلة بسبب ندرة التحاليل الموضوعيّة الحديثة حول الإسلام والعالم العربي.

في مجتمعٍ منفتحٍ وحرٍّ نسبيّاً كالمجتمع الأميركي، يمكن استخدام التغطية الإخباريّة بطريقةٍ مناسبة كأداة لقياس التخيّلات والآراء السائدة حول موضوعٍ معيَّن. وبالرغم من مناقشة البعض الحالة المعاكسة، من المفترَض ألا تقوم وسائل الإعلام الأميركيّة بوضع جدول عمل أو اتخاذ قرارات متعلّقة بالسياسة الخارجيّة. إن قيام الصحافيّين بوضع تقارير عن البيانات الصادرة عن البيت الأبيض حول شؤون السياسة الخارجيّة، وذلك دون تحقّقٍ انتقادي، شُبِّه بالعلاقة القائمة بين الركاب على متن سفينة سياحية لم يولوا المواضيع المشوِّقة اهتمامهم إلا بعد إشارة الربّان إليها[4]. واعتُبرت هذه المواضيع آنذاك *ذات أهميّة إخباريّة*. وبعد تحديد ماهيّة *الأخبار*، بدأ الإعلام بالمحافظة على ما أسماه موضوعيّة مرتكزة على متغيّراتٍ محدَّدة مُسبَقاً.

ووصف **نوام شومسكي** المعيار المطبَّق لدى الحكم على ما هو *ذو أهميّة إخباريّة* والقائم على نطاقٍ ضيّق، إضافةً إلى تقديم وثائق عن التحيّز، والافتقار إلى الموضوعيّة، وتحريفات التغطية الإخباريّة التي تتناول الشرق الأوسط (إضافةً إلى مجموعةٍ واسعة من المواضيع الأخرى)[5]. وتؤثّر الأوصاف

المستخدَمة من قِبَل الإعلام في الرأي العام وردّات الفعل السياسيّة. ويصف **جايمس فالوز** في كتاب *إذاعة الأخبار: كيف يُضعف الإعلام الديموقراطيّة الأميركيّة* تأثير التغطية الإخباريّة على الجمهور الناخب، وقد عولِجت هذه النقطة أيضاً في مجموعةٍ واسعة من دراسات كتّابٍ آخرين[6].

ولأن حفنةً من الشركات الدوليّة والشركات العائدة لأفراد تمتلك الآن السيطرة على مؤسسات إعلاميّة بما فيها الكايبل، والشبكات التلفزيونيّة الكبيرة، والمؤسسات السينمائيّة، والمحطات الإذاعيّة، والمجلات، والصحف، انبثق ما يشبه *الإجماع في وجهات النظر* لدى العرض لكل المسائل، وليس فقط تلك المتعلّقة بالشرق الأوسط[7]. وبالإضافة إلى ذلك، جادل بعض المحلّلين قائلين إن امتلاك الشركات معظم المصادر الإعلاميّة جعل الإعلام أكثر تحفّظاً ومَيلاً لدعم النّخبة الرسميّة المتنفّذة[8]. وتقتصر مناقشة شؤون الشرق الأوسط في وسائل الإعلام، وبشكلٍ متزايد، على مجموعةٍ صغيرة من المعلّقين التابعين في غالب الأحيان لمؤسسات الأبحاث الموالية لإسرائيل والقائمة في واشنطن، والذين تتمّ استضافتهم في برامج تلفزيونيّة، ويكتبون افتتاحيّات.

ويحدّ هذا التركيز الضيّق من مناقشة كل المسائل الجوهريّة؛ المحلّيّة منها والدوليّة. كما أن لائحة أولئك المدعوّين للمشاركة في أدوارٍ مميَّزة، أو العمل كخبراء، أو المشاركة في برامج تلفزيونيّة، قصيرة. وبالرغم من وجود أكثر من 1.000 متخصّص أكاديمي في شؤون الشرق الأوسط في جامعات الولايات المتحدة، فنادراً ما يُطلب منهم مناقشة مسائل معاصرة. وسرعان ما تُشطَب أسماء أولئك الذين ينقضون المعرفة السائدة، أو يقدّمون حقائق *واقعيّة وثابتة*

عن المنطقة والسياسات الأميركيّة، من لوائح المستضافين.

وقد أدّى انخفاض مستوى التغطية الإخباريّة الدوليّة خلال السنوات العشرين الماضية إلى تفاقم المشكلة. وفي العام 1987، خصّصت مجلة تايم أحد عشر موضوع غلاف لمسائل دوليّة، وفي العام 1997، خصّصت موضوع غلاف واحد فقط لحدثٍ دولي[9]. وبالنتيجة، بات الناس غير مُدركين أو جاهلين تماماً - وبشكلٍ متزايد - للأوضاع العصيبة في الشرق الأوسط (ومناطق أخرى). وبالإضافة إلى ذلك، لا يمتلك المواطن العادي في الولايات المتحدة إلا معلوماتٍ قليلة - إذا ما توافرت - مستقاة من مصدرٍ مباشَر حول أي دولة أجنبيّة. كما أدّى انخفاض مستوى التغطية الدوليّة إلى *إضفاء الطابع الأميركي* على الأخبار، وبشكلٍ متزايد، *تلاشي* الصحافة السليمة والحكيمة، وظهور التغطية *الشعبيّة* والتافهة للفنّانين الرئيسيّين[10].

من خلال الحدّ من ظهورهم في وسائل الإعلام واستخدام شخصياتهم الساحرة، يحاول الرؤساء التأثير في التغطية الإخباريّة لمصلحتهم الخاصة. وبعض هؤلاء، كالرئيس ريتشارد نيكسون، واظبوا على *التدقيق* بالصحافيّين ومصادر الأخبار، في حين أن آخرين، ولا سيّما ريغن وكلينتون، أصبحوا خبراء في مجال الإعلام التلفزيوني. وقد أدّت المصلحة الإعلاميّة المتزايدة بنشر الفضائح والأخبار التافهة إلى الانتقاص من جودة التغطية العميقة ككل[11].

خلال الحرب الباردة، وُضعت التغطية الإعلاميّة للشرق الأوسط في إطارٍ من التعابير الجيوسياسيّة بشكلٍ عام، مع التركيز على الفوارق القوميّة والثقافيّة *المتأصّلة* القائمة بين الغرب والشرق. إنّ التعاون بين بعض الدول

العربيّة والاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى صورٍ انتقاديّة وعرقيّة في أغلب الأحيان عن العرب وقادتهم، ظهرا بشكلٍ بارز في المقالات الإخباريّة والقصص الأخّاذة. ولدى تفحّصهم التغطية السابقة، ادّعى بعض محرّري الأعمدة في الصحف أن التعصّب الأعمى المعادي للعرب كان "متفشّياً في الأخبار الأميركيّة"[12].

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أكّد **صامويل هانتنغتن** على هذا الانقسام الثنائي في مناقشاته حول نزاعٍ حضاري وشيكٍ ومحتمَل[13]. وقامت مجموعةٌ كتّابٍ آخرين بالالتزام بموقف هانتنغتن، محذّرين من صراع حضارات بين الغرب والعرب/العوالم المسلمة؛ وهو أمرٌ حذّر هانتنغتن من حدوثه[14]. وبغياب التهديد السوفياتي، أصبح العالم المسلم العدوّ الجديد. وقبل وقتٍ طويل من هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابيّة، ظهر سيلٌ من التحاليل الإخباريّة التي تصف العلاقات الدوليّة المعاصرة بنزاعٍ بين الغرب العقلاني المتحضّر بقيادة الولايات المتحدة، وبين عالَمٍ مسلمٍ بربري متعصّب، بفتح الأبواب واسعاً أمام محاولةٍ مدبَّرة لإعادة استقطاب العالم. ومن سخريّة القدر أن هذه النظرة العالميّة المانويّة (المانويّة عقيدة قوامها الصراع بين النور والظلام) كانت متطابقة مع الإيديولوجيّة السياسيّة لبعض الإسلاميّين الراديكاليّين. فعرض المحافظون الجدد البراهين التي تُثبت *الاعتلال* المزعوم للعالم العربي/المسلم، وذلك لتبرير الحرب ضد العراق عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة، والتي خدمت المصالح الشخصيّة للولايات المتحدة في المنطقة[15]. وبعض من آلاف الأمثلة تكفي لفهم جوهر ما يمكن وصفه بأنه حربٌ

إعلاميّة ضد الإسلام، والعرب بصورةٍ عامّة.

التغطية الإخباريّة

يؤكّد محرّرو الأعمدة في الصحف وبشكل مستمر على أن الإسلام دينٌ عنيف، وأن المسلمين مشاركون في صراعٍ للبقاء ضد العصرنة والغرب. وهكذا، أشارت العناوين الإخباريّة ومقالات الرأي إلى "الناحية المظلمة من الإسلام"[16]. وطالما رُفضت تعميماتٌ مماثلة - وبشكلٍ ملائم - تتناول دياناتٍ أخرى، أو مجموعاتٍ عرقيّة أو إثنيّة. أما وقد كانت هذه الانطباعات هي السائدة، فلم يكن من المفاجئ بعد تفجير مدينة أوكلاهوما مباشَرةً عام 1995 أن يُخطئ الشعب ووسائل الإعلام - الذين كانوا مُعَدّين لتوقّع الأسوأ من العرب والمسلمين - الظنّ بأن هؤلاء كانوا مسؤولين عن عمليّة التفجير. وفقط بعد اتّضاح مسألة أن المسلمين والعرب لم يكونوا مسؤولين، ظهرت المقالات الأخّاذة بعناوين مزدوجة: "الإعلام يتسرّع في استنتاجه: المسلمون قاموا بالتفجير"[17]. ولكن أيّاً من العناوين لم يُشِر إلى أن **تيموثي ماكفاي** كان "إرهابيّاً مسيحيّاً".

وتركّز مقالاتٌ محرَّفة ومشوَّهة على الهجمات التي قام بها العرب أو مسلمون آخرون، وهي التي تدّعي أنها تعرض بالتفصيل لتاريخ الإرهاب ضد الأميركيّين، متجاهلةً عمليّات القتل والاغتصاب في أميركا اللاتينيّة والجنوبيّة حيث تمّت التضحية، وبشكلٍ منتظم، بمدنيّين كان العديد منهم يعارضون الأنظمة القمعيّة التي تدعمها الولايات المتحدة[18]. وبطريقةٍ مماثلة، ساد التحريف والتشويه مقالاتٍ تناولت الجماعات الإسلاميّة، كحماس الفلسطينيّة.

وعلى سبيل المثال، ادّعى مقال رئيسي في صنداي ويك، وهي جزءُ من نيويورك تايمز *الصحيفة ذات المبيعات القياسيّة*، أن "التهديد السوفياتي قد ولّى. وها هو تهديد الإسلام". وقد أظهرت الصورة المرفَقة بهذا الخبر ذَكَراً داكن العينَين لم يعرَّف عنه بشرحٍ وجيز بأنه أحد عناصر حماس، بل آية الله الخميني[19]. ونشرت النيويورك تايمز في ما بعد روايتَين رئيسيّتَين طويلتَين عن حماس، وقد ظهرت إحداهما تحت عنوان "الإرهاب ليس بمفرده تهديداً للسلام في الشرق الأوسط"[20]؛ وكانت الأخرى مقالاً رئيسيّاً احتلّ الصفحة الأماميّة مع صورةٍ لأعضاء من حماس جالسين تحت شعارٍ معادٍ لإسرائيل يُظهر قبضة يدٍ تُغمد سكيناً في نجمة داوود. وبالرغم من أن هذين المقالَين يصفان نشاطات حماس في ميدان الخدمات الاجتماعيّة، ويذكران بشكلٍ عابر أن 5 بالمئة فقط من مدخولها مخصَّص للأعمال المسلَّحة، فقد تمّ التركيز على المظاهر السلبيّة والعنيفة للمنظّمة. وبخلاف ذلك، لم تمنح وسائل الإعلام العرب، ولا سيّما الفلسطينيّين الذين هم أيضاً ضحايا الإرهاب، تغطيةً موسَّعة مماثلة للتغطية التي حظي بها مقتل أطفالٍ إسرائيليّين. وبالفعل، هناك "حقدٌ خفي معادٍ للفلسطينيّين - ... في الإعلام وفي أوساط الحكومة إلى حدٍّ ما - هو مدعاة للدهشة لما ينطوي عليه من خبث. وقد سادت الظنون، لا الحقيقة والواقع، التفكير الأميركي"[21].

وبشكلٍ واقعي، وقبل ست سنوات من إعلان إدارة بوش الحرب على الإرهاب الإسلامي عام 2001، كان الإعلام قد أعلن الحرب. وقد يزعم البعض أن وسائل الإعلام كانت عالمة بالغَيب، ولكن الأمر كان أيضاً توقعاً يفي

بمتطلّباتٍ خاصة وسط جهلٍ شعبي عام للأحداث في الشرق الأوسط، وقيام الثقافة الشعبيّة، بصفةٍ خاصة، بنشر صورٍ مشوَّهة مماثلة.

الثقافة الشعبيّة

تنتشر التشويهات، والتحريفات، والانطباعات العدائيّة المبسَّطة عن المسلمين والعرب في الثقافة الشعبيّة في الغرب. وبالرغم من أن دراساتٍ عديدة قد وثّقت هذه الانطباعات السلبيّة، فإن العرض لأمثلةٍ قليلةٍ منها يفي بالغرض[22].

ففي التاريخ المعاصر، عبّرت الرواية والفيلم الهجرة الجماعيّة Exodus (نيويورك: بانتام بوكس، 1958)، للكاتب **ليون يوريس**، عن مواقف جيلٍ كاملٍ من الأميركيّين حيال النزاع العربي الإسرائيلي. وبالرغم من ارتكازه كما يُزعَم على الأحداث التي هي محطّ *اهتمامٍ قياسي من الجمهور*، بسّط فيلم الهجرة الجماعيّة Exodus العديد من الأساطير المتعلّقة بفلسطين، وإسرائيل، والعالم العربي. ووُصف فيلم الهجرة الجماعيّة بأنه *لا يقدَّر بثمن* للعلاقات العامّة الإسرائيليّة[23]. وقد ساعدت الانطباعات والأساطير، التي اعتبرتها الهجرة الجماعيّة *حقائق* ببساطة، ممارسي الضغوط الأوائل من أفرادٍ وجماعات موالية لإسرائيل في الحصول على دعم وتأييد الرسميّين المنتخَبين وصانعي الرأي. وجمّل يوريس هذه الصور المبسَّطة والتحريفات بعد 30 عاماً في روايته المعادية للعرب والإسلام بقساوة الحج The Haj (نيويورك: بانتام دل بابليشينغ، 1984)، والتي سجّلت أرقاماً قياسيّة في المبيعات. وبالرغم من أن الانتقادات تدين باستمرار المؤلّفات المعادية لمجموعاتٍ إثنيّة أو دينيّة أخرى،

فهي غالباً ما تمتنع عن هذا الأمر عندما تُستخدَم الصور المبسَّطة لوصف العرب أو المسلمين. وهكذا، يثني النقّاد على روايات القتل التي ينتصر فيها الأبطال الأفريقيّون الأميركيّون أو الإسرائيليّون الأميركيّون على الفاشيّين والمسلمين الأشرار دون الإشارة إلى الأوصاف المبسَّطة، والسطحيّة، والعرقيّة المذكورة في هذه الروايات[24].

ولا تُعزى هذه التحريفات والتشويهات إلى الأدب القصصي الخيالي فحسب، بل هي تظهر على الدوام في المؤلَّفات الأكثر عُرضةً للانتقاد أيضاً. فعلى سبيل المثال، اعتُبر كتاب *وسط المؤمنين: رحلةٌ إسلاميّة* (1981) للمؤلّف **في. إس. نايبول** الحائز على جائزة نوبل، "تقريراً لامعاً" و"العمل الأكثر أهميّةً على الإطلاق الذي يتناول الإسلام المعاصر"، بالرغم ممّا يحتويه من تحريفاتٍ وأخطاء. ويُشير نايبول إلى منحى سلبي غامر تجاه كل ما هو مسلم أو تقليدي، كما أن تحقيقه الصحافي حول أفريقيا ومناطق أخرى واقعة في القسم الجنوبي من الكرة الأرضيّة محرَّفٌ أيضاً. ولكن الصنداي تايمز اللندنية لم تُقرّ باستنتاجاته فحسب، بل ذهبت أبعد من ذلك زاعمةً أن نايبول الذي "نشأ في ترينيداد الاستعماريّة... يعلم كيف أن اقتصاداً ريفيّاً بسيطاً يُعيق النموّ الطبيعي للحيويّة والنشاط"[25]. وتُترَك للقارئ مهمّة اتخاذ قرارٍ في ما إذا لم تكن لندن ونيويورك قاتلتَين للروح المحرِّكة والمنشّطة بشكلٍ مماثل.

صحف المثقفين وصحف الرأي

بسبب انتشار معاملة الإسلام والعرب بطريقةٍ سلبيّة، من غير المفاجئ تكرار هذا الأمر في الكتب المدرسيّة وصحف المثقفين أيضاً. والمشكلة مضاعَفة

في الميادين الأكاديميّة. ففي المقام الأول، تنجم عن مستوى المعرفة المنخفض في شؤون الشرق الأوسط أخطاءٌ مرتبطة بواقع الأمور أو أوصافٌ محرَّفة، كما أن المثقفين، في المقام الثاني، الذين تتناقض استنتاجاتهم مع المعالجة الأكاديميّة المهيمنة غالباً ما يجدون صعوبةً في نشر كتاباتهم في الصحف ووسائل الإعلام التابعة للاتجاه السائد. فعلى سبيل المثال، كانت مؤسسة روكفيلر الشهيرة عاجزةً في خمسينيات القرن العشرين عن إقناع وسائل الإعلام التجاريّة والجامعيّة بنشر دراسةٍ تثقيفية هامّة عن الأخوان المسلمين[26]. ورفضت وسائل الإعلام الدراسة انطلاقاً من اعتباراتٍ عديدة، منها أنها كانت متحيِّزة جداً، أو أن أحد أعضاء الأخوان وضعها (لم يكن الأمر كذلك)، أو أن لا فائدة تجاريّة من نشرها. وعجز الناشرون عن شرح كيف أن الدراسة كانت متحيّزة، عدا عن كونها تتناول موضوع الإسلام، ولمَ يُرفَض نشر دراسةٍ وضعها عضوٌ من الأخوان. وفي الواقع، كانت الدراسة مرتكزة على بحثٍ علمي دقيق، موفّرةً عرضاً متوازناً، وبالغةً استنتاجاتٍ ثبتت صحّتها بعد 50 سنةً من وضع الدراسة. وبالرغم من طباعة الكتاب في العالم العربي في نهاية المطاف، فهو لم يوزَّع على نطاقٍ واسع في الولايات المتحدة، واقتصر وصوله آنذاك على القرّاء الذين هم بحاجةٍ ماسّة إلى معلوماتٍ تتناول هذه الحركة الإسلاميّة الرئيسيّة التي تردّد صدى تأثيراتها في كل أنحاء العالم وحتى يومنا هذا.

وبخلاف ذلك، فإن كتاب منذ زمنٍ سحيق: *أصول النزاع العربي اليهودي* (1984) **لخوان بيتر**، وهو مؤلَّفٌ مُتخَمٌ بالأخطاء التاريخيّة والتحريفات، لم يجد ناشراً في الاتجاه السائد فحسب، بل أُثني عليه أيضاً بطريقةٍ مثيرة

للاشمئزاز، وصادق عليه النقّاد. وفي الحملة الدعائيّة المركَّزة والخاطفة التي تزامنت مع نشر الكتاب، أوصى **سول بيللو**، و**إيلي ويزل**، و**أرثر غولدبرغ**، ومجموعةٌ كبيرة من الشخصيّات الأخرى البارزة، بالكتاب كونه إعادة تكوين تاريخيّة مقنِعة للنزاع العربي الإسرائيلي[27]. وبعد ذلك، قام مثقفون ذوو شهرةٍ عالية، ولا سيّما **ألبير حوراني** و**نورمان فينكلشتاين**، بالعرض بالتفصيل للأخطاء التاريخيّة العديدة، والإحصائيّات المشوَّهة أو المنطوية على أخطاءٍ في الاستشهاد والاقتباس التي يحتوي عليها الكتاب[28]. ولكن تفنيداتهم العلمية لم يكن لها إلا أثرٌ قليل على الرأي العام، ولم تكن متكافئة مع الحملة الدعائيّة المركَّزة الذي حظي بها الكتاب، وقد أوصى أيضاً المسؤولون ذوو المراتب العليا في البيت الأبيض بقراءته.

وقام الأكاديميّون الغربيّون بتحديد المواضيع التي يعتبرونها هامّةً لإجراء الأبحاث حولها ومناقشتها. وفي هذه المرحلة الحاسمة، من الأهميّة بمكان التشديد على أن عوائق مماثلة (هل نجرؤ على القول إنها رقابة؟) لا تقتصر فقط على الدراسات التي تتناول الشرق الأوسط. وتمانع دور النشر الكبيرة والتابعة للاتجاه السائد، والتي غالباً ما تملكها مؤسساتُ إعلاميّة عملاقة، نشر مؤلَّفاتٍ تناقض *المعرفة* السائدة أو المعالجة الشعبيّة للمواضيع. وخير مثالٍ على ذلك حذف كتاب *حقول الحِنطة: أنهار الدماء*، **لأناستازيا كاراكازيدو**، في تسعينيات القرن العشرين، وهي رواية تثقيفية تتناول القوميّة والإثنيّة في اليونان نشرتها كامبريدج يونيفرسيتي برس.

ونظراً للمدى الضيّق للمعالجة الفكريّة للمواضيع المتعلّقة بالشرق الأوسط،

من غير المفاجئ أن تحتوي الكتب المدرسيّة وصحف الرأي الرئيسيّة على أخطاءٍ مرتبطة بواقع الأمور، أو أوصافٍ مضلِّلة تتناول المنطقة وشعوبها. وبالرغم من وجود مساعٍ حثيثة لشطب أسوأ الأخطاء والتحريفات، تبقى المصادر المتوفّرة للطلاب في الصفوف الابتدائيّة، والتكميليّة، والثانويّة مفتقرةً بشكلٍ عام إلى معلوماتٍ عن الشرق الأوسط.

وتشيع الأخطاء التي تتناول الوقائع التاريخية أيضاً[29]. وقد أورد أحد النصوص العام 1920 تاريخاً لتأسيس الدولة اليهوديّة (1948)، وأغفل أي ذِكرٍ لفترة الانتداب البريطاني على فلسطين (من العقد الثاني للقرن العشرين وحتى العام 1948)، ولم يُشر إلى الفلسطينيّين بأسمائهم. وتضمّ أخطاءُ رئيسيّة أخرى الإشارة إلى أنه في العام 1973، وليس في العام 1979 عندما استقال الرئيس بكر، أصبح صدام حسين ديكتاتوراً على العراق. وأورد النص ذاته أن العراق فاز في الحرب الإيرانيّة العراقيّة، في حين أن حرب الإنهاك الطويلة لم يكن فيها منتصر، وكانت كارثةً إنسانيّة واقتصاديّة لكلا البلدَين[30].

وتعكس المقالات التي تتناول الإسلام والشرق الأوسط، والتي تنشرها صحفٌ رائدة في إبداء الرأي، تحيّزاً مماثلاً. والجدل العلمي بأن عالماً إسلاميّاً متراصّاً - كان صامويل هانتنغتن أول من أشار إليه في "صراع الحضارات؟" - ومُعَدّاً لمواجهة عنيفة مع العالم الغربي المسيحي على نطاقٍ واسع، أصبح مخطوطةً شعبيّة للمناقشة الأكاديميّة[31]. وبالرغم من قيام **غراهام إي. فولر وأيان أو. ليسر**، ومن خلال كتاب *شعورٌ بالحصار: جيوسياسات الإسلام والغرب* (بولدر وشركاه، وستفيو برس 1995)، بدحض العديد من الأخطاء

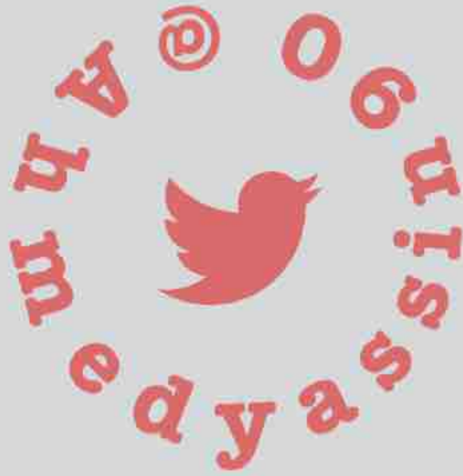
والمغالطات التي توردها بعض فرضيّات هانتنغتن على الأقل، يستمرّ العديد من المثقفين والصحافيّين بالإسهاب والتوسّع في كتاب هانتنغتن. حتى أن الفورين أفيرز الرصينة عادةً لم يكن بإمكانها مقاومة العنوان المثير، *المِرجل الإسلامي*، لإصدارها المخصَّص للغرب والذي من المحتمل أن يشكل مواجهة مع الشرق الأوسط. وفي هذا الإصدار، قدّم **ميلتن فيورست** كالعادة وصفاً متّزناً *للخبرة الإسلاميّة للسودان*. ومن جهةٍ ثانية، احتوى الإصدار أيضاً على نَعي **أموس بيرلماتر** موت *اتفاق أوسلو*، أو *الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة* ميت[32]. وصحيحٌ أن اتفاق أوسلو كان ميتاً في العام 2001، ولكن الصحيح أيضاً أنه كان من السابق لأوانه إعلان موته في العام 1995. فهل كان هذا الأمر توقعاً يفي بمتطلّباتٍ خاصة؟

يجادل الكتّاب والناشرون قائلين إن هذه التشويهات والتحريفات مرتكزةٌ على الوقائع السياسيّة الموضوعيّة، وعلى تعطّش القارئ لكل ما هو دخيل وغريب. ومع ذلك، فإن المشاكل الناتجة عن صعوبة ولوج المسائل المتعلّقة بالشرق الأوسط في مجتمعٍ ديموقراطي، والافتقار إلى نقاشٍ قويٍّ لهذه المسائل يشارك فيه الناس، يطرحان أسئلة رئيسيّة حول الأمانة الأكاديميّة. ومن شأن هذا الأمر أيضاً جعل عمليّة وضع برامج مُقنعة وعقلانيّة للسياسة الخارجيّة، ولا سيّما حيال الشرق الأوسط، عُرضةً لمساعي ممارسة الضغوط.

وتعمل الحكومة ووسائل الإعلام على إدامة الأساطير، والتحريفات، والصور المبسَّطة، التي تتناول المسلمين وشعوب الشرق الأوسط. وكما يقوم البيت الأبيض بوضع برنامجٍ للسياسة الخارجيّة ونقله لوسائل الإعلام مع

انطباعاتٍ محدَّدة، كذلك تقوم وسائل الإعلام بنقل هذه الانطباعات أو المبالغات إلى الجمهور. وبدوره، يستوعب الجمهور هذه الانطباعات لاإراديّاً والتي تكون أساساً للمواقف الإيجابيّة أو السلبيّة من شعوبٍ أو أممٍ معيَّنة، أو قادة معيَّنين. وانطلاقاً من هذه الانطباعات والمواقف، ينال البيت الأبيض والكونغرس قسطهما من الضغط أو الدعم الشعبي. وفي النهاية، يستجيب البيت الأبيض بنقل برنامجه لوسائل الإعلام. وتعيد هذه الدورة نفسها باستمرار، ويحدث حينها نوعٌ من أنواع التعاون يزداد من خلاله تأثير كل عمل، فيكون إذ ذاك التأثير الإجمالي أكبر بكثير من مجموع التأثيرات الفرديّة.

تُعرَض المسرحيّة الأوبّيراليّة للسياسة الخارجيّة بالتناغم مع المقطوعة الموسيقيّة الإعلاميّة. ولن يكون إذ ذاك المتخصّصون في السياسة الخارجيّة والسيّاسون الذين يتعاطون هذا الشأن أكثر حصانةً من الجمهور في مواجهة تأثيرات الموسيقى. وسيتمّ التركيز بعد ذلك مباشَرةً على كيفيّة تردّد صدى هذه الانطباعات والتحريفات في المستندات الحكوميّة، والبيانات الرسميّة، من خلال الرسميّين ذوي المراتب العليا المنتخَبين أو المعيَّنين.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالثإعداد المسرح: انطباعات ومواقف

تُحدث عمليّات إعداد المسرح، وهي المراحل الجوهريّة للإنتاج الموسيقي، الأجواء المناسبة لما سيراه جمهور الحاضرين ويسمعه. وبصورةٍ مماثلة، يتمّ الإعداد لمسرحيّة السياسة الخارجيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط قبل قيام وسائل الإعلام بتسليط الضوء على الستارة الثقافيّة الخلفيّة. وكما جاء في الفصل السابق، يعزّز المناخ الثقافي الصور أو الانطباعات الذهنيّة. ولم يعد المتخصّصون في السياسة الخارجيّة أكثر حصانةً من الجمهور في مواجهة تأثيرات هذا المناخ. وتنشأ الأفكار المبسَّطة المؤذية، والتي تُعتبَر أحكاماً وآراءً مُسبَقة عن مجموعاتٍ يتمّ تمييزها عن الأفراد ضمن المجموعة الواحدة، عن هذه الانطباعات المُسبَقة. ويُثبت النقاش التالي كيف أن صانعي القرار على كافة المستويات تعرّفوا مُسبَقاً على المواقف الإيجابيّة أو السلبيّة لشعوبٍ أو جماعاتٍ معيَّنة في الشرق الأوسط.

وقد افتُرضت إمكانيّة تنشيط الأفكار الثقافيّة المبسَّطة في عمليّةٍ دعاها بعض علماء النفس "ردّ فعل غيابي"[1] . وتُشير مستندات البيت الأبيض، ووزارة الخارجيّة المعنيّة بالسياسة الخارجيّة، والقادة الخارجيّين إلى ما يمكن أن يطلق عليه اسم "رد فعل غيابي".

وبعض المراقبين، ولا سيّما **روبرت كابلان** في مقالةٍ رائدة نشرتها الأتلنتيك مونثلي وفي كتابه *المستعربون: قصة نخبةٍ أميركيّة رومنسيّة*، وصفوا

وزارة الخارجيّة بأنها تميل كثيراً إلى العالم العربي/المسلم[2]. ويردّد كابلان الكثير من الشعارات القديمة التي تتناول "المواقف الرومنسيّة" للدبلوماسيّين الناطقين بالعربيّة الذين باتوا مولَعين بجمال الصحراء وبساطتها بعد إقامتهم في الشرق الأوسط مع العرب. ويُزعَم أن هذه الخبرات قد أعمتهم عن المصالح الحقيقيّة للولايات المتحدة. ويصف كابلان العرب ومن يُدعَون مستعرِبين بأنهم يخدعون *أنفسهم*، وهو يعني ضمناً أن الدبلوماسيّين الذين يفضّلون إسرائيل يتصرّفون بشكلٍ عقلاني ولمصلحة الولايات المتحدة.

وإذا ما وضعنا جانباً، ولبُرهة، الجدل القائل إن من مصلحة الولايات المتحدة تأييد إسرائيل ودعمها، فإن صحّة مزاعم كابلان المتعلّقة *بالمستعربين* جديرةٌ بمزيدٍ من التفحّص. وبالرغم من أن بعض الدبلوماسيّين حثّوا الولايات المتحدة على إقامة علاقاتٍ وثيقة مع بعض الحكومات العربيّة، فهم لم يقوموا بذلك لأنهم يدافعون عن العرب، بل انطلاقاً من قناعاتٍ راسخة بأن هذا الأمر هو لصالح الولايات المتحدة. وكان للسياسة الخارجيّة الأميركيّة أربعة أهداف رئيسيّة في الشرق الأوسط: ضمان استمراريّة تدفّق النفط (ومن الأفضل أن يكون بأقل سعرٍ ممكن)؛ وتحسين العلاقات مع الأنظمة العربيّة/التركيّة/الإيرانيّة الصديقة؛ والحؤول دون أن يصبح الشرق الأوسط محط اهتمام أي دولة أجنبيّة أخرى (ولا سيما الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة)؛ ودعم الوجود المستمر لدولة إسرائيل. وبعد انتهاء الحرب الباردة، عزّزت الولايات المتحدة أيضاً عولمة اقتصاديّات كل الدول في المنطقة وخصخصتها. وبالرغم من أن قيام الولايات المتحدة بمساندة إسرائيل على الدوام كان مدار جدلٍ مرير

مع البعض، فلقد افترض آخرون أن للولايات المتحدة التزاماً ثابتاً بإيجاد حلٍّ عادلٍ وغير متحيّز للنزاع العربي الإسرائيلي[3]. وتبقى التناقضات القائمة بين تأييدٍ لإسرائيل مثيرٍ للاشمئزاز، ومحاولات تحقيق المطالب العربيّة بمنح الفلسطينيّين حق تقرير المصير، مصدر توتّرٍ مستمر.

إن قيام بعض المحترفين في وزارة الخارجيّة بالدفاع عن سياسةٍ متوازنة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالنزاع العربي الإسرائيلي، لا يصبّ في خانة التحالف مع العالم العربي أو الولاء له. ولطالما قام الدبلوماسيّون الذين عرفوا العالم العربي/المسلم وخبروه بتحذير واشنطن من المخاطر الكامنة في تجاهل الحساسيّات العربيّة، ولا سيّما المسألة الفلسطينيّة. ووضع هؤلاء المحترفون أيضاً تقارير مفصَّلة بما أطلعهم عليه القادة العرب. ومع ذلك، فقد وجد الدبلوماسيّون الذين أُطلِعوا على "الحقائق المرّة" أن حياتهم المهنيّة في خطر. ومُشيراً إلى هذه المشاكل، كتب أحد السفراء في العام 1979 ما يلي:

> إن تقديم تقارير حول حقائق بغيضة كان يُعتبَر أمراً خطِراً عندما كان القرار في يد السيناتور مكارثي؛ وفي ظل كيسنجر، أصبح تقديم وقائع متناقضة مع وجهات نظره ورغباته أمراً مُهلكاً. وأولئك الذين احتفظوا بمناصبهم في وزارة الخارجيّة هم الذين تكيّفوا مع الأوضاع.
>
> وإنني قلِقٌ الآن أكثر فأكثر ممّا يبدو أنه سوء فهم كبير للمواقف العربيّة من الدولة الفلسطينيّة... فالعرب مقتنعون بأنه لا بدّ من قيام دولة عاجلاً أم آجلاً، أو لن يكون هناك سلام[4].

وبعد حوالى 30 عاماً، تبقى ملاحظة السفير وتحذيره أمراً واقعيّاً، ولا يمكن اعتبارهما وجهات نظر *رومانسيّة*.

ويُشير بحثٌ آخر إلى أن العديد من *المستعربين* والخبراء، وبعيداً عن كونهم مفتونين بالعالم العربي، يتشاطرون وجهة نظرٍ مستشرقة حيال الشرق الأوسط. فبالرغم من براغماتيّة بعض تأكيدات وزارة الخارجيّة وتوجيهاتها المتعلّقة بالشرق الأوسط، يقوم آخرون بصياغة تعابير سطحيّة عامّة بأسلوبٍ جَذِل ومتحيِّز بشكلٍ فاضحٍ ومفاجئ. وفي ستينيات القرن العشرين، أوصى مسؤولٌ رفيع في البيت الأبيض على عهد جونسون بإسناد منصب السفير الأميركي لدى مصر **لوليام بولك**، لأنه "على عِلمٍ بخفايا الأمور ولأنهم يُكنّون له احتراماً كبيراً"[5].

وفي ما يلي مقتطفاتٌ من تحليلٍ سياسي لبولك، رُفع للبيت الأبيض، ويتناول مصر وإسرائيل، وهو مزيجٌ من العموميّات والتفاصيل:

> بما أننا غير قادرين، كما يبدو، على تدمير ناصر أو استبداله بحكومة أكثر اعتدالاً قابلة للحياة، وبما أننا لا نريد منه الاتكال على الاتحاد السوفياتي بشكلٍ كامل... علينا المساعدة في حدوث تطورٍ ما على الصعيد المصري.
> ... ومنع الجمهوريّة العربيّة المتحدة من الإضرار بمصالحنا هو أمرٌ مُحبطٌ وأكثر تعقيداً...
> ويجب علينا الآن معالجة هذا الأمر بطرقٍ مختلفة: نستخدم القوة عندما تتعرّض نشاطات الجمهوريّة العربيّة المتحدة للمصالح الأميركيّة الهامّة... ونستخدم ضغوطات الأمم المتحدة عندما يكون بالإمكان تدويل أعمال المصريّين...
> ... هل تفي هذه الأمور بالغرض؟.. وتستمرّ الولايات المتحدة باستخدام ويلوس [قاعدة للقوات الجويّة في ليبيا]، والحصول على النفط بشروطٍ مُربحة (حوالى 80% من عائدات الاستثمار

سنويّاً)، وتستخدم التسهيلات المقدَّمة من الدول العربيّة في ما يتعلّق بالمجالات الجويّة والترانزيت، وترسل سفنها عبر السويس وتتفادى تصادماً عربيّاً إسرائيليّاً واسع النطاق... والعرب على ثقة بأن الضعيف لا يمكنه أن يكون سَموحاً أو مُراعياً لمشاعر الآخرين[6].

لقد حذّر بولك من المخاطر الكامنة وراء سباقٍ محتمَلٍ للتسلّح، وقدرات إسرائيل النوويّة الوشيكة. "ولكن، يجب علينا الاستمرار بالبحث عن الوسائل، بما فيها الإجراءات الصارمة، لإيقاف سباق التسلّح في الشرق الأوسط قبل أن يبلغ الطور الذرّي"[7]. هذه هي توصيات محترفٍ مبهورٍ بحقائق الشرق الأوسط. وقد لا يكون فحوى الأسلوب في التوصية السابقة، وفي العرض للسياسة المحتمَلة، محطّ إعجاب العالم العربي، كما هي حال التحليل القائم على تقييماتٍ وتوصياتٍ غير واقعيّة. لقد اتّبعت تقارير لاحقة لمجموعةٍ واسعة من الرسميّين الأسلوب نفسه.

وبالرغم من أن الخلاصات وبيانات السِّيَر الذاتيّة التي توفّرها دائرة المراجعة المركزيّة/السي آي أيه، غالباً ما تكون مثيرة للاشمئزاز مع فوارقها غير الملحوظة، فإنها توزَّع على أساسٍ انتقائي. ولا يتمّ تسليمها عادةً لمعيَّنين في مناصب سياسيّة في البيت الأبيض لا يعرفون إلا القليل في أغلب الأحيان، أو أنهم لا يعرفون شيئاً، عن القادة الأجانب أو عن التاريخ الخاص للدول الأجنبيّة. وفي العادة، يستلم المعيَّنون في مناصب سياسيّة سِيَراً ذاتيّة *مسجَّلة* مؤلَّفة من صفحةٍ واحدة أو صفحتَين، وتوفَّر باستمرار، ولا سيّما قبل القيام بزياراتٍ إلى الولايات أو إجراء لقاءاتٍ مع أصحاب مقاماتٍ أجانب. وبما أن

الأخطاء، والتشويهات، والإغفالات، تختلف قليلاً في أغلب الأحيان بين سنةٍ وأخرى، وحتى بين إدارةٍ وأخرى، فهي تتكرَّر باستمرار.

حتى أن مقارنةً سريعة للسِّيَر الذاتيّة أو لتقارير تتعلّق بقادة أوروبيّين، وإسرائيليّين، وعرب، تُظهر تبايناً ملحوظاً في جوهر المعرفة والأسلوب، وعمقهما. وتميل التقارير المتعلّقة بقادة غربيّين إلى أن تكون واقعيّة إلى حدٍّ بعيد، وذات طابع احترافي مدروس[8]. وبصورةٍ مماثلة، فإن السِّيَر الذاتيّة للقادة الإسرائيليّين الخاضعة للرقابة والمحظَّرة على الجمهور تكون في ورقتَين أو ثلاث أوراق مغلَّفة، وتتضمّن معلوماتٍ مفصَّلة عن ثقافتهم، وتطوّرهم السياسي، ومسيرتهم المهنيّة، وحياتهم الشخصيّة[9].

وبشكلٍ مغاير، فإن السِّيَر الذاتيّة للقادة العرب التي تُعدّها وزارة الخارجيّة ليتمّ استخدامها من قِبَل مسؤولي البيت الأبيض، بمن فيهم الرئيس، غالباً ما تكون سطحيّةً إلى حدٍّ كبير أو تافهة. وتضمّن ملفّ الوقائع عن أحد الملوك العرب مواداً مجموعة من الريدرز دايجست، وهي مجلّة تكاد لا تحظى بأهليّة علمية. وفيما تتكرّر في هذا التقرير رواياتُ مثيرة لا تقوم على أدلّة، وتتناول التبذير والاستهلاك الذي يفوق كل تصوّر، لا يوجد فيها تقريباً ما يشير إلى التوجّه السياسي للملك أو فلسفته[10].

ووصفت سِيَرُ ذاتيّة أخرى وليّ العهد، وأفراد العائلة المالكة، والمستشارين، بأنهم يحتفظون "ببعض الميزات التي تذكّرنا بأسلافهم البدو"[11]، أو يملكون "ميزاتٍ مذكِّرة"، أو أنهم "مسلمون"، بصراحةٍ أكبر[12]. وبصورةٍ مماثلة، ركّزت النسخات العديدة لسيرة أنور السادات الذاتيّة على مظهره الخارجي، واصفةً

إيّاه "بمرتدي الملابس الأنيقة مع غليونٍ لا يفارقه أبداً"[13].

وقد يشير تضمين تفاصيل متعلّقة بالملابس وبالميزات اللطيفة للشخصيّة - إلى حدٍّ ما - إلى عمل فريقٍ أصغر سنّاً يتمتّع بمعرفة محدودة، ويضيف تفاصيل غير ضروريّة في محاولاتٍ يائسة لملء صفحةٍ بمعلوماتٍ ضئيلة. ومن جهةٍ ثانية، فإن تلك التقارير الموضوعة في سبعينيات القرن العشرين عن مملكة حليفة للولايات المتحدة لأكثر من 30 عاماً، أو عن أنور السادات الذي تمّ التودّد إليه بشكلٍ كبير، والتي ستفسَّر انطلاقاً من عموميّاتٍ سطحيّة، تشير إلى فشلٍ على أعلى مستويات صنع السياسة في رأب الصَّدع الثقافي. وبغياب معلوماتٍ متوازنة وموضوعيّة، يبدو أن الخبراء وصنّاع السياسة يقعون مجدّداً في *ردات الفعل الغيابيّة*، مستعينين بانطباعاتٍ وتحريفاتٍ استوعبوها، عن إدراكٍ أو عن غير إدراك، من الوسط الثقافي العام.

إن الجهل بأمور الإسلام والثقافة العربيّة يُعيق قيام سياسة خارجيّة موضوعيّة وفعّالة. ولدى مناقشة صعوبة تطوير سياسة للتعاطي مع أزمة الرهائن عام 1979 في إيران، اعتبر أحد مسؤولي البيت الأبيض في عهد كارتر أن "ما من أحدٍ يفهم الإسلام في الواقع، فكل الأمور المجنونة تحدث هناك"[14].

وسُلِّم أيضاً بفرضيّاتٍ غير مرتبطة بأدلّة تتعلّق بالدول العربيّة وقادتها، وذلك خلال مناقشاتٍ بين مسؤولين في الحكومة الأميركيّة وإسرائيليّين لا يمكن اعتبارهم مراقبين محايدين بكل معنى الكلمة. وفي العام 1968، أشار **والتر روستو** في حديثٍ مع **إسحق رابين** (كان آنذاك سفيراً لدى الولايات

المتحدة)، إلى أن ناصر كان يتملّكه هاجس "المسألة العربيّة الإسرائيليّة، والقوميّة العربيّة"[15]. وارتأى روستو إذ ذاك أن الاتحاد السوفياتي سيفقد اهتمامه بمصر عندما يكون عليه التعاطي مع قائدٍ "مهتمٍّ بتطوّرٍ أكثر عقلانيّة"[16]. وعندها، لم يستنتج روستو أن سياسات ناصر كانت غير عقلانيّة فحسب (لأن الولايات المتحدة لم تكن تحبّه على الأرجح)، بل توقّع بجرأةٍ أيضاً السلوك السوفياتي في الشرق الأوسط.

وبخلاف ذلك، تنعكس الوثائق السياسيّة إيجابيّاً، وباستمرار، على إسرائيل، فيما تنعكس سلبيّاً على الدول العربيّة. وتميل اللوائح الموصى بقراءتها إلى أن تكون دراساتٍ مؤيّدة لإسرائيل بشكلٍ جذري، في حين أن الموجزات التي تتناول تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي تفتقر إلى الموضوعيّة. وغالباً ما تكون *الرموز* المستخدَمة لأعمالٍ أو سياساتٍ معيَّنة مماثلة لتلك المستخدَمة في القاموس الإسرائيلي ومن قِبَل وسائل الإعلام الأميركيّة. وهكذا، تشير التقارير باستمرار إلى "مسألة اللاجئين العرب"، وليس اللاجئين الفلسطينيّين؛ و"الشعب غير اليهودي"، وليس الفلسطينيّين؛ و"الغارات الإسرائيليّة الانتقاميّة"، وليس الهجمات داخل الأردن، في حين أن هجماتٍ عربيّة مماثلة داخل إسرائيل تُدعى "إرهاباً"[17].

وفي ثمانينيات القرن العشرين، قام مسؤولون حكوميّون رفيعو المستوى ملتزمون حيال إسرائيل بالتحدّث علانيّةً عن جيلٍ جديد من المثقفين اليهود والمحلّلين السياسيّين الذين "لا يرون أي تعارضٍ بين هويّتهم اليهوديّة وموقفهم المتعاطف مع إسرائيل... وقدرتهم على خدمة مصلحة الولايات المتحدة، ولمَ لا

يكون الأمر كذلك"[18].

وبوجود العديد من الكتّاب الذين يميلون لتأييد إسرائيل، ليس من المفاجئ أن تميل السِّيَر الذاتيّة التي تُعدّها الحكومة الأميركيّة عن قادةٍ إسرائيليّين إلى التقليل من أهميّة تورّطهم في نشاطاتٍ عنفيّة أو إرهابيّة ضد البريطانيّين خلال مرحلة الانتداب، أو ضد العرب على حدٍّ سواء. فعلى سبيل المثال، جاء في إحدى السِّيَر الذاتيّة لأرييل شارون أن هذا الأخير كان يرأس الوحدة 101 التي لم تشارك إلا في "أعمالٍ انتقاميّة ضد الإرهابيّين"[19].

وبصورةٍ مماثلة، فإن النشاطات الإرهابيّة للإيرغان وشترن غانغ الموصوفة بأنها "حركة يهوديّة سرّيّة عملت في فلسطين خلال الانتداب البريطاني"[20]، و"عضو سرّي معادٍ للبريطانيّين في مرحلة ما قبل الاستقلال"[21] شوّهت الحقيقة التاريخيّة.

لقد شوّهت السّير الذاتية حول رئيس الوزراء السابق مناحيم بيغن، والتي أعدّها جورج بول المساعد السابق لوزير الخارجية والمستشار لعدد من الرؤساء، الوقائع التاريخية القائلة بأن مناحيم قاد الأليغان التي اعتبرتها الحكومة البريطانية منظمة يهودية إرهابية خلال أربعينيات القرن العشرين، ظنّاً منه أن كارتر قد لا يكون "على عِلمٍ بماضي بيغن [كقائدٍ للإيرغان] لأن الحكومة الإسرائيليّة قلّلت من أهميّة الأمر" خلال مفاوضات كامب ديفيد[22]. وفي هذا المثال، يبدو افتراض بول بعيد الاحتمال بما أنه من المعروف أن كارتر كان يُمضي "ساعاتٍ وساعاتٍ وساعات" مع **بريجنسكي**، **وفانس**، وآخرين للتزوّد بمعلوماتٍ عن السياسة الخارجيّة[23]. ووفقاً لمستشاري كارتر المقرَّبين،

"كان كامب ديفيد نتاجاً لمدى فهمه الشامل لكافة عناصر المشكلة في الشرق الأوسط حتى أدقّ تفاصيل الفواصل والنقط"[24]. ومن غير المحتمَل أن يكون للتقارير والسِّيَر الذاتيّة المحرَّفة أو المشوَّهة أثر مؤذٍ في ظل حكم رؤساء، مثل رونالد ريغن أو جورج دبليو بوش، لا يتمتّعون باطّلاعٍ واسع ولا ينتبهون للتفاصيل إلا قليلاً.

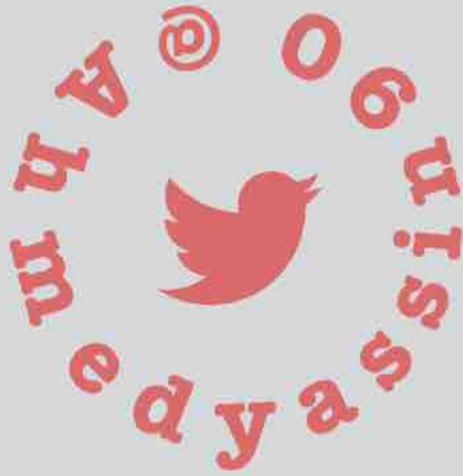
وبصورةٍ مماثلة، غالباً ما تميل اللوائح المقدَّمة لمسؤولي البيت الأبيض إلى أن تكون المواقف موالية لإسرائيل ومعادية للعرب. فعلى سبيل المثال، وقبل اجتياح العراق في العام 2003، أشار المسؤولون إلى الكتاب المتحيِّز المعادي للعرب، بعنوان *الفكر العربي* **لرفاييل باتاي** (نيويورك: تشالز سكريبنرز صانز، 1973)، على أنه الأساس الذي استقوا منه الأوصاف التي تتناول العرب والثقافة الإسلاميّة. وبعد 30 عاماً، ستكون أوصاف باتاي التي تعتبر أن العرب تنتابهم هواجس جنسيّة، ويعتريهم الخجل، محطّ سخرية على نطاقٍ واسع ومدعاةً للإدانة عن حقّ لأنها أوصاف عرقيّة تعتمدها أي جماعة إثنيّة أو عرقيّة.

وتتمّ المساعي الضاغطة في إطار قيود النظام السياسي الأميركي، ووفقاً لمواقف المجتمع الثقافيّة. وبما أن ستارة المسرح، الخلفيّة الثقافيّة في الولايات المتحدة تتكامل مع برنامجٍ موالٍ للصهيونيّة، تملك المنظمات الموالية لإسرائيل أفضليّة الظهور أمام جمهورٍ مُعدٍّ مُسبَقاً بطريقةٍ مناسبة. وعلى عكس ذلك، غالباً ما يواجَه مؤيّدو العرب، والإيرانيّون، والأتراك، بانطبعاتٍ معادية حتى قبل التمكّن من عرض قضيّتهم.

إنّ الأفكار المبسَّطة السلبيّة التي تتناول العرب والمسلمين، والمنتشرة على نطاقٍ واسع، هي التي صنعت قرارات السياسة الخارجيّة تاريخيّاً، كالتدخّل العسكري الأميركي في لبنان عام 1958، والهجمات الأميركيّة المستمرّة على العراق في التسعينيات من القرن العشرين، واجتياحه واحتلاله في العام 2003، وأحدثها المطالبة بشنّ هجماتٍ على مجموعةٍ واسعة من الدول العربيّة والمسلمة، وهي أمورٌ يسهل الترويج لها في المجتمع الأميركي وإقناع السياسيّين بها أيضاً. وهذه الأفكار هي أيضاً ستارة المسرح؛ الخلفيّة الثقافيّة التي جعلت من إساءة معاملة العرب والمسلمين في سجن أبو غريب في العراق، وفي أماكن أخرى، أمراً ممكناً إن لم يكن محتَمَلاً[25]. وتمتدّ عمليّة تجريد الثقافة العربيّة/الإسلاميّة من الصفات الإنسانيّة من قمّة الهرم في الحكم وحتى أصغر متطوّع في الجيش، إضافةً إلى المقترعين في الانتخابات الأميركيّة[26].

وهذا العداء الكامن في أعماق الأميركيّين حيال العرب والمسلمين حال في بعض الأحيان دون قيام الرؤساء بتبنّي سياساتٍ تسير في الاتجاه المعاكس لمناخ الرأي السائد. إن المعارضة السياسيّة لسياسات الرئيس فورد المتعلّقة بالاجتياح التركي لقبرص عام 1974، أو المصاعب التي تعترض الحصول على موافقة الكونغرس في شأن مبيعات الأسلحة للمملكة العربيّة السعوديّة - وهي حليفٌ مخلص للولايات المتحدة - توضح تأثيرات الدفع الجاذب الناتجة عن انتشار المواقف الثقافيّة. ومن الواضح أن ممارسي الضغوط يستخدمون هذه الصور والانطباعات لتعزيز برامجهم الخاصة. "إن السعي إلى قلوب نخبة من

الأميركيّين وأفكارهم كان بالنسبة إلى واشنطن السبب الحقيقي للحرب العربيّة الإسرائيليّة"[27]. وتصف الفصول التالية مختلف التقنيّات التي يستخدمها ممارسو الضغوط، وتعرض للّوبي اليوناني الأميركي في كفاحه ضد الاحتلال التركي لقبرص، وتُلقي الضوء على جانبَي النزاع؛ أي ممارسي الضغوط، والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة الموالية للعرب، والجماعات الإسرائيليّة وتلك الموالية للصهيونيّة.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع مظاهر الإنتاج: تقنيّات جماعات الضغط ومواردهم الماليّة

انطلاقاً من عملهم في ظل ما يفرضه النظام من قيود، أثّر ممارسو الضغوط من جماعاتٍ وأفرادٍ محليّين في الوسط الثقافي السائد، واستخدموه للتمكّن من بلوغ صانعي السياسة في الدرجة الأولى، ومن ثمّ إقناعهم بتبنّي سياساتٍ مؤاتية لبرامجهم المحدَّدة. وأرادوا بصفةٍ خاصة "أفضليّة تنافسيّة مريحة على حساب صناعاتٍ أخرى"[1]. وسعى ممارسو الضغوط الاحترافيّون، المرتكزون في واشنطن، وجماعات الضغط المنتشرة في كل أنحاء الأمّة إلى التأثير في السياسة الخارجيّة.

إن جماعات الضغط التي تمثّل مجموعةً كبيرة من الجماعات العرقيّة ووجهات النظر السياسيّة هي مؤسساتٌ طوعيّة غير مأجورة بصورةٍ عامة. ووفقاً للقانون الأميركي، فإن ممارس الضغوط هو فردٌ أو منظّمة مهمّتهما "التأثير في إقرار قانونٍ ما أو إبطاله"، وهما يحصلان على المال لهذه الغاية[2].

وفي تسعينيات القرن العشرين، كان هناك أكثر من 80.000 ممارس للضغوط مسجَّلين في واشنطن يعالج معظمهم مسائل محلّيّة. وهناك توافقٌ عام بأن لممارسي الضغوط تأثيراً كبيراً على سنّ القوانين المحلّيّة ومجموع الأصوات في انتخابات الكونغرس، وعلى الأحزاب السياسيّة والسياسيّين من

خلال اتصالاتٍ شخصيّة مباشَرة ومساهمات ماليّة. إن تأثير ممارسي الضغوط في السياسة الخارجيّة أقل وضوحاً، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد فإن لممارسي الضغوط تأثيراً أقل في السياسة الخارجيّة منه في المسائل المحلّيّة. كما وأن تأثير جماعات الضغط المحلّيّة في السياسة الخارجيّة غير واضح المعالم أيضاً، ولكن وفقاً لهذه الدراسة، تملك بعض الجماعات نفوذاً وتأثيراً كبيرَين (في مسائل محدَّدة، وفي أوقاتٍ متنوّعة).

وكما أن الإعلام في الولايات المتحدة لا يُعِدّ برنامجاً للسياسة الخارجيّة أو يمارس تأثيراتٍ كبيرة عليها، بل يتّبع عوضاً عن ذلك خطى واشنطن، كذلك تصلح جماعة الضغط لتدعيم سياساتٍ محدَّدة مسبَقاً لأن السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة متماسكة، بصفةٍ خاصة وعلى نحوٍ مُلفت، في ظلّ الإدارات الجمهوريّة والديموقراطيّة، كما سبق وأشرنا[3].

وكذلك، لا تتبدّل برامج ممارسي الضغوط من أفرادٍ وجماعات بشكلٍ عام بين إدارةٍ وأخرى. وبالفعل، ليس من غير المألوف أن يعمل ممارسو الضغوط أو *الخبراء* في شؤون الشرق الأوسط لصالح الجمهوريّين والديموقراطيّين في أوقاتٍ مختلفة. وبالرغم من التفاوت المحدود لتوجّهات مجموعات ضغطٍ مختلفة بين إدارةٍ وأخرى، فإن تقنيّاتها وأهدافها لا تتبدّل.

ويعمل ممارسو الضغوط المأجورون وفقاً لمجموعةٍ عاديّة من القواعد لا تتعلّق بالضرورة بجماعات الضغط أو الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة. والقواعد التي يُقرّ بها ممارسو الضغوط ويطبّقونها هي: قول الحقيقة، الوعد بما يمكنك تحقيقه، الاستماع إلى موظفي الحكومة والعمل معهم، والأهم من ذلك، عدم

مفاجأة السياسيّين باقتراحاتٍ أو مطالب غير متوقَّعة. ويجب على ممارسي الضغوط من أفرادٍ وجماعات تحديد جداول أعمالهم بوضوح، ومعرفة صانعي القرار المؤثّرين. ويمكن لممارسي الضغوط أيضاً النجاح انطلاقاً من علاقة شخصيّة وثيقة مع سيناتور ما أو نائب متنفّذ واحد فقط[4]. وكما أنه يجب على كافة الممثّلين العمل معاً لتأدية عملٍ مسرحي أوبّيرالي، يجب على ممارسي الضغوط كذلك العمل على بلوغ إجماعٍ بين مختلف المسؤولين الذين يصنعون السياسة الخارجيّة[5].

يسلّم ممارسو الضغوط أيضاً بأن ما بين 80 و90 بالمئة من القضايا يُتّخَذ قرارٌ بشأنها انطلاقاً من اعتباراتٍ سياسيّة، لا بالارتكاز على ميزاتها[6]. وهذا الاعتبار حاسمٌ بصفة خاصة في ما يتعلّق بالسياسات المرتبطة بإسرائيل والفلسطينيّين. وأخيراً، يمكن لممارسي الضغوط من أفرادٍ وجماعات تزويد صانعي السياسة، والرأي العام في بعض الأحيان، بمعلوماتٍ عن مسائل محدَّدة. وهكذا، يمكن لممارسي الضغوط أن يكونوا من أحد مصادر المعلومات القليلة والوحيدة في مسألةٍ معيَّنة. وينطبق هذا الأمر بصفةٍ خاصة على المسائل المتعلّقة بالشرق الأوسط، وهي منطقة مُساءُ فهمها على نطاقٍ واسع، كما سبق وذكرنا، كما أن الحقائق المرتبطة بها محرَّفة ومشوَّهة وغير معروفة من قِبَل الغالبيّة العُظمى من الأميركيّين، بالإضافة إلى السياسيّين.

فعلى سبيل المثال، تقوم باستمرار لجنة الشؤون العامّة الأميركيّة الإسرائيليّة AIPAC، وهي منظّمة الضغط الأكثر فعّاليّة التي تُعنى بالشرق الأوسط - وهو أمرٌ قابلٌ للجدل - بإرسال وقائع وأساطير، وتقارير حول الشرق

الأدنى، ومجموعةٍ وافرة من منشورات لكتّابٍ موالين لإسرائيل، إلى مسؤولي البيت الأبيض والسياسيّين. وفي ظلّ إدارة كارتر، أرسلت هذه اللجنة إلى البيت الأبيض نسخة العام 1976 لوقائع وأساطير مُرفَقة برسالةٍ جاء فيها أن كارتر لا بدّ وأن يُبدي اهتمامه بها بما أنه قد لا يكون على عِلمٍ *بالوقائع الحقيقيّة* لحرب العام 1948.

واستلم البيت الأبيض أيضاً تقرير جون بيترز الموالي كلّيّاً لإسرائيل، وهو بعنوان "تقريرٌ حول اللاجئين في الشرق الأوسط"، وادّعى فيه بشكلٍ مُذهل أن التوظيف في سوريا هو بنسبة مئة في المئة. لذا، فإن *التسوية المعقولة* هي إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيّين في سوريا أو في أي مكانٍ آخر من العالم العربي. وتوسّع بيترز في هذا الموضوع مرتكزاً على التاريخ المشوَّه للنزاع العربي الإسرائيلي وفقاً لكتاب منذ زمنٍ سحيق: أصول النزاع العربي اليهودي حول فلسطين (نيويورك: هاربر إند روو، 1984).

وعلى الجانب الموالي للعرب، أرسلت سفارة المملكة العربيّة السعوديّة إلى هاميلتن جوردان، معاون كارتر، كتاباً أدبيّاً صقيلاً حسن المظهر بعنوان عبقريّة الحضارة العربيّة: أسباب عصر النهضة، الناشر جون آر. هايس (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 1975)، أملاً في توفير وصفٍ إيجابي لمساهمات العرب وإنجازاتهم. وفي كلمة الشكر، أضاف جوردان عبارة بخط اليد جاء فيها "كانت هديّتك الجميلة بمثابة مساعدةٍ كبيرة لي لفهم تاريخ شعبكم وحضارته"[8].

ولكن جماعات الضغط الموالية لإسرائيل هي أكثر تصميماً ومثابرةً على

الحملات القائمة على المعلومات بهدف تزويد المسؤولين بمنشوراتٍ تعرض لوجهة النظر الإسرائيليّة. وهم يكرّسون قدراً كبيراً من الوقت، والطاقة، والمال لوصف إسرائيل بأفضل العبارات. وتعتبر هذه الجماعات النزاع مباراة يؤدّي ربح أحد فريقَيها إلى خسارة الفريق الآخر، وتكون فيها *الفطيرة* (الهدف) ثابتةً بحيث يستحيل على أحد فريقَي النزاع التقدّم - وانتزاع قطعةٍ من الفطيرة - دون إلحاق الضرر بالفريق الآخر. وفي هذه المباريات، يكون حجم الفطيرة ثابتاً. ولهذا السبب، مال ممارسو الضغوط الصهاينة والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة إلى الاعتقاد بأن أي مكسبٍ للفلسطينيّين أو للعرب لا بدّ من أن يعني خسارةً لإسرائيل، وهو أمرٌ مناقضٌ لعمليّة الربح والخسارة الإيجابيّة التي فيها يزداد حجم الفطيرة الهدف دون أن يعني المكسب الذي يحقّقه الفلسطينيّون خسارةً محتومة لإسرائيل. وبالنتيجة، لا يتصرّف اللوبي الصهيوني كمدافعٍ عن إسرائيل فحسب، بل كمناهضٍ للفلسطينيّين وللقوة العربيّة أيضاً. ويميل اللوبي الصهيوني إلى معارضة أي تقاربٍ بين الولايات المتحدة والعالم العربي. وإن التقاط أي إشارة إلى إمكانيّة ابتعاد رئيسٍ ما أو إدارة ما عن موقفٍ مؤيّدٍ بالكامل لإسرائيل، والاقتراب من مواقف فلسطينيّة و/ أو عربيّة، من شأنه التسبّب باحتجاجاتٍ عنيفة من قِبَل اللوبي الصهيوني. وكثيراً ما يكون الناطقون باسم إسرائيل في الولايات المتحدة أكثر تشدّداً من الإسرائيليّين أنفسهم. فعلى سبيل المثال، وُصف **والتر مونديل**، نائب الرئيس إبّان ولاية **جيمي كاتر**، من قِبَل أحد من عيّنهم كارتر بأنه "موالٍ بحق لإسرائيل بنسبة 150%. فهو أكثر موالاةً لإسرائيل من بيغين نفسه"[9].

أما **ستيوارت إيزنستات**، وكان مساعد الرئيس للشؤون المحلّيّة في إدارة كارتر ومؤيّداً متحمّساً للصهيونيّة، فوصف الرئيس السابق ريغن بأنه "يحتفظ لإسرائيل في قلبه بمودّة خاصة كما كان حال وزير خارجيّته **جورج شولتز**"[10]. ووفقاً لإيزنستات، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل "ازدهرت لتغدو تحالفاً إستراتيجيّاً" في ظل حكم ريغن[11].

خلال العرض، يستخدم المغنّون مجموعةً منوَّعة من التقنيّات الصوتيّة لإضفاء التنوّع والتأثير على أدائهم. والأمر مماثلٌ بالنسبة إلى ممارسي الضغوط من جماعاتٍ وأفراد الذين يملكون مجموعةً من التقنيّات. ويستخدم ممارسو الضغوط، والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة تشكيلةً أو مجموعةً مؤتلفة مماثلة من التقنيّات البسيطة للفت الانتباه إلى قضاياهم وتأمين التأييد والدعم لها. ويمكن توزيع هذه التقنيات إلى ثماني فئاتٍ رئيسيّة.

حملاتُ عبر الرسائل/الهاتف/الفاكس/البريد الإلكتروني

قد تكون هذه الحملات موجَّهة إلى البيت الأبيض، وفروعٍ حكوميّة أخرى ذات صلة بالموضوع (مجلس الشيوخ، مجلس النواب)، أو إلى تشكيلةٍ من الإثنين معاً. وبالرغم من تجاهل الرسائل البسيطة، بشكلٍ عام، ما لم تكن محرَّرة من قِبَل أفرادٍ مقرَّبين إلى البيت الأبيض أو سياسيّين رفيعي المقام، فإن هؤلاء قادرون على استدراج إجاباتٍ مباشَرة أو غير مباشَرة من البيت الأبيض أو من ممثّلي الكونغرس. وفي معظم الحالات، يكتب موظّفو البيت الأبيض الإجابات ويوقّعونها. وغالباً ما توضَع هذه الإجابات الشكليّة بلغةٍ معياريّة مثل "يشكرك الرئيس على اهتمامك بهذه المسألة". ومن جهةٍ ثانية، كان مستشارو

البيت الأبيض يوصون أحياناً بردٍّ رئاسيٍّ مباشَر على رسائل أو اتصالاتٍ محدَّدة. كما وأن الرسائل، والاتصالات الهاتفيّة، ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني الموجَّهة من أفرادٍ مشهورين، أو من قادة منظّمات رئيسيّة معروفة، تُقابَل بإجاباتٍ شخصيّة من الرؤساء أو مسؤولين ذوي مراتب عليا في البيت الأبيض. وتميل الحملات عبر الرسائل/الفاكس/البريد الإلكتروني أو الهاتف إلى لفت انتباه معظم الإدارات الجديدة الساعية إلى تحديد مدى تأييد الرأي العام. وخلال الأشهر الأولى من تولّيهم الإدارة، يعلن الرؤساء الجدد على الدوام بأنهم يُعيدون تقييم السياسة الأميركيّة المتَّبعة حيال الشرق الأوسط. وإن للحملات بواسطة الرسائل الأثر الأكبر في هذا الإطار الزمني القصير (ما بين ثلاثة وأربعة اشهر). وفي مذكراتهما على التوالي، زمن شفاء (1979) والاحتفاظ بالإيمان (1982)، أشار كل من الرئيسين فورد وكارتر إلى القلق الذي تعبّر عنه جماعات الضغط المحلّيّة من تبدّلاتٍ محتمَلة في السياسة الأميركيّة حيال الشرق الأوسط.

في ظل إدارة فورد، كان الرّد على رسائل قليلة انطلاقاً من تأييد علاقاتٍ أفضل مع الحكومات العربيّة، وأخذ الحقوق الفلسطينيّة بعين الاعتبار، مثالاً لطريقة استجابة البيت الأبيض لهذه المراسلات. وكانت الإجابات موجَّهة بشكلٍ عام عبر مكتب مدير المراسَلة. فعلى سبيل المثال، عندما وجّه المسؤول عن الجمعيّة الوطنيّة للعرب الأميركيّين NAAA **إدموند هوار** رسالةً تنتقد القصف الإسرائيلي للبنان، كان ردّ البيت الأبيض مذيَّلاً بتوقيع **برنت سكوكروفت** عن مجلس الأمن القومي، وقد كُتب بصيغةٍ ودّيّة لا تحمل أي

التزام مثل "فورد يرحّب بوجهات نظركم"[12].

وتتابع الإدارات أيضاً، وبشكلٍ وثيق، الأعداد الكبيرة من الردود والاتصالات - التي تتناول كافة المسائل - والتعليقات السلبيّة والإيجابيّة حول سياساتٍ معيَّنة[13]. ويعتبر البيت الأبيض هذه الحملات مفيدةً لتقييم الرأي العام، لا أساساً لصياغة سياسةٍ خارجيّة.

اتصالاتُ مباشَرة وشخصيّة
مع الرئيس ومسؤولي البيت الأبيض

يحاول الرؤساء الاحتفاظ ببعض الاتصالات الشخصيّة على الأقل مع جماعات ضغط متنوّعة. وهم يلتقون بممارسي الضغوط بشكلٍ دوري، أو عندما يكونون على وشك اتخاذ قرارٍ سياسي هام، أو قد اتخذوه بالفعل. وكما في حملات الرسائل المكتوبة، فإن الاتصالات الشخصيّة حاسمةٌ بصفةٍ خاصة في الأسابيع الأولى من إعادة التقييم. ومن ثمّ، تجري اللقاءات المباشَرة بشكلٍ عام بعد اتخاذ قرارٍ بشأن السياسات، أو عندما يكون هناك ضغطٌ شعبي أو سياسي واسع النطاق تمارسه جماعة أو منظّمة معيَّنة للقاء الرئيس أو مسؤولين رفيعين آخرين. والأسلوب الفردي لكل رئيس، كما هي حال القادة، هو أيضاً عاملٌ لتحديد الأهميّة النسبيّة للّقاءات الشخصيّة وتكرارها. لقد قام الرئيسان فورد، وريغن بتفويض أشخاصٍ آخرين للقيام بمقادير ضخمة من الأعمال. وفي حالة ولاية فورد الرئاسيّة، كان وزير الخارجية **هنري كيسنجر** يُشرف بشكلٍ كامل تقريباً على صياغة السياسة الخارجيّة مع مجلس الأمن القومي. وتولّى فورد مهمّة معالجة المسائل المحلّيّة في الدرجة الأولى، واستخدم

بصفةٍ خاصة اطّلاعه على الشؤون الداخليّة للكونغرس للحثّ على تأييد سياساتٍ لم تكن تلقى في أغلب الأحيان تأييداً شعبيّاً، كاستئناف المعونة الاقتصاديّة والعسكريّة لتركيا بعد اجتياحها قبرص عام 1974. وقام رؤساءُ آخرون، مثل **نيكسون**، بمعالجة صورتهم في نظر وسائل الإعلام، وبمهارة، لغاياتٍ سياسيّة[14]. وهكذا، استخدم ريغن مهاراته المميَّزة في التعاطي مع وسائل الإعلام لكسب تأييدٍ جماهيري لسياساته.

وبخلاف ذلك، كان كارتر رئيساً مستأثراً ولا سيّما في ما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة. وبإظهاره مرونة كبيرة واستعداداً لتبديل آراءٍ ومعتقداتٍ سابقة، استقطب كارتر وجهات نظر مختلفة من خلال مناقشاتٍ جوهريّة تتناول السياسة الخارجيّة، وذلك أثناء لقاءاتٍ أسبوعيّة صبيحة كل يوم جمعة لتناول طعام الفطور[15]. ولاحظ مستشارون مقرَّبون أن كارتر كان يبتّ عادةً في أمورٍ معيَّنة في غضون 24 ساعة، وأن الفترة التي كان يكرّسها للعمل اليومي هي ضعف فترة العمل اليومي لريغن.

وكان لبعض الرؤساء، مثل ترومن وفورد، صداقاتٌ شخصيّة وثيقة مع أفرادٍ كانوا يُبدون اهتماماً كبيراً بشؤون الشرق الأوسط، لا سيّما في ما يتعلّق بإسرائيل. وكان **إدي جاكوبسون** - صديق **ترومن**، **وماكس فيشر** - صديق **فورد**، يناقشان مسائل معيَّنة ويحثّان الولايات المتحدة على دعم إسرائيل[16].

خلال ولايته الرئاسيّة، التقى فورد بماكس فيشر أكثر من 50 مرة[17]. وكان فيشر رجل أعمال معروفاً من ميتشيغن، الولاية الأم لفورد، وكان يؤيّد إسرائيل

علانيّةً ويجمع الأموال لصالح الحزب الجمهوري. وبالرغم من أن كل هذه اللقاءات لم تكن تتناول الشرق الأوسط، فقد كانت تُطلب مشورة فيشر باستمرار في مسائل متعلّقة بإسرائيل وجالية اليهود الأميركيّين. وساهم فيشر في تنظيم وترؤّس وفودٍ من اليهود الأميركيّين إلى البيت الأبيض، والتقى في كثيرٍ من الأحيان مسؤولين رئيسيّين في البيت الأبيض قبل رحلاته الدوريّة إلى إسرائيل وبعدها.

ولم تستمع إدارة فورد إلى ما كان يقوله فيشر فحسب، بل استعانت أيضاً بمساعيه الحميدة لتوجيه رسائل إلى الإسرائيليّين *سرّاً*. وقبل رحلة فيشر إلى إسرائيل في صيف العام 1976، اقترح مجلس الأمن أن يقوم فيشر بإعادة طمأنة الإسرائيليّين حيال سياسات فورد، وتزويدهم بمعلوماتٍ مستمرّة عن الرأي العام في الولايات المتحدة. ولعب فيشر أيضاً دور الوسيط بين حزب العمل الإسرائيلي والبيت الأبيض[18].

في سنوات الانتخاب، يعمل البيت الأبيض على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحةً مع مجموعات الضغط المحلّيّة ذات الاهتمامات الخاصة. ويُنتدَب أشخاصٌ مختارون من البيت الأبيض لعقد اتفاقاتٍ مباشَرة مع منظّماتٍ وجماعاتٍ معيَّنة. وخلال حملة العام 1976 الرئاسيّة، سعى **مايرون كوروباس**، وهو مساعد خاص للشؤون العرقيّة، إلى كسب تأييد الأميركيّين من أصلٍ بولندي، وهنغاري، وسلوفيني، وجماعات عرقيّة أخرى (معظمهم أوروبيّون) لسياسات فورد. ومع ازدياد حدّة حملة العام 1980 الرئاسيّة، عيّن كارتر **ألفرد موزس** مستشاراً خاصاً ليكون صلة وصلٍ، ولا سيّما مع الجالية

اليهوديّة. ولم يعتبر موزس المنصب وسيلةً لتحسين العلاقات بين الجالية اليهوديّة وكارتر فحسب، بل فرصةً للتأثير في السياسة الخارجيّة أيضاً[19].

ولم يحظَ أي عربي أميركي من قَبل بعلاقاتٍ شخصيّة وثيقة مماثلة مع رئيس، أو حتى مع مسؤولين رفيعين في البيت الأبيض. وكما تُثبت حالة فيشر، فإن العلاقات الشخصيّة ثنائيّة الاتجاه. فيقوم الرئيس/القائد بالتفاعل مع المؤدّي المنفرد/الصديق/الضاغط في عمليّة أخذ وعطاء. ويمكن للرؤساء أيضاً استخدام علاقاتٍ شخصيّة مع صديقٍ ما لإجراء اتصالات أو لمحاولة إقناع ممارسي ضغوط ومنظماتٍ ما بقراراتٍ معيَّنة مرتبطة بالسياسة الخارجيّة، بدلاً من أن تجري الأمور بشكلٍ معاكس. وكما تُظهر حالة فيشر، قد يستعين الرؤساء أيضاً بأصدقاءٍ شخصيّين لإجراء اتصالاتٍ مع حكوماتٍ أجنبيّة أو مع صانعي آراء في دولٍ خارجيّة.

اتصالاتُ شخصيّة مع مسؤولين منتخَبين ومساعديهم

يخصِّص ممارسو الضغوط المأجورون من أفرادٍ وجماعاتٍ طاقةً هامة للاحتفاظ بعلاقةٍ وثيقة مع مجموعةٍ كبيرة من المسؤولين الحكوميّين. ويُطلب من المسؤولين، بدءاً بالرئيس وحتى أصغرهم مرتبةً، الظهور باستمرار في مؤتمرات، وتدشين مبانٍ، وإلقاء خُطَب، وتوجيه رسائل دعم أو تقدير. ويُدعى أعضاء الأسرة أيضاً من زوجاتٍ وأولاد إلى وجبات عشاء أو تناول الشاي، وإلى مناسباتٍ اجتماعيّة تنظّمها مؤسساتٌ وجماعات. ويتمّ التدقيق بعناية، وعلى أعلى المستويات، بدعواتٍ مماثلة من قِبَل فريق عمل البيت الأبيض، أو أفراد معاونين من الكونغرس. ويحدّد فريق العمل عادةً ما إذا كانت الدعوة

ملائمة، والمردود السياسي للحدث، وما إذا كان الظهور قد يتسبّب بردّة فعلٍ سياسيّة أو دبلوماسيّة سلبيّة.

فعلى سبيل المثال، وحتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين، رُفضت كل دعوات الظهور التي كان من شأنها الإيحاء بأن الولايات المتحدة توافق على السيطرة الإسرائيليّة على الضفة الغربيّة، ولكن اللقاءات مع الفلسطينيّين رُفضت أيضاً. ونُصح فورد بعدم لقاء **الياس فرَيج**، رئيس بلديّة بيت لحم، لأنه "لن يكون من الملائم قيام الرئيس بلقاء مواطنٍ من الضفة الغربيّة"[20].

إن نَدرة إلحاح أفرادٍ من العرب الأميركيّين ومواطنين آخرين مهتمّين بالمسائل الفلسطينيّة أو العربيّة على إجراء لقاءات، ونَدرة العلاقات والاتصالات القائمة معهم، حدّت كثيراً من مساعيهم المبذولة لاستقاء معلوماتٍ من الموظفين الحكوميّين الكبار ومن مجلسَيْ الشيوخ والنواب. وبسبب الضغوط المستمرّة التي تمارسها الجماعات الموالية لإسرائيل، كان السياسيّون والمستشارون يرفضون التعاطي علَناً و/أو مباشَرةً مع العرب أو العرب الأميركيّين، ومع أولئك الذين تتودّد الولايات المتحدة إليهم. حتى أن لقاءً بين فورد ووفدٍ زائر من البرلمانيّين المصريّين المرموقين تسبّب بنقاشٍ حادّ بين أعضاء فريق البيت الأبيض. وعندما وصل المصريّون في ربيع العام 1975، كان **أنور السادات** قد التقى في الأشهر الأربعة السابقة 150 عضواً من الكونغرس الأميركي. وردّاً على ممانعة لقاء المصريّين بشكلٍ مباشَر، مارس السفير الأميركي **هيرمن إيلتس** ضغوطاً كبيرة من خلال التشديد على أن الولايات المتحدة بذلت جهوداً مُضنية لبناء صداقاتٍ مع السادات. وجادل **روبرت أوكلي**، مدير

مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى ومنطقة جنوبي آسيا، قائلاً إنه وبالرغم من أن بعض الإسرائيليّين قد ينتقدون فورد، فقد "كان للرئيس سجل حافل بلقاء الإسرائيليّين"[21]. وفي الواقع، التقى فورد الوفد المصري، وهو أول لقاء مماثل منذ العام 1967، ولكنه التقى في المقابل، وبعد لقائه الوفد المصري مباشَرةً، وفداً برلمانيّاً إسرائيليّاً مماثلاً يزور واشنطن تلبيةً لدعوة رئيس المجلس التشريعي **كارل ألبرت** والسيناتور **مايك مانسفيلد**. وإن دعوة الوفد الإسرائيلي إلى واشنطن من قِبَل مسؤولين مرموقين منتخَبين ليس سوى مثالٍ واحد عن نفوذ جماعات الضغط الصهيونيّة، وعلاقاتها الوثيقة مع العديد من السياسيّين في واشنطن.

وفي عالم السياسات الضاغطة، كانت الأفضليّة للإسرائيليّين ولجماعات الضغط الموالية لإسرائيل للوصول بسهولةٍ أكبر إلى صانعي القرار. وغالباً ما كانت العلاقات القائمة مع مسؤولين أو معاونين أدنى مرتبةً طوال سنوات تجني فوائد بارتقاء هؤلاء إلى مناصب عليا في صنع القرار. ومن خلال تخطيطها البعيد الأمد وتبصّرها، نجحت الجماعات الموالية لإسرائيل بصفةٍ خاصة في تطوير اتصالاتٍ وعلاقاتٍ شخصيّة مع مسؤولين كبار على المستوى المحلّي وعلى صعيد الولايات، وفي واشنطن أيضاً.

المنظّمات الوطنيّة/المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة

تستخدم المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة مجموعةً كبيرة ومتنوّعة من التقنيّات لممارسة ضغوطٍ مباشَرة على البيت الأبيض. وتعمل المنظمات الوطنيّة

المؤلَّفة من تشكيلةٍ واسعة من الأفراد والجماعات على التأثير في السياسات الأميركيّة في الشرق الأوسط. وينشط عددٌ وافر من منظمات اليهود الأميركيّين في العالم السياسي والاقتصادي منذ عدة عقود. وتُطلع هذه المنظمات باستمرار البيت الأبيض والسياسيّين على نشاطاتها وبرامجها العديدة. إن الحلف المناهض لتشويه السمعة ADL، ولجنة الشؤون العامة الأميركيّة الإسرائيليّة AIPAC، وقادة المنظمات اليهوديّة الوطنيّة، واتحاد الحاخامات الأميركيّين، هم من الجماعات الموالية للصهيونيّة والأكثر نشاطاً في السعي إلى نَيل دعم صانعي السياسة الأميركيّة وانتباههم[22].

يعيّن الرؤساء باستمرار وسطاء للقاء جماعات الضغط المحلّيّة، إضافةً إلى جمع معلوماتٍ عن نشاطاتهم ومتابعة منشوراتهم. وعندما تعقد المنظمات مؤتمراتٍ وطنيّة أو تنشر مواداً تُعتبَر ذات أهميّة سياسيّة أو دوليّة، يقوم أعضاء فريق البيت الأبيض بجمع معلوماتٍ ذات صلة وثيقة بالموضوع، ويُعدّون مذكّراتٍ متعلّقة بالمنظمات، ويتّصلون مباشَرةً بالرئيس وغيره من موظفي البيت الأبيض والموظفين الحكوميّين بوسائل عدّة.

ونظراً إلى حجمها وتنظيمها الفعّال واتصالاتها الشخصيّة بأعضاء فريق البيت الأبيض، لا تواجه جماعات اليهود الأميركيّين، وممارسو الضغوط الموالون لإسرائيل أي صعوبة في إقامة علاقاتٍ مباشَرة بالمسؤولين المرموقين، بمن فيهم الرئيس. ويستخدم ممارسو الضغوط الصهاينة أيضاً معرفتهم بالقادة الإسرائيليّين وصداقاتهم معهم للوصول بسهولة إلى المسؤولين الأميركيّين المرموقين وإعلام الاتجاه السائد. وقد تكون الاتصالات في إسرائيل مفيدةً

لتأمين وظائف استشاريّة في وكالاتٍ حكوميّة أساسيّة[23]. إنّ العلاقة الأميركيّة الإسرائيليّة الوثيقة بشكلٍ يفوق العادة، والتي تطوّرت جزئيّاً بفضل جهود ونجاح ممارسي الضغوط من أفرادٍ ومنظماتٍ صهيونيّة يتنقّلون بسهولة بين أميركا وإسرائيل، جعلها **جورج بول**، نائب وزير خارجيّة سابق ودبلوماسي شهير، تحمل طابع *الصداقة المتّقدة* المميَّزة[24].

ويلتقي الرؤساء قادة المنظمات الوطنيّة باستمرار لسماع آرائهم، والأهم من ذلك، لشرح برامجهم وسياساتهم ونَيل التأييد عليها. وعندما يتعلّق الأمر بمسائل السياسة الخارجيّة، تعتبر وزارة الخارجيّة، ولا سيّما مجلس الأمن القومي، هذه اللقاءات ضروراتٍ سياسيّة لتنفيذ سياساتٍ محدَّدة مُسبَقاً، أو لمناقشة عوائق محتمَلة أمام تنفيذها. وغالباً ما يرفض مجلس الأمن القومي أو يؤجّل لقاءاتٍ مع منظّماتٍ أو جماعات لاعتباراتٍ مرتبطة بالأمن القومي أو بالسياسة الخارجيّة. ومع الوقت، بات التدخّل السياسي المباشَر ضروريّاً، ولا سيّما من قِبَل أعضاء مرموقين في الكونغرس يجدون في تأمين لقاءاتٍ مع الرئيس فوائد سياسيّة انتخابيّة لهم، لتجاوز قراراتٍ صادرة عن مجلس الأمن القومي. فعلى سبيل المثال، رُفضت طلباتٌ تقدّمت بها إدارة فورد لإجراء لقاءاتٍ مع قادة جالياتٍ عرقيّة من منطقة البلطيق، ولم تتمّ الموافقة عليها إلا بعد تدخّل **إد درفينسكي** بشكلٍ مباشَر، وهو صديقٌ شخصي للرئيس ومدير دائرة الجنسيّات في اللجنة الوطنيّة الجمهوريّة[25].

وبخلاف جماعات ضغط محلّيّة أخرى، يحتفظ أعضاء منظمات اليهود الأميركيّين بقنواتٍ مباشَرة مع الرئيس من خلال ضباط أركان يعملون في البيت

الأبيض. وكانت إدارة جونسون أوّل من عيّن *مستشاراً* أو *مدافعاً* عن مجموعات محدَّدة ذات اهتمامات خاصة. وفي ظل إدارة فورد، وُضع الوسطاء تحت مظلّةٍ واحدة[26]. واستُخدم **مايرون كوروباس** كوسيطٍ مع *العرقيّات*، وقد تمكّن من تحديد هويّة حوالى 100 مجموعة رئيسيّة تضمّ ما بين 60 و80 مليون أميركي تقريباً، ومن أعراقٍ مختلفة. ولم توضع الجماعات العربيّة واليهوديّة في خانة المجموعات العرقيّة أبداً. وعُيِّن أفرادٌ من البيت الأبيض للتعاطي بصفةٍ خاصة مع مجموعات اليهود الأميركيّين. وهكذا، قد يكون ولاء فريق العمل لجماعات محدَّدة لا لسياسةٍ رئاسيّة عامة. ولا يتعاطى أي عضو من الفريق بشكلٍ منفرد بشؤون العرب أو الإيرانيّين الأميركيّين. وهكذا، تعالَج شؤون هذه الشعوب الشرق أوسطيّة وكأنها مسائل مرتبطة بالسياسة الخارجيّة، لا بالسياسة المحلّيّة.

إن وجود ضباط أركان يتعاطون مباشَرةً مع الجالية اليهوديّة يثبت بوضوح نفوذها السياسي المحلّي. وغالباً ما يعيَّن وسطاء لجماعات اليهود الأميركيّين انطلاقاً من خبرتهم الشخصيّة الوثيقة والاحترافيّة مع الجالية اليهوديّة. فهم يجدون أنه من الأسهل ترتيب لقاءاتٍ مباشَرة مع الرئيس ومسؤولين رفيعين آخرين. وإن وجود وسطاء معيَّنين في البيت الأبيض للتعاطي مع اليهود الأميركيّين يضمن قيام مسؤولين يمكنهم الاتصال مباشَرةً بالرئيس، ووزير الخارجيّة، ومجلس الأمن القومي، بعرض الاهتمامات والمصالح الإسرائيليّة. وهي تضمن أيضاً تمكّن إسرائيل ومؤيّديها من تخمين التبدّلات أو التغيّرات المحتمَلة في السياسة الأميركيّة حيال الشرق الأوسط.

وطالما اعتُبرت لقاءات مجموعات اليهود الأميركيّين بالرئيس من أحد المقوّمات الضروريّة والمنتظمة للسياسات المحلّيّة. وتقوم فرق العمل الرئاسيّة بتنظيم كل اللقاءات، محدِّدة ليس فقط جدول أعمالٍ صارم بل أيضاً موعد ظهور الرئيس بالتحديد، وإذا كان سيظهر أم لا، وما إذا كانت ستُلتقط صورة في هذه المناسبة.

ممارسة الضغوط على الكونغرس، والحكومات المحلّيّة، وحكومات الولايات

يؤثّر الضغط الذي يمارسه الكونغرس، والحكومات المحلّيّة، وحكومات الولايات في السياسات الرئاسيّة. ولدى التطرّق إلى السياسات المرتبطة بالشرق الأوسط، يكون الضغط الذي يمارسه الكونغرس وحكومة الولاية لصالح إسرائيل. وقام السيناتور السابق **بول فيندلي** وآخرون بوصف أثر ممارسي الضغوط الموالين لإسرائيل على المسرح السياسي المحلّي[27].

ومما لا شك فيه أن الرؤساء الذين يتمتّعون بخبرةٍ وافية في شؤون الكونغرس وواشنطن قادرون على الحصول على تأييد الكونغرس ودعمه لبرامجهم المحلّيّة وسياساتهم الخارجيّة. فقد تسلّم الرئيس فورد مقاليد الحكم بعد عقودٍ من الخبرة في شؤون الحكم، وكان ملمّاً شخصيّاً بأمور عددٍ كبير من أعضاء الكونغرس. وبالنتيجة، على الرغم من استئثار الديموقراطيّين بغالبيّة المقاعد في مجلسَي النواب والشيوخ، كان فورد قادراً على استخدام نفوذه لضمان أصوات الكونغرس. وبخلاف ذلك، فقد كان كارتر وكلينتون، اللذان لا خبرة لهما بشؤون واشنطن بل حكما في ظل كونغرس يسيطر عليه

الديموقراطيّون، عاجزَين عن الاستعانة بالخدمات السياسيّة القديمة لضمان أصوات الكونغرس.

ويمكن أيضاً لأعضاء الكونغرس رفع مستوى الاهتمام من خلال تصاريح علنيّة أو توجيه رسائل جماعيّة للشعب حول سياساتٍ محدَّدة. وفي حالتَي قبرص ومقاطعة العرب الموصوفتين في فصولٍ لاحقة، يمكنهم كذلك الدعوة إلى جلسات سماع حول مسائل معيَّنة، والبدء بتحقيقات، وصياغة مشاريع قوانين وتقديمها إلى الكونغرس لتتمّ الموافقة عليها وتحويلها إلى قوانين. ومن جهةٍ ثانية، يمارس الكونغرس تاريخيّاً تأثيراً محدوداً في القضايا التي تعتبر ذات أهميّة كبيرة بالنسبة إلى السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط. وكان التدخّل المباشَر للكونغرس في قراراتٍ كمؤتمر جنيف أو مدريد محدوداً، كما كان الأمر بالنسبة إلى كامب ديفيد، والحرب الإيرانيّة العراقيّة، والعقوبات ضد العراق، وأوسلو، وحروب الخليج، واجتياح العراق عام 2003، والمشارَكة المباشَرة بعمليّة السلام الإسرائيليّة الفلسطينيّة[28].

ومن جهةٍ أخرى، يحتفظ الكونغرس بنفوذٍ هائل في ميدانَين هامَّين: مخصَّصات المعونة الخارجيّة، ومبيعات الأسلحة. ومن المسلّم به أن إسرائيل تتمتّع بأفضليّةٍ ساحقة لضمان دعم الكونغرس في ما يتعلّق بالمال والأسلحة. ولإقامة علاقاتٍ أوثق مع دولٍ عربيّة، أو التعاطي مع التبدّلات العديدة الطارئة على النزاع العربي الإسرائيلي، يجب على الرؤساء أخذ التأييد الجوهري الذي تتمتّع به إسرائيل في الكونغرس بعين الاعتبار. ومن شأن السياسات التي يمكن اعتبارها ضارّةً بالمصالح الإسرائيليّة، أو مساندةً للعرب، التسبّب

بمعارضة صريحة وصاخبة من الديموقراطيّين والجمهوريّين في الكونغرس، على حدٍّ سواء. وتلي ذلك مباشَرةً عقوبةٌ سياسيّة.

إن الرؤساء عُرضةٌ للضغوط السياسيّة في سنوات الانتخاب بصفةٍ خاصة. وبما أن الرؤساء يقضون ولايتهم الرئاسيّة الأولى مستعدّين للفوز بولايةٍ ثانية، يجب على كلٍّ منهم وضع إطارٍ لسياسته الخارجيّة خلال السنوات الأربع الأولى من حكمه على ضوء الاعتبارات السياسيّة المحلّيّة. وطالما قام الرؤساء بتعديل أو تأجيل التبدّلات الطارئة على السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط بسبب ترشّحهم لولايةٍ ثانية. ولو تمّ انتخاب كارتر لولايةٍ ثانية، لقام بمتابعة البنود غير المبتوتة في اتفاقيّة كامب ديفيد بنشاطٍ *هائل*[29]. وبعد مغادرته الحكم، أعلن كارتر بشكلٍ علني وصريح أنه خشي من أن يكون رئيس الوزراء بغين قد قرّر تجاهل كامب ديفيد، ورغب بالاستمرار في مصادرة الأملاك والأراضي في الضفة الغربيّة. واعتقد كارتر أن بعض العرب كانوا مستعدّين للتفاوض، ولكنهم كانوا ينتظرون ما يشير إلى أن إسرائيل راغبةٌ أيضاً بالتفاوض بحسن نيّة. وعلى هذا الأساس، فقد توقّع أنه قد يكون قادراً في ولايته الثانية على الدفع في اتجاه بلوغ اتفاقاتٍ تتناول الحقوق الفلسطينيّة، وذلك بمعزلٍ عن "القيود السياسيّة... التي تواجه الرئيس في ولايته الأولى"[30].

الحملات الدعائيّة لكسب التأييد الشعبي

تشجّع الحملات الدعائيّة الكبيرة المواطنين على ممارسة ضغوطٍ على ممثّليهم السياسيّين والاقتراع لصالح - أو ضد - السياسيّين الذين يدعمون - أو يتلكّأون في دعم - سياساتٍ معيَّنة. وإن إغارة وسائل الإعلام على مسائل

محدَّدة توضح للجمهور برامج معيَّنة وتكسب تأييداً شعبيّاً. وتمّ التطرّق إلى هذا المظهر الضاغط في الفصل السابق الذي تناول الإعلام، وهو لذلك لا يحتاج إلى مزيدٍ من الشرح.

الضغط لسنّ قوانين تتعلّق بمسائل معيَّنة في الكونغرس،
وعلى الصعيد المحلّي، وعلى مستوى الولايات

يركّز ممارسو الضغوط والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة جهودهم على أفرادٍ من نواب وشيوخ الكونغرس بهدف تأييد بعض التشريعات. ومن خلال لجان العمل السياسي PAC، غالباً ما تقوم المجموعات المكلَّفة ملف برامج السياسة الخارجيّة بمنح دعمٍ مالي للحملات السياسيّة وللسياسيّين المنفردين. وكما سنرى في حالة لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، فهي قادرة أيضاً على تأمين الاعتمادات الماليّة لمرشَّحين ينافسون أصحاب مناصب اتخذوا مواقف متعارضة مع اللّوبي الصهيوني. وقد تكون هذه الهبات على المستوى المحلّي، أو المناطقي، أو الوطني.

وتُستعمَل هذه التقنيّات في إطار النظام السياسي الأميركي الأوسع. ويستخدم ممارسو الضغوط الناجحون مكامن القوة والضعف في النظام لنَيل التأييد لبرامجهم، وبالتالي موافقة الحكومة الأميركيّة عليها وتبنّيها. ولكن لا يمكن إنتاج عمل مسرحي أوبّيرالي أو إطلاق حملة ضاغطة دون دعمٍ مالي.

المموّلون أو الداعمون الماليّون

في عالم الأوبّرا، يمكننا التنوّر من حالة **البرتو فيلار**. فقد منح هذا

الأخير أكثر من 150 مليون دولار للأعمال الأوبّرالية والفنّيّة طيلة السنوات العشرين الماضية. وفيما لا يمكن إنكار حبّه لعالم الأوبّرا والتزامه حياله، يتوقّع فيلار أيضاً بعض العوائد من استثماراته. فلقد قال: "دعوني أحلّ رموز الإحسان لأجلكم: عليكم تقدير الأمور حقّ قدرها. فالبشر يحبّون سماع كلمة شكر. وعندما تمنحون 50 مليون دولار، أقل ما يمكن للناس القيام به هو قول كلمة شكر"[31].

ويتوقّع ممارسو الضغوط أيضاً *كلمة شكر* على صورة دعمٍ سياسي لقضاياهم. ومن الواضح أن إنتاجاً أوبّرالياً أو حملةً ضاغطة تتطلّب دعماً ماديّاً لدفع أجور الموظفين، والدعاية، ودعوة الجماهير المأمولة إلى حفلات عشاء *و*... . وفي الميدان السياسي، يكون الدعم الماديّ في كثيرٍ من الأحيان على صورة حملةٍ لجمع المال لأفرادٍ يسعون إلى بلوغ مناصب سياسيّة.

وتحكم مجموعةٌ وافرة من القوانين الفدراليّة المتبدّلة باستمرار حملات جمع الأموال، ويجب على ممارسي الضغوط العمل في إطار هذه الأنظمة. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، كانت لجان العمل السياسي إحدى الوسائل الأكثر فعّاليّة التي تمكّن الأفراد والجماعات من مساعدة السياسيّين المؤيّدين لقضاياهم على النجاح في الانتخابات[32]. وسيتمّ التطرّق إلى جماعات الضغط الموالية للعرب وإسرائيل في الفصلَين التاليَين. ونركّز في هذا الفصل على القوانين التي تتناول الهبات الماليّة، والأموال التي تُدفَع لممارسة الضغوط أو تمثيل دولٍ أجنبيّة أو قضايا محدَّدة.

وفي عالم جمع الأموال، من الصعب جداً التفريق بين *المال العسير* و*المال*

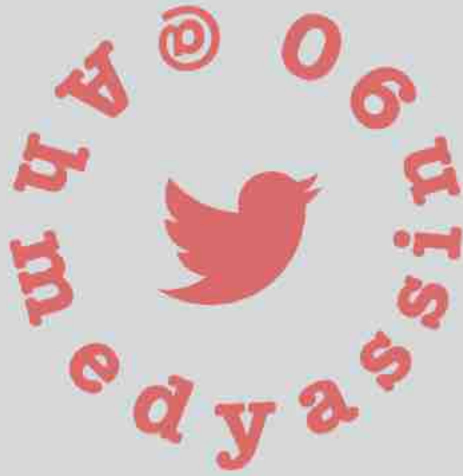
اليسير. ويُجمع المال العسير من قِبَل أحزاب سياسيّة، ومرشَحين لتغطية تكاليف حملةٍ انتخابيّة لشغل مناصب فدراليّة. ووفقاً للقوانين الأميركيّة، لا يمكن للفرد منح أكثر من 2.000 دولار لمرشّحٍ ما في كل انتخابات و25.000 دولار للجنة حزبيّة وطنيّة. ولا يمكن للأفراد منح أكثر من 57.500 دولار للأحزاب السياسيّة سنويّاً[33]. ويمنح المالَ اليسير أفرادٌ، ومؤسساتٌ، ونقابات. ووفقاً لقوانين العام 2003 الجديدة، لم يعد هذا المال قانونيّاً. وكانت المؤسسات، والنقابات، وعددٌ قليل من الأفراد الأثرياء يمنحون معظم المال اليسير. ومن السخرية بمكان أن الديموقراطيّين الذين حثّوا لإقرار تشريعاتٍ جديدة تحظّر المال اليسير هم أكثر من تأثّروا بالحَظر الجديد نظراً إلى أنهم كانوا يتلقّون هباتٍ أكبر من النقابات العمّاليّة.

ويبدو أن القوانين الجديدة ستكون نعمةً للمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة لأنه بات يُسمح لها الآن بتلقّي هباتٍ كبيرة من أفراد، وإنفاق المال على الإعلانات، وتبديل آراء الناخبين، وشنّ حملاتٍ مركّزة مؤيّدة لمرشَحين يدعمون قضاياها. وبمعنى آخر، "فالناس الذين يحظون بشبكاتٍ كبيرة من الأصدقاء والمساعدين القادرين على جمع مبالغ كبيرة من المال كمساهماتٍ للأحزاب والمرشّحين هم الآن الملوك الجدد للنظام"[34].

ونظراً لتاريخهم الطويل في *الإحسان السياسي* وانضوائهم في منظماتٍ ضاغطة حسنة التنظيم تحمل الطابع المالي، من الواضح أن الصهاينة سيكونون قادرين على تأمين الدعم السياسي لبرنامجهم في الشرق الأوسط. والعرب الأميركيّون هم قادمون جدد نسبيّاً في عمليّة منح الهبات الماليّة

للأحزاب السياسيّة أو المرشحين. وممّا زاد الأمور سوءاً أن السياسيّين الذين يخافون ردات فعلٍ سياسيّة من القوى الموالية لإسرائيل أبدوا ممانعةً ملحوظة في قبول دعم جماعات العرب الأميركيّين[35]. وقد رفض مرشّحون عديدون مثل **جورج ماكغوفرن**، و**والتر مونديل**، و**ويلسون غود**، محافظ فيلادلفيا، هبات العرب الأميركيّين أو أعادوها. وقام محافظ مدينة نيويورك *رودي* جولياني مؤخّراً بإعادة هبةٍ بقيمة 10 مليون دولار من الأمير السعودي الوليد بن طلال لمركز التجارة العالمي بعد هجمات 11/9 الإرهابيّة. وأُثني على المحافظ على نطاقٍ واسع لرفضه قبول المال *العربي*. وهكذا، فإن محاولات العرب أو العرب الأميركيّين لدخول العمليّة السياسيّة من خلال *الإحسان السياسي* غالباً ما تواجَه بمعارضة على المستوى الوطني والمحلّي، وعلى صعيد كل ولاية.

ولدى اجتياح الجيوش التركيّة قبرص عام 1974، استخدم اليونانيّون الأميركيّون كل التقنيّات التي سبق ذكرها للقيام بحملةٍ ناجحة للضغط على الحكومة الأميركيّة لحظر مزيدٍ من مبيعات الأسلحة لتركيا، وذلك بالرغم من المعارضة القويّة للبيت الأبيض والبنتاغون. وليس التحليل اللاحق لجهود اليونانيّين الأميركيّين سوى مثال مُشوِّق خارج نطاق المسألة العربيّة الإسرائيليّة الحُبلى بالمواقف العاطفيّة، ويصلح كتمهيدٍ لجهودٍ أخرى ضاغطة تقوم بها الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة المعنيّة بالشرق الأوسط.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس تمهيد: حالة قبرص

إن إلقاء نظرة عاجلة على الخارطة يُظهر لمَ كانت قبرص نقطة وميض النزاع لآلاف السنين. وكما يُقال في الأعمال العقاريّة، فكل الأمر متعلّقٌ *بالموقع، الموقع، الموقع*. وبوقوعها في الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة من المتوسط، تكون قبرص ضمن نطاق المصالح المتنافَس عليها بين كل من تركيا، والدول العربيّة، واليونان، وإسرائيل. وخلال الحرب الباردة، كانت الجزيرة ضرورةً استراتيجيّة مُلحّة للغرب. وفي التاريخ المعاصر، كانت قبرص قاعدة عسكريّة أماميّة لبريطانيا العظمى، وبالتالي، للولايات المتحدة.

وبعد أن كانت مستعمَرةً خاضعة لحكم التاج البريطاني منذ العام 1925، حصلت قبرص على استقلالها عام 1960 بعد صراعٍ عنيف بين القبارصة اليونانيّين والقوات البريطانيّة. وخوفاً من رغبة القبارصة اليونانيّين بالانضمام إلى اليونان، مال القبارصة الأتراك إلى اتخاذ جانب بريطانيا التي كانت تساندهم في أغلب الأحيان كقوةٍ موازنة في مواجهة مطالب القبارصة اليونانيّين. وحُكمت قبرص المستقلّة من قِبَل الشعبَين على أساسٍ تناسبي في ظل احتفاظ بريطانيا العظمى إلى الأبد بقاعدتَين عسكريّتَين مستقلّتَين. وضمنت معاهدة وُقِّعت في العام 1960 قيام بريطانيا العظمى، واليونان، وتركيا، بشكلٍ مشترَك أو مستقل، بمواجهة أي تهديدٍ للدستور. وانتُخب رئيس الأساقفة **مكاريوس** كأوّل رئيسٍ للدولة المستقلّة. وقد تضايقت واشنطن من سياسة عدم الانحياز التي كانت تتّبع، مشيرةً إلى **مكاريوس** في كثيرٍ من الأحيان "برئيس الأساقفة الأحمر". وسعى مكاريوس إلى تدويل القضيّة

القبرصيّة لتجنّب التدخّل اليوناني أو التركي في شؤون الجزيرة. وعارض الراديكاليّون على جانبَي حدود الانفصال الإثني المنحى الاستقلالي لمكاريوس. وعندما تصاعدت التوتّرات بين الشعبَين لتغدو عنفاً مفتوحاً، أُرسل حوالى 6.000 جندي تابعين للأمم المتحدة لتدعيم وقف إطلاق النار الهش الذي تمّ التوصل إليه عام 1964.

وفي تموز/يوليو من العام 1974، أدّى انقلابُ مدبَّر من المجلس العسكريّ الحاكم في اليونان، ونفّذه قوميّون راديكاليّون يونانيّون من الحرس الوطني القبرصي، إلى الإطاحة بالرئيس مكاريوس الذي نجا من محاولة اغتيال، وفرّ إلى لندن حيث قام بحملةٍ دوليّة لاستعادة استقلال قبرص. وبعد خمسة أيامٍ من الانقلاب، اجتاحت تركيا الجزيرة مستندةً إلى معاهدة الضمانة العائدة للعام 1960، فاحتلّت حوالى 40 بالمئة من الأرض. وفرّ ما بين 16.000 و200.000 قبرصي يوناني من الأراضي التركيّة التي احتُلّت خلال هذه المرحلة، في حين أن ما بين 60.000 و65.000 قبرصي تركي فرّوا إلى المناطق التي سيطرت عليها اليونان[1]. ودعت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، وبالإجماع، كل الدول لاحترام سلامة الأراضي القبرصيّة واستقلالها، واستعاد مكاريوس رئاسة البلاد حتى وفاته عام 1977. وتمركزت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على امتداد *الخط الأخضر* الفاصل بين الجانبَين. ولكن تركيا رفضت سحب قواتها وتفاقمت المشكلة في السنوات التالية بانتقال أكثر من 40.000 مستوطن من شبه الجزيرة الأناضوليّة. ومنحت تركيا أيضاً ضبّاطاً في الجيش التركي أراضٍ يملكها يونانيّون مكافأةً لهم على تقديم خدمات. وفي العام

1975، أعلن **رؤوف دنكطاش**، القائد القومي للقبارصة الأتراك، استقلال دولة قبرص المتحدة مع تركيا بنظامٍ فدرالي (أصبحت الجمهوريّة التركيّة لشمالي قبرص TRNC في العام 1983). وكانت تركيا الدولة الوحيدة التي تعترف بهذه الجمهوريّة المعزولة عن المجتمع الدولي. وبالرغم من المفاوضات المطوَّلة، فشل الجانبان في إيجاد حلٍّ لخلافاتهم وبقيت الجزيرة مقسَّمة حتى بعد انضمام جنوبي البلاد إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004[2].

وبالرغم من إدانة المجتمع الدولي للاجتياح التركي، نظر الرئيس فورد وكيسينجر إلى الأزمة من مِنظار الحرب الباردة واقتصر اهتمامهما في الدرجة الأولى على إبقاء تركيا حليفاً وثيقاً لحلف شمالي الأطلسي - الناتو، وموقعاً عسكريّاً حصيناً في مواجهة التوسّع السوفياتي. ومن خلال التشديد على الطابعَين اليوناني والتركي للأزمة، جعلت الإدارة الأميركيّة القضيّة القبرصيّة من اهتماماتها الثانويّة.

وبالرغم من مواقف البيت الأبيض هذه من الأزمة، أدّى الاجتياح التركي إلى عاصفةٍ من الاحتجاجات في صفوف اليونانيّين الأميركيّين الذين طالبوا واشنطن بإدانة الاجتياح، وحمل الأتراك على سحب جيوشهم. وقد ركّزت منظمات اليونانيّين الأميركيّين تاريخيّاً على المسائل المحلّيّة المتعلّقة بجمهور ناخبيهم في الولايات المتحدة، لا على ممارسة الضغوط في قضايا مرتبطة باليونان أو قبرص. ولكن العدوان التركي على قبرص أغضب اليونانيّين الأميركيّين وحرّكهم. وكان اللوبي اليوناني يتمتّع بعددٍ من الميزات، وكان على عِلمٍ بالمسألة ويهتمّ بها، كما كان قادراً على الدعوة إلى انحيازٍ ثقافي ضمني

مساندٍ لليونانيّين ومعادٍ للأتراك.

إن غياب أي جهودٍ إثنيّة ضاغطة موالية للأتراك مكّن اليونانيّين الأميركيّين من الهيمنة على المناقشات العامة. وأحاط اللوبي المؤيّد لليونانيّين العدالة الأخلاقيّة لقضيّة قبرص اليونانيّة بإطارٍ من الحجج والمنقاشات الفعّالة. ومن خلال الكنائس الأرثوذوكسيّة، والنوادي الإثنيّة، والجمعيّة التقدميّة التربويّة الهللينيّة الأميركيّة AHEPA، والكونغرس الأميركي الهيلليني المتّحد UHAC، والجمعيّة الهيللينيّة الأميركيّة AHI (اللوبي اليوناني الوحيد المسجَّل)، نظّم اليونانيّون الأميركيّون حملاتٍ من خلال وسائل الإعلام والرسائل، والزيارات الشخصيّة لأعضاء في الكونغرس ومجلس الشيوخ ولمسؤولين في البيت الأبيض. وناقشوا بنشاطٍ وفعّاليّة قضيّة القبارصة اليونانيّين في مواجهة الاحتلال التركي. وعندما تظاهر اليونانيّون الأميركيّون أمام البيت الأبيض، قام **الكزندر هيغ** على مضض بلقاء أربعة ممثّلين لليونانيّين الأميركيّين المتظاهرين لمناقشة المشكلة القبرصيّة. وتكون هذه المظاهرات أكثر فعّاليّةً كتقنيّاتٍ ضاغطة عندما تجتذب تغطية إعلاميّة مؤيّدة، لافتةً بذلك انتباه الشعب الأميركي للقضيّة. ويمكنهم كذلك الرّد إذا قامت التغطية الإعلاميّة بتسليط ضوءٍ سلبي، عنيف، ومعادٍ للأميركيّين، على المتظاهرين.

إدراكاً منهم بالمسائل الأخلاقيّة والفوائد السياسيّة التي تنجم عن دعم اليونانيّين الأميركيّين، قام عددٌ من أعضاء الكونغرس البارزين (بقيادة السيناتور **إيغلتن** والنائبَين **روزنتال**، **ودو بون**) بإحالة مشاريع قوانين إلى مجلسَي الشيوخ والنواب لحظر أي أموالٍ على صورة معوناتٍ عسكريّة لتركيا[3].

ووجد غالبيّة أعضاء الكونغرس في هذه الخطوة مناسبةً للتعبير عن تأييدهم للخلفيّة الأخلاقيّة للقضيّة. وكان الحظر فرصةً جيّدة، وسرعان ما كسب تأييد غالبيّة أعضاء الكونغرس. وتجنّباً للضرر المحتمَل في العلاقات الأميركيّة التركيّة، وصف الرئيس فورد مبادرة الكونغرس بأنها تدخل "بحق الرئيس في إدارة السياسة الخارجيّة"[4]. وكانت ردّة الفعل هذه مغايرةً لردات الفعل الرئاسيّة الخافتة حيال مبادراتٍ مماثلة للكونغرس مرتبطة بإسرائيل.

وقلّل معاونو البيت الأبيض من أهميّة اللوبي اليوناني، وفعّاليّته من خلال التشديد على أن "اليونانيّين لا يضاهون الإسرائيليّين ومؤيّديهم في تنظيم شؤونهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة بشكلٍ فعّال"[5]. وفورد الذي نعم بعلاقاتٍ دافئة مع العديد من المنظمات اليونانيّة الإثنيّة تفاجأ بشدّة المعارضة الذي لقيه موقفه من المسألة القبرصيّة (كما كان حاله مع معارضة اللوبي الصهيوني *لإعادة* تقييم النزاع العربي الإسرائيلي)[6]. وأعلن عن خيبة *أمله العميقة* من خطوة الكونغرس، ودعاها كيسنجر *مأساويّة*. ورفض فورد مشروع القانون الذي يتناول مبيعات الأسلحة لتركيا، ولكنه وقّع بتحفّظ على ثالث مشروع قانون كحلٍّ وسط للمخصَّصات الماليّة في ظل اعتراضات كيسنجر المتّقدة في كانون الأول/ديسمبر، وذلك بعد تخطّي مجلس النواب الفيتو الذي استخدمه للإطاحة بمشروع القانون الثاني. وأجّل مشروع القانون النهائي الحظر مؤقّتاً حتى شباط/فبراير من العام 1975، على أن تقوم تركيا باحترام وقف إطلاق النار وألاّ ترفع عدد جنودها المتمركزين شمالي قبرص. وحذّر فورد من "أننا سنقوم بكل ما يلزم للمساعدة على حلّ النزاع حول قبرص. ولكننا إذا فشلنا

في ذلك بالرغم من جهودنا القصوى، فيجب على أولئك الموجودين في الكونغرس، والذين تجاهلوا قيادة الكونغرس تحمّل مسؤوليّة ذلك الفشل بالكامل"[8].

وعندما دخل الحظر حيّز التنفيذ، لم يتحرّك فورد لاسترضاء اليونانيّين بل لإقناع الكونغرس بإلغاء قانون حظر الأسلحة. وإبّان لقاءين لقيادتَي الحزبَين الرئيسيَّين، استخدم فورد فطنته السياسيّة الكبيرة وصداقاته الشخصيّة للضغط على الوضع التركي. وشدّد على أن الحظر قوّض الثقة التركيّة بالولايات المتحدة، وهدّد المصالح الأمنيّة للولايات المتحدة لأن الحكومة التركيّة هدّدت بإقفال قواعد الناتو، والقواعد العسكريّة الأميركيّة على أراضيها. وحثّ البنتاغون جماعاتٍ متمرّسة على دعم مبيعات الأسلحة لتركيا.

واستجاب مجلس الشيوخ لدعوة الرئيس، وتقدّم بمشروع قانون يدعو إلى رفعٍ جزئي للحظر في أيار/مايو، وقد تناول صفقات الأسلحة في السوق التجاري، والاعتمادات المالية للناتو، وشحن الأسلحة التي تمّ شراؤها قبل الحظر. وبقي لفورد مهمة الترويج لمشروع القانون في مجلس النواب. ولكن كورس الكونغرس كان يردّد لوازم مثل "نحتاج إلى ما يهدّئ الجالية اليونانيّة"؛ "يجب على الأتراك اتخاذ خطواتٍ ما... كإعادة جنودٍ ومعدات إلى الوطن"؛ "يجب على البيان التركي أن يكون واضحاً لجهة خطواتهم المتوقَّعة"[9]. وعبّر بعضهم كذلك عن عدم ثقتهم بكيسنجر الذي أبلغ الحكومة التركيّة بألاّ تقلق بشأن الكونغرس، "سنجد طريقةً ما لإقناع الكونغرس"[10].

وتخلّى فورد عن موقفه العادي بعدم *التدخل*، وكثّف جهوده الضاغطة من

خلال لقاءاتٍ موسَّعة مع مئات النواب. والتقى أيضاً أعضاء من الجمعيّة التقدميّة التربويّة الهللينيّة الأميركيّة لإبلاغهم بأن القانون المناهض لتركيا عرّض المصالح الأميركيّة الخارجيّة للخطر، ولم يحسّن احتمال بلوغ حلٍّ للمسألة القبرصيّة. وفي الأشهر التالية، حاول فورد دعم المعارضة اليونانيّة إعلامياً من خلال لقاء القادة الرئيسيّين للجالية، بمن فيهم رئيس تحرير هيلينيك كرونيكل، وهي صحيفة واسعة الانتشار موجَّهة للجالية اليونانيّة، ومركزها بوسطن[11]. وفي هذه اللقاءات، قام فورد بتملّق القادة اليونانيّين الأميركيّين ومداهنتهم، باذلاً أقصى الجهود لإقناعهم بالضغط على جماهيرهم الناخبة للتخلّي عن تأييدهم لحظر الأسلحة عن تركيا.

وأرسل البيت الأبيض أيضاً معلوماتٍ *ترتبط بالأمر الواقع*، شارحاً لكتّاب الافتتاحيات الرئيسيّين في الأمّة وجهة نظره من الحدّ من إرسال الأسلحة لتركيا. وبلغت مساعي البيت الأبيض الهدف المنشود عندما قام عددٌ قليل من محرّري الأعمدة في الصحف بتأييد عمليّة استئناف مبيعات الأسلحة لتركيا، منتقدين اللوبي اليوناني لحملته *التي لا تلين ولا تستكين* والتي ألحقت الضرر بمصالح السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة[12]. ولم تظهر أبداً ادعاءاتٌ مماثلة في مقالات الرأي، أو المواضيع الرئيسيّة، تتناول مساعي اللوبي الصهيوني المؤيّدة لإسرائيل وضررها المحتمَل على مصالح أوسع نطاقاً للسياسة الأميركيّة.

في أوائل الصيف، بدا أن مساعي فورد قد أثمرت، وتمّ بلوغ تسويةٍ لإعادة المعونة المخصَّصة لتركيا إلى سابق عهدها. وشملت التسوية إعادة فتح قنوات

تسليم الأسلحة التي سبق لتركيا أن اشترتها، وسمحت لها بالاستفادة من مبيعاتٍ فوريّة للأسلحة التي يؤمّنها برنامج المبيعات العسكريّة الخارجيّة. ووفقاً لهذه التسوية، كان على الرئيس تقديم تقريرٍ للكونغرس كل 60 يوماً يتعلّق "بتطوّر المبيعات، وبالطبع، تطوّر تسوية النزاع حول قبرص"[13]. وبالرغم ممّا بذله فورد من مساعٍ دون أن تلبّي التسوية رغبته باستئناف المبيعات بشكلٍ كامل، صوّت الكونغرس بأغلبيّته الديموقراطيّة، وبمئتين وستة أصوات في مقابل 223، لعدم رفع الحظر في 24 تموز/يوليو.

في اليوم التالي، ردّت تركيا دون إبطاء بخفض مستوى النشاطات الأميركيّة في القواعد المشترَكة. وقد أدّى هذا الأمر إلى الاضطلاع بشؤون 24 قاعدة عسكريّة أميركيّة في تركيا. وفي موقفٍ نادرٍ شمل التدخّل المباشَر والكثيف في شؤون السياسة الخارجيّة، قام فورد شخصيّاً – وبيده - بكتابة بيانه المتعلّق بالقرار التركي. وحمّل الكونغرس المسؤوليّة المباشَرة لما حدث، حاثّاً مجلس النواب على إعادة النظر "برفضه استئناف المساعدة الأميركيّة لتركيا. وإن قيام مجلس النواب باتخاذ تدابير إيجابيّة وفوريّة هو أمرٌ أساسي لمصالح بلدنا الحيويّة في شؤون الدفاع الوطني"[14]. وكان من غير المألوف أن يقوم فورد بكتابة بيانٍ سياسي، وقد دوّن **رون نيسن** في أسفل الصفحة عبارة "موضوع جدير بالاحتفاظ به! الرجاء وضعه في ملف".

ولكن البيت الأبيض استمرّ بضغوطه حتى أصبح لوبي اليونانيّين الأميركيّين أقل صخباً ونشاطاً. وفي إطار المساومة مع المؤتمر الحزبي للسود، عرض فورد اتخاذ مواقف أكثر صرامة من ضبط المخدرات في مقابل منحهم

لأصواتهم لصالح رفع الحظر على الأسلحة[15] . وعندما أوضحت إسرائيل أنها كانت "غير سعيدة بموقف الكونغرس"، حاولت الإدارة أيضاً استمالة اللوبي الصهيوني. وإنه لتداخلٌ مثير أن تعمل الإدارة مع اللوبي المؤيّد للصهيونيّة لنيل تأييده في مسألة منفصلة وإن إقليميّة.

ولكن مجلس النواب رفض ثانيةً رفع الحظر في تشرين الأول/أكتوبر. وردّ فورد بغضب قائلاً إن القرار "سيهدّد علاقاتنا بأصدقائنا الأتراك، ويُضعفنا في القضايا الشرق أوسطيّة الحاسمة... لذلك، أناشد مجلس الشيوخ الموافقة على التقرير الأساسي للمؤتمر... وأطلب من مجلس النواب إعادة النظر بقراره المتهوّر"[17] . وبعد ذلك، رفض فورد الإصرار المستمر، مشدّداً على الحاجة إلى دعم الحزبَين الرئيسيَّين لما فيه مصلحة السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة. وبالرغم من فشله في ضمان رفعٍ كاملٍ للحظر، فإن نص القانون سمح بمرونةٍ كبرى في ما يتعلّق بمبيعات الأسلحة. ووفقاً للقانونَين العامَّين 94 و104، بدأ فورد بتقديم تقارير عن المسألة القبرصيّة كل 60 يوماً. وسرعان ما بات مضمونها معياريّاً لجهة تأكيد فورد للكونغرس أنه كان يحاول حمل الجانبَين (الأتراك واليونانيّين) على حلّ المسألة. ولكن وبالرغم ممّا دُعي جهوداً قصوى للولايات المتحدة، استمرّ الاحتلال التركي وبقيت الجزيرة مقسَّمة أكثر من 30 عاماً.

خلال حملة العام 1976 الانتخابيّة، انتقد كارتر موقف فورد الموالي لتركيا مجادلاً أنه - بخلاف فورد - يودّ دعم حقوق الإنسان والقانون. ولكن ما إن تسلّم مقاليد الحكم حتى اتّبع كارتر سياسةً أكثر موالاةً لتركيا. ولم تكن قبرص

من أولويّات كارتر في برنامجه المتعلّق بالسياسة الخارجيّة. (في مذكراته الرئاسيّة الاحتفاظ بالإيمان، ذكر تركيا فقط في سياق تطرّقه إلى أزمة الرهائن في إيران وعلاقاتها باليونان[18]؛ في حين عرض فورد للمسألة في خمسة أمثلة منفصلة في كتاب زمنٌ يتطلّب المداواة: السيرة الذاتيّة لجيرالد آر. فورد)[19].

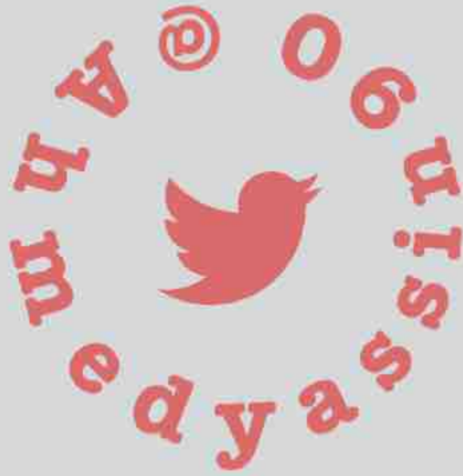
ومن جهةٍ ثانية، حاول كارتر بالفعل إقناع الكونغرس لرفع الحظر. وكان انتقال كارتر من موقع معارضة الاحتلال التركي، والتصاريح المرتبطة بحقوق الإنسان في ما يتعلّق بمسألة القبارصة اليونانيّين أمراً مخيّباً لآمال اليونانيّين الأميركيّين، وقد قلّل البيت الأبيض من أهميّة حملتهم الروتينيّة بواسطة الرسائل التي كانت تفتقر إلى الحماسة[20]. وبتراجع المساعي الضاغطة لليونانيّين الأميركيّين حيال مسألة قبرص، تحرّك الكونغرس بغالبيّته الديموقراطيّة لإقامة علاقات عسكريّة أكثر وثاقةً مع تركيا، وصوّت لصالح رفع الحظر في آب/ أغسطس من العام 1978.

وتُثبت حالة قبرص كيف يمكن لمجموعةٍ إثنيّة القيام بمساعٍ ضاغطة، مرتكزة في الأساس على قضيّة أخلاقيّة تعاطف معها الشعب، وإعاقة تنفيذ برنامج البيت الأبيض والبنتاغون المتعلّق بالسياسة الخارجيّة. وقد ثبت أيضاً وبوضوح كيف ينظر البيت الأبيض إلى السياسة الخارجيّة وكأنها ضمن نطاق مسؤوليّاته حصراً، ويستاء من أي محاولاتٍ يقوم بها الكونغرس للاستئثار بها. ونتيجة لمعارضة الكونغرس الناجحة لسياسة البيت الأبيض حيال قبرص وتركيا، قال أحد الخبراء:

> أما وقد نجحوا [أعضاء الكونغرس] في هذه المسألة، ... فهم سيحاولون التدخل في أي مسألة متعلّقة بالسياسة الخارجيّة

> يمكن أن تفكّروا بها؛ إسرائيل، باناما، وغيرهما. وسيرغب بعضهم بإعداد سياسةٍ خارجيّة من الكابيتول هيل، فهذا الأمر جزءٌ من المزاج السائد هناك مع الكمّ الكبير من السياسات المطروحة[21].

والمواقف نفسها التي اتُّبعت في السابق وكانت مفيدةً لكسب التأييد الشعبي اعتُمدت في هذا المثال لإعاقة سياسات البيت الأبيض. والأهم من ذلك أن تركيا استخدمت أفضليّتها الاستراتيجيّة، وجعلت الولايات المتحدة والناتو *يدفعان* ثمن أعمال الكونغرس العدائيّة من خلال إغلاق قواعد عسكريّة غربيّة في شبه جزيرة الأناضول، أو التهديد بإغلاقها. وكما سنرى، لم تتّبع الحكومات العربيّة طرقاً استراتيجيّة مماثلة عندما تجاهلت واشنطن، أو رفضت مصالحهم المتعلّقة بالنزاع العربي الإسرائيلي أو بمقاطعة العرب. وبالإضافة إلى ذلك، كان اليونانيّون الأميركيّون، وبخلاف اللوبي الصهيوني، عاجزين عن الاستمرار بممارسة ضغطٍ قوي على الكونغرس والبيت الأبيض، وبناء تحالفاتٍ راسخة وطويلة الأمد تساعدهم على تأمين الدعم للمسائل المتعلّقة بسياستهم الخارجيّة من قِبَل الإدارات المتعاقبة. وأخيراً، تُثبّت حالة قبرص أن البيت الأبيض قادرٌ على تحدّي الكونغرس وممارسي الضغوط الإثنيّين في مسائل السياسة الخارجيّة إذا رأى أن في الأمر ما يعود بالفائدة على المصالح الوطنيّة الرئيسيّة، أو إذا لم تكن *ردّة الفعل* السياسيّة المحلّيّة كبيرةً جدّاً.


@Ahmedyassin90

الفصل السادس الشخصيات: ممارسو الضغوط الموالون للعرب، والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة

يتمّ تصنيف المغنّين وفقاً لطبقاتهم الصوتيّة: ذوو الأصوات العالية (سوبرانو)، الصادحون، وذوو الأصوات الأقل قوة. ويمكن أيضاً تصنيف مختلف ممارسي الضغوط من أفرادٍ ومنظماتٍ موالين للعرب في فئاتٍ رئيسيّة عديدة.

الحكومات والسفارات العربيّة

أوّلاً، تحاول الحكومات العربيّة من خلال اتصالاتها المباشَرة، وسفاراتها في واشنطن التأثير في السياسة الخارجيّة الأميركيّة. ولكن فشلها في تنسيق مساعيها الضاغطة أعاق فعّاليّتها ككل، كما أن القادة العرب لم يفهموا دائماً ديناميّات النظام السياسي للولايات المتحدة. وفي العقود التي تلت الحرب العالميّة الثانية مباشَرةً، ظنّ العديد من المسؤولين العرب أن ممارسة الضغوط كان أمراً غير قانوني، ويجب حصر كافة الجهود بالقنوات الدبلوماسيّة فقط.

وفي خمسينيات القرن العشرين، كان على ناصر في الواقع طرح سؤالٍ على أحد معاونيه المقيمين في الولايات المتحدة: "ما هو اللوبي؟"، وأيضاً طلب تعريفاً لعبارة "المرابطون" (picket lines). ولم تكن أيٌّ من العبارتَين معروفةً لدى العرب بالطريقة التي يتمّ تطبيقهما في السياسات الأميركيّة. وبالرغم من

السلك الخارجي المنظَّم الذي كانت تتمتّع به مصر - بخلاف العديد من الدول العربيّة الأخرى - فهي لم تكن تملك من يمارس ضغوطاً مستمرّة في واشنطن حتى سبعينيات القرن العشرين[1].

وكانت الدول المنتجة للنفط، ولا سيّما المملكة العربية السعوديّة، تعتبر شركة النفط العربيّة الأميركيّة ARAMCO، ومؤسساتٍ نفطيّة أخرى، الوسطاء الملائمين الذين يمكن من خلالهم إبلاغ وجهات نظر هذه الدول ورغباتها لواشنطن. واعتقد آخرون أنه كان للسي آي أيه الدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجيّة. وحملت المصالح الخاصة الشركات النفطيّة، والسي آي أيه، وبعض ممارسي الضغوط، على إدامة هذه المعتقدات الخاطئة. وعندما أدركت العديد من دول العالم الثالث تعقيدات النظام الأميركي، تخلّت عن محاولة التأثير في السياسة الأميركيّة أو استخدمت ممارسي ضغوط محترفين للقيام بهذه المهمّة. وهكذا، قامت بعض الحكومات العربيّة في ما مضى بدفع مبالغ ضخمة لمؤسسات العلاقات العامة الأميركيّة، ولممارسي الضغوط لتصميم حملات دعائيّة أو للتأثير في السياسيّين. وكانت هذه المساعي غير مُتقَنة في بعض الأحيان، وكانت فشلاً ذريعاً وكاملاً في أحيانٍ أخرى. وفي أعقاب الغزو العراقي عام 1990، استخدمت الكويت شركة هيل ونولتون للإعلان عن الفظاعات العراقيّة، ولكن سرعان ما ثبت أن العديد من ادّعاءاتها الأكثر فظاعةً كانت ملفّقة ممّا تسبّب بالحرج، وكان ضررها أكبر من فائدتها. وفي تسعينيات القرن العشرين، استخدم عددٌ من الدول العربيّة ممارسي ضغوط بدوامٍ جزئي أو دوامٍ كامل. ومع ذلك، لم يقم هؤلاء بتنسيق جهودهم

أحياناً، وغالباً ما عمِلوا مع بعضهم البعض لأهدافٍ متقاطعة. ومن الواضح أن هذا الأمر حدّ من فعّاليّة كل ما بذلوه من جهود أو أبطل تأثيرها.

واعتقد العديد من قادة العالم الثالث أيضاً، بمن فيهم العرب، أن الوصول إلى قمّة الهرم - في هذه الحالة الرئيس - كان السبيل الوحيد الفعّال للتأثير في السياسة. وبصورةٍ عامة، افتقرت دولٌ تقع في القسم الجنوبي من الكرة الأرضيّة إلى قدرة ولوج البيت الأبيض، أو دوائر حكوميّة مؤثّرة، بشكلٍ مباشَر. وكان بعض السفراء شواذاً على هذه القاعدة. ففي سبعينيات القرن العشرين، كان يُعرَف السفير الإيراني **أرديشير زهيدي** بعلاقاته المباشَرة مع البيت الأبيض، إضافةً إلى الحفلات المرموقة التي كان يقيمها في السفارة، والإسراف في تقديم الهدايا، والتي غالباً ما كانت تواجَه بانتقادات. حتى أن الرئيس كارتر استخدم زهيدي وسيطاً مع الشاه في الأشهر التي سبقت انهيار نظام الشاه[2].

ومنذ سبعينيات القرن العشرين، أقامت العائلة المَلَكيّة السعوديّة أيضاً علاقاتٍ شخصيّة ناجحة مع الرؤساء والمسؤولين الأميركيّين المرموقين. وقام الأمير **فهد** بزيارةٍ رسميّة إلى واشنطن عام 1974، وساعد في تأسيس اللجنة المشترَكة الأميركيّة السعوديّة للتعاون الاقتصادي، وتلا ذلك توقيع اتفاقات تعاون أخرى. وطوّر المصريّون أيضاً وكالاتٍ مماثلة مشترَكة كانت تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار في العقد الأخير من القرن العشرين. والتقى الأمير **فهد**، الذي كان وليّ العهد آنذاك، كارتر وفانس عام 1977 في واشنطن، والتقى كارتر ثانيةً في الرياض عام 1978. ومنذ ذلك العقد وحتى الوقت

الحاضر، كان للأمير **بندر بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود**، السفير السعودي إلى الولايات المتحدة، اتصالاتٍ جيّدة مع البيت الأبيض، وكان ينعم على ما يبدو بعلاقاتٍ شخصيّة حميمة مع بوش الأب وجورج دبليو بوش. وبندر الذي استمرّ في منصبه في العاصمة الأميركيّة طيلة 20 عاماً هو الآن عميد السلك الدبلوماسي في واشنطن. وقد يكون من غير المصادَفة أن ممثّلي الدول الذين ينعمون باتصالاتٍ سهلة مع مراكز القرار يتبعون أنظمةً تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، أو أنها تعتمد كلّيّاً عليها.

وكان لمنظمة التحرير الفلسطينيّة أيضاً ناطق دائمُ باسمها في واشنطن، ولكنها فشلت في وضع إطارٍ لحملاتها الدعائيّة القائمة على الانطباعات التي تؤثّر في الشعب الأميركي. وتنشر مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة كتباً ودراساتٍ لإبقاء التاريخ والثقافة الفلسطينيّة حيّةً، ولكن منشوراتها لا تتمتّع إلا بانتشارٍ محدود. ومنذ عهدٍ قريب، قامت مجموعة صغيرة من العرب الأميركيّين بإنشاء مجموعةٍ أميركيّة تُعنى بالشأن الفلسطيني ATFP في واشنطن، وترسل ناطقين باسمها للشهادة أمام الكونغرس ولشرح المواقف الفلسطينيّة.

جامعة الدول العربيّة

قد تبدو جامعة الدول العربيّة المنظّمة الملائمة لقيادة الجهود العربيّة الضاغطة، ولكنها فشلت أيضاً في وضع إطارٍ لحملاتها الهادفة إلى لفت انتباه الجماهير الأميركيّة وكسب تأييدها. ويعود سبب ذلك جزئيّاً إلى سوء التقدير المنتشر في العالم العربي للنظام السياسي الأميركي والديناميّات التي تحفّز الرأي العام. وهذا الأمر هو نتيجةُ مباشَرة للفشل في دراسة

التاريخ أو الثقافة الأميركيّة، وهو نقيض ما تتمتّع به إسرائيل من معلومات في هذا المجال. فمنذ نشوئها، أدركت إسرائيل أهميّة فهم النظام الأميركي وخصّصت موارد ماليّة وفكريّة هامّة للمساعدة على استمرار مؤسساتٍ تدرس الدور الذي يلعبه استفتاء الرأي العام، ووسائل الإعلام، والسياسات، والحكومة في الولايات المتحدة. وتدعم إسرائيل أيضاً مراكز لدراسة العالم العربي واللغة العربيّة. وبخلاف ذلك، كانت الحكومات العربيّة ممانعةً لدراسة إسرائيل واللغة العبريّة، حتى أنها تواجه الأمر بعدائيّة.

وكانت الاستثمارات الإسرائيليّة في معرفة *العدوّ* مُربِحةً، في حين أن القضايا العربيّة كانت تعاني من خسائر بالقدر عينه. وعلّق **إدوار سعيد** على افتقار العرب إلى المعرفة في مقابلةٍ صحافيّة جرت العام 2001، قائلاً:

> ... منذ تأسيس إسرائيل [قبل حوالى 50 عاماً]، بذل الإسرائيليّون ومؤيّدوهم جهوداً كبيرة في هذه البلاد، وخصّصوا مبالغ لا تُحصى ولا تُعَدّ من المال للأعمال الدعائيّة، في حين أن أيّ نظامٍ عربي أو منظمة التحرير الفلسطينيّة لم تُدرك قوّة الإعلام والدعاية في هذا البلد. وأعتقد أن هذا الأمر هو جريمة على مستوى المسؤوليّة بحق كل قائدٍ ومفكرٍ عربي يعتبر نفسه جدّياً. وما زلنا لا نملك أي فهمٍ لقوّة الإعلام وما قد تدعونه "العمل الثقافي" للمجتمع المدني... وها هي إسرائيل تعلن عن حملةٍ بقيمة 100 مليون دولار لتحسين صورتها، ونحن لا نقوم بشيء[3].

في العام 2000، أسّست جامعة الأردن أوّل برنامجٍ في العالم العربي للحصول على شهادة في الدراسات الأميركيّة. وفي العام 2003، أعلنت

الجامعة الأميركيّة في بيروت عن إنشاء مركزٍ للدراسات الأميركيّة خصّص له الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود هبةً بقيمة 2.5 مليون دولار. وهذه الخطوات هي في الاتجاه الصحيح، ولكن إسرائيل تبقى في المقدّمة بمسافةٍ زمنيّة ترقى إلى 50 سنة.

وأُعيقت جهود الجامعة العربيّة أيضاً بفشلها في تنسيق سياساتٍ واضحة وبعيدة المدى[4]. ومنذ العام 1967، تناقش الجامعة العربيّة صياغة *استراتيجيّةٍ لحرب المعلومات*، وكانت ما تزال تناقش الأمر حتى العام 1984 (بعد 17 عاماً!)[5]. ولأكثر من عقدٍ من الزمن، كان الدكتور **كلوفيس مقصود** متحدّثاً حيويّاً وفعّالاً باسم الجامعة العربيّة، وهو سفيرٌ ومراقبٌ دائم لجامعة الدول العربيّة في الأمم المتحدة، وممثّلٌ أعلى في الولايات المتحدة. وكونه خطيباً لامعاً، تابع مقصود الجهود العربيّة في ميدان المعلومات في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وكانت له ظهورات إعلاميّة فاق عددها المئة في العام 1983 فقط[6]. وفي العقد الثامن من القرن العشرين، نشرت الجامعة وجهات نظر عربيّة، وهي مجلّة شهريّة تضمّ مقالاتٍ متنوّعة ومفعَمة بالحياة عن العالم العربي وعلاقاته بالمجتمع الدولي.

لكن حرب الخليج عزّزت التشوّش الحاصل في الجامعة العربيّة، والخدمات العربيّة الدبلوماسيّة. ونجح السفراء العرب أحياناً في تنسيق الجهود حيال مسألة معيَّنة كالمجزرة التي ارتكبها مستوطنٌ إسرائيلي بحق فلسطينيّين يصلّون في المسجد الرئيسي في الخليل عام 1994، أو الهجوم الإسرائيلي على قانا في جنوب لبنان عام 1996. ومن جهةٍ ثانية، قام بعض العرب

الأميركيّين المنفيّين من لبنان وسوريا - بقيادة المحافظين الجدد وجماعات الضغط الصهيونيّة - بالانضمام إلى الكورس الداعم لقانون محاسبة سوريا وفرض عقوباتٍ اقتصاديّة عليها. وهكذا، غالباً ما تعمل بعض الأنظمة العربيّة والعرب الأميركيّين باستقلاليّةٍ تامّة عن بعضهم البعض. وبدلاً من الغناء بانسجامٍ أو بتناغم، تميل الدول العربيّة إلى الخروج في أدائها عن سياق القطعة الموسيقيّة.

السياسيّون وموظّفو السلك الخارجي

خلال النصف الثاني من القرن الماضي، قامت مجموعةٌ صغيرة من السياسيّين أو المسؤولين الحكوميّين الرفيعين بتبنّي أو تأييد ما يمكن وصفه بمواقف مؤيّدة للعرب. وكان **وليام فولبرايت** (سيناتور ديموقراطي، أركنساس، 1945 - 74) السيناتور الأميركي الأكثر شهرةً الذي تساءل عن الحكمة التي يمكن استخلاصها من السياسات الأميركيّة المتّبَعة في الشرق الأوسط. وبالرغم من موقف فولبرايت البعيد عمّا كان يطالب به معظم الفلسطينيّين (لم يَدعُ إلى إقامة دولةٍ فلسطينيّة)، فهو قد أيّد معونةً إضافيّة للاّجئين الفلسطينيّين، وعارض زيادة صفقات الأسلحة والمعونة الماليّة لإسرائيل دون غيرها[7]. وقد تبنّى هذه المواقف لأنه كان يعتقد بأنها لصالح الولايات المتحدة، كما أن واجباً أخلاقيّاً يفرضها.

وكونه سيناتوراً، شارك **ألبرت غور** (ديموقراطي عن ولاية تنيسي) في لجنة العلاقات الخارجيّة مع فولبرايت، وكان متأثّراً بوجهات نظره. وجادل غور قائلاً إن المسائل في الشرق الأوسط، ولا سيّما مسألة الفلسطينيّين، هي أبعد من

كونها اقتصاديّة فحسب. وبعد حرب العام 1967 مباشَرةً، أعلن غور أنه لا يُفترَض بإسرائيل جعل قضيّة إعادة اللاجئين الفلسطينيّين رهناً بتوقيع اتفاقيّة سلام مع الدول العربيّة، وأن المرحَّلين الذين فرّوا من الضفة الغربيّة إبّان حرب العام 1967 زادوا المسألة تعقيداً. ولم يكن من باب الصُّدَف كلّيّاً أن يصبح غور مؤيّداً صريحاً للمساعدة الاقتصاديّة، ولروابط وثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك بعد محاولته الفاشلة لإعادة انتخابه في سبعينيات القرن العشرين.

لقد قامت مجموعةٌ صغيرة من السياسيّين، ولا سيّما **تشارلز بيرسي** (سيناتور جمهوري، إيللينويس، 1967 - 85) و**بول فيندلي** (سيناتور جمهوري، إيللينويس، 1961 - 83) بتأييد سياساتٍ أقل تحيّزاً. وفي رسائل لهما وتصريحاتٍ علنيّة موجَّهة للرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجيّة، وغيرهم، قاما بانتقاد السياسات الأميركيّة والهجمات الإسرائيليّة المستمرّة على لبنان. وفي رسالةٍ موجَّهة للرئيس كارتر عام 1979، أشار فيندلي بالتحديد إلى أنه بفشل الولايات المتحدة في منع إسرائيل من اعتماد *العنف غير المميِّز*، لن يكون من المفاجئ أن يعمد الفلسطينيّون إلى استخدام العنف ضد الإسرائيليّين والأميركيّين. واختتم رسالته قائلاً إنه "إذا ما حلّ ذلك الوقت المأساوي، سيتحمّل كل أولئك الذين كانت لهم القدرة على تفادي سفك الدماء مسؤوليّة ما سيجري؛ وسيكون عبئاً على ضمائرهم"[8]. وعلى ضوء 11/9، كان لتحذيرات فيندلي صدى مميَّز. ومع ذلك، فقد أدّت انتقاداته للأعمال الإسرائيليّة إلى ردّة فعلٍ ضده، وفشلت محاولته لإعادة انتخابه بعد أن رمت

القوى الضاغطة المؤيّدة للصهيونيّة بثقلها (ومالها) دعماً لمنافسه الذي لم يكن معروفاً من قَبل. ووضع منذ ذلك الحين عدّة كتبٍ عن قوة اللوبي الصهيوني، والمخاطر المُحدِقة بالولايات المتحدة نتيجةً لسياساتها غير المتوازنة المتعلّقة بإسرائيل والفلسطينيّين[9].

وقام السياسيّون القلائل الذين أفرزهم الإرث العربي الأميركي بالترويج أيضاً للقضايا العربيّة ولسياساتٍ أميركيّة أكثر إنصافاً، ومنهم السيناتور **جايمس أبو رزق** (عن الحزب الديموقراطي في ولاية داكوتا الشماليّة)، و**نيك رحال** (عن الحزبَين الجمهوري والديموقراطي في ولاية فيرجينيا الغربيّة)، و**ماري روز عوكر** (عن الحزبَين الجمهوري والديموقراطي في ولاية أوهايو).

ودعم موظفون متقاعدون في السلك الخارجي أيضاً سياسةً خارجيّة أميركيّة أكثر توازناً، مستخدمين إمكانيّة ولوجهم أروقة السلطة لتقديم شروحاتٍ عن العالم العربي والإسلامي. فعلى سبيل المثال، غالباً ما أُشير إلى **جورج بول** بأنه *الرجل الحكيم* في الأوساط الدبلوماسيّة الأميركيّة الذي عارض علَناً التورّط الأميركي في حرب فييتنام، ونصح الرئيس كارتر في أواسط سبعينيات القرن العشرين بتأييد تنفيذ القرار 242 الصادر عن الأمم المتحدة. وجادل بول قائلاً إن إنصاف الفلسطينيّين لجهة ما يطالبون به، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض المحتلّة في حرب العام 1967، هما من اهتمامات إسرائيل والولايات المتحدة على المدى الطويل[10].

وتولّت مؤسسة الشرق الأوسط، التي يرأسها عددٌ من موظفي السلك

الخارجي المتقاعدين، مهمّة نشر صحيفةٍ علمية لمدّةٍ طويلة من الزمن، وأقامت مؤتمراتٍ وندواتٍ مخصَّصة في الدرجة الأولى لصانعي القرار *الذين يدورون في فلَك واشنطن والمطّلعين على قضاياها*. ولكن المؤسسة قائمةٌ في الظلال، وتحظى بتغطية إعلاميّة أقل بكثير من مؤسسات الدراسات المؤيّدة للصهيونيّة والقائمة في واشنطن. ومنذ العام 1981، يقوم الاتحاد الثقافي الأميركي بإشراف الموظّفَين المتقاعدَين من السلك الخارجي **أندرو آي. كيلغور** و**ريتشارد إتش. كورتيس** بنشر واشنطن ريبورت أون ذي ميدل إيست عشر مرات في السنة. ويتمّ توزيع الصحيفة على نطاقٍ واسع في واشنطن، وعلى عددٍ من المشترِكين. وهي تسعى إلى:

> تزويد الشعب الأميركي بمعلوماتٍ متوازنة ودقيقة حول العلاقات الأميركيّة بدول الشرق الأوسط... وهي تُسلِّم بصيغة الأرض مقابل السلامٍ انطلاقاً من القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي كحلٍّ للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي... وتؤيّد الحلول المعَدّة للشرق الأوسط، والمتناغمة مع شرعة الأمم المتحدة والدعم الأميركي التقليدي لحقوق الإنسان، وتقرير المصير، والعدل[11].

كما تنشر كل عامَين مجموعةً من الوثائق تشير إلى المساعدات الماليّة للجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة المؤيّدة لإسرائيل. وهي تملك موقعاً على الإنترنت كمعظم المجموعات الأخرى على جانبَي الخط السياسي الفاصل.

ويستضيف المجلس الوطني للعلاقات الأميركيّة العربيّة أيضاً ندواتٍ وموقعاً على الإنترنت، وهو برئاسة **جون ديوك أنطوني**. ويقوم المجلس برعاية مالون فِلوز[12]، وهي رحلاتٌ تثقيفيّة إلى الدول العربيّة لمدرّسي طلاب الصفوف

الثانويّة والجامعات. وفي العام 1999، أسّس ذي غولف واير دايدجست المتوافرة على الإنترنت والتي توفّر كثيراً من الأخبار، والتحليلات العميقة عن المنطقة. وبعد حرب العام 2003 والنشوء المفاجئ للحملات الإعلاميّة المعادية للمملكة العربية السعوديّة، أُسِّس موقعُ على الإنترنت يُدعى المنتدى السعودي الأميركي لتوفير "معلوماتٍ عن القضايا الراهنة المؤثّرة في العلاقة الأميركيّة السعوديّة". وهو ينشر معلوماتٍ مُعَدَّة لتحسين صورة المملكة العربيّة السعوديّة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة سياسة الشرق الأوسط (المعروفة سابقاً بلجنة الشؤون العربيّة الأميركيّة) التي أُسِّست عام 1981 بنشر صحيفةٍ علمية، هي ميدل إيست بوليسي، التي تهدف إلى "توسيع النقاش العام، وفهم السياسة الأميركيّة المؤثّرة في الشرق الأوسط"، وتنظيم الحلقات الدراسيّة، والمؤتمرات، والاتصالات بالكابيتول هيل.

وأُسِّست في العام 2002 مؤسسةُ تُدعى مؤسسةُ للأبحاث: السياسة الشرق أوسطيّة.

بخلاف جمعيّة المؤسسة الأميركيّة، ومركز بروكينز سابان، ومؤسسة هادسن، ومنتدى الشرق الأوسط، ومؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، لا تموّل مؤسسة الأبحاث في الدرجة الأولى من مجموعاتٍ، أو أفرادٍ، أو جهاتٍ تروّج لبرامج غير معلَنَة. ويأتي الدعم الأساسي للمؤسسة من... أفراد مهتمّين ومنزعجين من الاتجاه الحالي، ومن واضعي السياسات الأميركيّة... وتستمدّ المؤسسة دعمها أيضاً من الصناعات الأميركيّة التي واجهت تحدّياتٍ كبيرة في تطوير أسواق الشرق الأوسط الاستهلاكيّة، والمؤسساتيّة في البيئة السياسيّة

الحاليّة[14].

وتنشر المؤسسة المذكورة مواداً تتضمّن معلومات، وترعى مؤتمراتٍ تثقيفيّة ذات طابع علمي.

وأخيراً، تُعنى العديد من المؤسسات والمراكز الأكاديميّة بشؤون الشرق الأوسط. وهي قائمة بشكلٍ عام في الجامعات الرئيسيّة، وتحاول تأمين أبحاثٍ وبرامج متواصلة ومتوازنة عن المنطقة. وهذه المراكز وهؤلاء العلماء لا يعبّرون عن سياسات الحكومة حيال أي نظامٍ في الشرق الأوسط، بل يسعون إلى توفير مواد علمية موثّقة قد تكون مؤاتية أو انتقاديّة لكل الأنظمة، بما فيها إسرائيل.

وبعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، سعى بعض المؤيّدين الإسرائيليّين إلى الاستفادة من مناخ الهيستيريا السائد، مُطلقين حملات افتراء على الأمانة الأكاديميّة لهذه المراكز والأكاديميّات المتخصّصة. ويرأس **دانيال بايبس**، وهو مؤسس مؤسسة الشرق الأوسط المؤيّدة لإسرائيل في واشنطن، ما يُدعى كامبوس واتش الذي يعدّد الأكاديميات الأميركيّة التي يمكن تفسير ميولها بأنها انتقاديّة لإسرائيل بطريقةٍ من الطرق. وإن محاولات إسكات أصوات العلماء الذين تتناقض وجهات نظرهم مع سياسات المحافظين الجدد في واشنطن، أو اللوبي الصهيوني بلغت ذروتها في خطواتٍ لتخفيض ومراقبة التمويل الحكومي انطلاقاً من الفصل السادس لقانون ثقافة الدفاع الوطني العائد للعام 1958، وقانون التعليم العالي العائد للعام 1965. ويمنح الفصل السادس دعماً ماليّاً للدراسات العليا، وبرامج تدريس اللغة، وتمدّد المجتمع، في أكثر من 100 مركز يُعنى بالدراسات المرتبطة بآسيا، وأميركا اللاتينيّة،

والشرق الأوسط، وأفريقيا. وبالرغم من حصول 17 مركزاً فقط للدراسات الشرق أوسطيّة في الجامعات الأميركيّة على التمويل الذي ينص عليه الفصل السادس، فقد كانت هذه البرامج عُرضةً لانتقادات الكونغرس ووسائل الإعلام. وفي عامي 2003 و2004، صدّق مجلس النواب بالإجماع على قانونٍ جديد (HR 3077) لإنشاء مجلسٍ استشاري مستقل من سبعة أعضاء خاص ببرامج الفصل السادس، وأحرز تقدّماً في مجلس الشيوخ. وضمّ المجلس أعضاء من وكالات الأمن القومي (وزارة الدفاع/السي آي أيه) وكُلِّف مهمّة مراقبة برامج الفصل السادس وتقييمها. وعبّر المتبحّرون، والمراكز الجامعيّة، والسيناتور **تيد كنيدي** بصفةٍ خاصة، عن آرائهم بصراحة حيال رفضهم إمكانيّة العودة إلى أسلوب ماكارثي في الخمسينيات من القرن العشرين القائم على مطاردة من يُزعَم أنهم شيوعيّون. والمطاردة المرتقَبة في القرن الحادي والعشرين ستكون ضد أولئك المتمتعين بمعرفة جوهريّة لشؤون المنطقة، والذين أشاروا بدقة إلى المغالطات ومكامن الفشل في السياسة الخارجيّة الأميركيّة حيال إيران، وأفغانستان، والعراق، وإسرائيل.

منظمات حقوق الإنسان

بالرغم من تركيز بعض منظمات حقوق الإنسان المعنيّة بالشرق الأوسط على وضع النساء والأولاد، فهي قد تجعل من فلسطين، ومن حالة الفلسطينيّين بصفةٍ خاصة، أحد اهتماماتها الرئيسيّة. وتميل الكنيسة، ومجموعات الناشطين الاجتماعيّين إلى الهيمنة على هذه المنظمات التي تشمل الجمعيّة الفلسطينيّة لتقديم المساعدات، والصندوق المتّحد للأرض المقدّسة، والرُّبع،

ولجنة الأصدقاء الأميركيّين للخدمات AFSC، وحملة حقوق الإنسان الفلسطينيّة ذات الفعاليّة العالية PHRC. لقد تأسست هذه الأخيرة عام 1977 بهدف: "1 - تعزيز عمليّة استقصاء الأسباب، ونشر هذه الحوادث المرتبطة بانتهاك حقوق الإنسان في وسائل الإعلام وفهمها، 2 - تقديم المساعدة للضحايا ومحاميهم، 3 - ضمان فرض معايير حقوق الإنسان المعترَف بها دوليّاً، والحرّيات الجوهريّة للشعب الفلسطيني". وبين عامَي 1980 و1989، شغل الأب **دونالد إي. واغنر** منصب المدير الوطني لمؤسسة حملة حقوق الإنسان. وعمل **جايمس زغبي** من واشنطن مع المؤسسة في سبعينيات القرن العشرين. وأصدرت المؤسسة النشرات، وأقامت المؤتمرات ونظّمت مسيراتٍ عامة، وحشدت الكنيسة وناشطي حقوق الإنسان حول مسألةٍ وحيدة ألا وهي حقوق الإنسان. ونجحت المؤسسة في استجماع قوّة جزءٍ من الشعب الأميركي لصالح حقوق الإنسان، وكان لحملاتها صدى لدى الشعب أكثر فعّاليّة من محاولات الجامعة العربيّة والحكومات العربيّة التي كان في تصرّفها اعتماداتٍ ماليّة وموارد أكبر.

وغدا **دونالد واغنر** خبيراً في المساعي المسيحيّة، الإنجيليّة منها بصفةٍ خاصة، في الشرق الأوسط. وبلغ حدّ ترؤّس جمعيّة الإنجيليّين لفهم الشرق الأوسط (تأسست عام 1986) طوال عقدٍ من الزمن. ولأهدافٍ مماثلة، تأسست ***سبيل*** من قِبَل عشر كنائس وعلمانيّين في العام 1989 بوصفها منظمة مسكونيّة. وتملك ***سبيل*** موقعاً على الإنترنت، وتنشر صحيفة إخباريّة، وترعى رحلاتٍ ومؤتمرات. وبمعزلٍ عن أي دعمٍ اقتصادي كبير، قامت بجمع الأموال من خلال بيع بطاقات معايدة وأشياء أخرى. وتشدّد ***سبيل*** على حقوق

الفلسطينيّين، ولا سيّما المسيحيّين منهم، وعلى وضع القدس.

وغالباً ما تتداخل العضويّة في جماعات حقوق الإنسان هذه، إذ إن عدداً كبيراً من الأعضاء أنفسهم كانوا مشاركين في كثيرٍ من المنظّمات التي تناضل لتحافظ على مستوى الاكتفاء الذاتي المالي؛ فكلّها بحاجةٍ إلى التمويل وتنقصها الهبات، وهي تستمرّ من خلال مساعداتٍ قليلة وجهود متطوّعين ملتزمين. وتنصبّ جهودها في الدرجة الاولى على تجييش التأييد الشعبي لمسألة حقوق الإنسان - ولا سيّما في ما يتعلّق بالفلسطينيّين - ولا تسعى إلى التأثير في واشنطن.

الصناعة النفطيّة والأعمال الهامّة

تحاول الأعمال الخاصة الهامّة في العالم العربي، ولا سيّما الصناعة النفطيّة، التأثير أيضاً في السياسات المتعلّقة بالشرق الأوسط. فهي تميل إلى الاعتماد على الاتصالات الشخصيّة والصداقات مع صانعي السياسة، وتفضّل العمل الهادئ وراء الكواليس. وهي نادراً ما تحاول تجييش الرأي العام، أو إطلاق حملاتٍ إعلاميّة كبيرة حول مسائل معيَّنة. وبالرغم من الاعتقاد العام بأن للصناعة النفطيّة تأثيراتٍ هامّة على السياسة الأميركيّة، تبقى الحقيقة بأن تأثير الصناعة كان أكبر بكثير في ضمان تشريعاتٍ محلّيّة مؤاتية منه في مسائل متعلّقة بالشرق الأوسط. ولاسترضاء الدول العربيّة المنتجة للنفط، ناقش أقطاب هذه الصناعة بهدوء تعاطياً أكثر توازناً مع الأزمة العربيّة الإسرائيليّة دون أن يحرزوا أي نجاحٍ في هذا المجال. ومن جهةٍ ثانية، عمل المسؤولون الأميركيّون بكدّ للمحافظة على علاقاتٍ مؤاتية مع الأنظمة القائمة

في الدول المنتجة للنفط. ولم يقوموا بهذا الأمر بسبب ضغوط الصناعة النفطيّة، بل تماشياً مع الحكمة القائلة إن التدفّق الحر للنفط بأقل أسعار ممكنة يخدم مصالح الولايات المتحدة[16].

وكانت أهميّة المملكة العربيّة السعوديّة بالنسبة إلى المصالح الاستراتيجيّة والاقتصاديّة الأميركيّة عائقاً أمام عدائيّة اللوبي الصهيوني للدول العربيّة. ووصف **ستيوارت إيزنستات**، وكان صهيونيّاً مخلصاً إبّان وجود كارتر في البيت الأبيض، مشكلة تشويه سمعة أوبيك وتهدئة المخاوف السعوديّة في الوقت نفسه:

> بات هناك الآن أمثلةُ أخرى، والمملكة العربيّة السعوديّة خير مثالٍ على ما تحتفظ به من صداقة مع هذه الإدارة وهذا البلد، سيّما وأنها أبقت على إنتاجها بمستوى أعلى ممّا يحتّمه اقتصادها الخاص ومصالحها الوطنيّة. وهي تقوم بذلك لتحقيق بعض الاستقرار في الأسواق العالميّة، والله يعلم ما سيكون مصيرنا لو لم تُتَح لنا هذه الفرصة. وهناك دولٌ أخرى كليبيا، والعراق، وغيرهما لم تكن بهذا المستوى من العصرنة والحساسيَة[17].

وألقت ملاحظات إيزنستات الضوء على مَيلٍ فضولي، ولكن مألوف، لنَسْب مواصفاتٍ *إيجابيّة* لتلك الأنظمة العربيّة التي تتبنّى السياسات الأميركيّة، وفي الوقت نفسه تشويه سمعة أولئك الذين يتّخذون مواقف معارِضة أو محايدة، ومواجهتهم بفعّاليّة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن وصف المملكة العربيّة السعوديّة، وهي إحدى الدول الأكثر تقليديّةً في المنطقة، *بالعصريّة* في حين يُعتبَر العراق أقل عصرنةً، وهو ديكتاتوريّة ذات نظام اجتماعي وثقافي واقتصادي أكثر تقدّماً.

وانطلاقاً من أي معيارٍ موضوعي وعلمي، كان العراق في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أكثر عصرنةً وعلمانيّةً من المملكة العربيّة السعوديّة دون أدنى شك. وبصورةٍ مماثلة، عندما يقوم قادةُ عرب، حتى الديكتاتوريون منهم كالسادات، بتبنّي سياساتٍ موالية للولايات المتحدة، فإنهم يوصَفون مباشَرةً بأنهم *معتدلون*.

وباندلاع حرب الخليج الأولى، قامت الولايات المتحدة بشكلٍ متزايد بالتخلّي عن ذريعة تهدئة الأنظمة المدعوّة *معتدلة* أو *عصريّة* لصالح تدخّلٍ عسكري مباشَر بهدف ضمان التدفّق الحرّ للنفط وبأسعارٍ منخفضة. ومنح اللوبي الصهيوني دعمه القلبي المثير للاشمئزاز لهذا التوجّه المباشَر الذي كان ضمانةً للتناغم الإسرائيلي والأميركي حيال كل منطقة الشرق الأوسط.

وفي تسعينيات القرن العشرين، ظهر رجال الأعمال العرب الأميركيين على المسرح، وظهر معهم مقدارٌ وافر من الصحف والمنظمات الجديدة كغرفة التجارة العربيّة الأميركيّة. وكانت هذه الغرفة ناشطةً في إقامة مؤتمراتٍ مشترَكة مع الحكومات العربيّة المستثمِرة، والشركات العربيّة الأميركيّة، والشركات الخاصة. وعرّفت مجلاتٌ مثل أراب أميركن بيزنيس عن نفسها بأنها "مجلة الثقافة والنجاح"، في حين وفّرت مجلّة أراب أميركن الماناك دليلاً موسَّعاً عن المنظمات العربيّة الأميركيّة، والقادة في مختلف أنحاء الأمّة العربيّة. ومع ذلك، يبقى على هذه المجموعات إعادة النظر بمواقفها السياسيّة في ما يتعلّق بتأثير العالم العربي في الحياة السياسيّة الأميركيّة، أو في السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة.

المنظمات الإثنيّة

أخيراً، وككل المجموعات الإثنية كالبولنديّين، والإيرلنديّين، واليونانيّين، قام العرب الأميركيّون بحشد طاقاتهم في مسائل معيَّنة، وإن بدرجاتٍ متفاوتة من النجاح. ويصعب تحديد عدد العرب الأميركيّين بما أنهم غير مُدرَجين في الإحصائيات الرسميّة الدقيقة. ويُقرّ الخبراء بأن الإحصاء الرسمي لا يُظهر العدد الفعلي الكامل للعرب الأميركيّين[18]. وهناك سببان رئيسيّان لهذا الأمر: أوّلاً، لا تحتوي استمارات الإحصاء الرسمي على فئةٍ منفصلة للعرب، لذا يجب على الأفراد كتابة المعلومات المتعلّقة بالإثنية التي ينتسبون إليها، بأنفسهم وبالعربيّة؛ وثانياً، إن المخاوف الثقافيّة الكامنة حول انتقاماتٍ حكوميّة محتمَلة تؤدّي إلى تجنّب أو رفض المشاركة في الإحصاء. وفي إحصاء العام 2000، كان هناك حوالى 1.2 مليون عربي أميركي مقارنةً مع 610.000 في إحصاء العام 1980[19]. وفي السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قدّرت دائرة الإحصاء الرسمي وجود 1.5 مليون عربي أميركي، وذلك بالرغم من أن منظمات العرب الأميركيّين تعتبر أن العدد قد بلغ 3.5 مليون شخص، أي أكثر بقليل من 1 بالمئة من مجموع الشعب الأميركي. ويعيش حوالى نصف العرب الأميركيّين في ست ولايات صناعيّة شماليّة بشكلٍ أساسي (إيللينويس، ماساشوستس، أوهايو، بنسيلفانيا، تكساس) وميتشيغن حيث أعلى نسبة تواجد لهم تشكّل أكثر من 5 بالمئة من مجمل الأصوات في الانتخابات الرئاسيّة. وبتجمّعهم في هذه الولايات المدينيّة الرئيسيّة إضافةً إلى كاليفورنيا، يكون للعرب الأميركيّين إذ ذاك القدرة على ممارسة نفوذٍ سياسي

أكبر بكثير ممّا هي عليه الحال في الواقع. ومعظم اليهود الأميركيّين متجمّعون في الولايات الرئيسيّة التالية: بنسيلفانيا، أوهايو، فلوريدا، ميتشيغن، وكاليفورنيا. وذهب حوالى 78 بالمئة من أصوات المسلمين إلى جورج دبليو بوش الجمهوري في انتخابات عام 2000 الرئاسيّة. ولكن أصوات العرب الأميركيّين والمسلمين كانت مشتّتة في انتخابات العام [20]2004.

باستمرار الأزمات والحروب في أماكن عديدة من العالم العربي، يستمر الناس بالهجرة إلى الولايات المتحدة، ويستمر عدد السكان العرب الأميركيّين بالازدياد. ولكن قوانين باتريوت، والتآكلات الأخرى للحريّات وحقوق الإنسان التي تلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 ستؤدّي إلى انخفاض عدد المهاجرين العرب في المدى القريب، كما أن مشاكل إقناع العرب الأميركيّين الخائفين وغير الآمنين بالإعلان عن انتمائهم الإثني في الإحصاء الرسمي، والمشاركة في الحياة السياسيّة, ستتفاقم.

بالرغم من أن عدد العرب الأميركيّين مماثلٌ لعدد اليونانيّين الأميركيّين، لم ينجح العرب الأميركيّون أبداً في مساعيهم الضاغطة، كما كانت حال اليونانيّين الأميركيّين في أزمة قبرص وما حققوه من انتصاراتٍ في الإبقاء على حظر الأسلحة على تركيا. ومن الواضح أن أيّاً من المجموعات الإثنية الأخرى لم تتمكّن أبداً من مضاهاة نفوذ جماعات الضغط المؤلّفة من يهودٍ أميركيّين في التأثير في السياسة الخارجيّة الأميركيّة وتكييفها.

هذا، وتعود كنائس ونوادي العرب الأميركيّين إلى القرن التاسع عشر، ولكن المنظمات ذات التوجه السياسي لم تظهر إلا في ستينيات وسبعينيات القرن

العشرين. فقد دفعت هزيمة العرب الكارثيّة في حرب العام 1967 بعض العرب الأميركيّين إلى تأسيس منظماتٍ لمواجهة التحاملات السائدة ضد العرب، وممارسة الضغوط على واشنطن لتبنّي سياساتٍ أكثر ملاءمةً للعالم العربي.

وشهدت سبعينيات القرن العشرين نشوء عددٍ من التوجّهات المختلفة بين الجاليات القديمة للعرب الأميركيّين والجاليات الأحدث عهداً. وفي تسعينيات القرن العشرين، كان لحوالى 70 منظمة من العرب الأميركيّين مراكز رئيسيّة لها أو فروع في واشنطن، دي سي[21]، ولكن القليل منها ينعم باهتمامٍ خاص على الصعيد المحلي.

وبهدف توفير ما نقُص من معلوماتٍ عن العالم العربي في الولايات المتحدة، قامت مجموعةٌ مؤلَّفة من أكاديميّين بالدرجة الأولى بتشكيل اتحاد العرب الأميركيّين للخرّيجين الجامعيّين AAUG بعد حرب العام 1967 مباشَرةً[22]. وبات هذا الاتحاد مصدراً رئيسيّاً للمعلومات عن العالم العربي، وقام بنشر تقارير مفصَّلة توصي بإجراءاتٍ محدَّدة، وكتب وتحاليل، وعَقَد مؤتمراتٍ سنويّة، ونظّم سلسلةً من المحاضرات والرحلات التثقيفيّة إلى الشرق الأوسط. وفي العام 1970، أسّس الاتحاد الدراسات العربيّة الفصليّة التي ما تزال إحدى الصحف العلمية الرئيسيّة في المنطقة. وأُسِّس الاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين NAAA عام 1972، وهو يمارس ضغوطاً على الكونغرس الأميركي، ويوجّه رسائل مكتوبة إلى البيت الأبيض والكونغرس تتناول مسائل معيَّنة تهمّ العرب الأميركيّين والشرق الأوسط. وأُسِّست عام 1980 اللجنة الأميركيّة العربيّة المناهضة للتمييز ADC، وهي برئاسة السيناتور

الديموقراطي السابق عن ولاية داكوتا الشماليّة **جايمس أبو رزق**. وفي ظل قيادته الديناميكيّة والجاذبة، أصبحت هذه اللجنة، وبسرعة, المدافع الرئيسي عن العرب الأميركيّين. وكانت الدكتورة **هلا مقصود** الراحلة قائدة فعّالة للّجنة في تسعينيات القرن العشرين. وفي العام 2003، أصبحت عضو الكونغرس السابقة عن مقعد الحزب الديموقراطي في ولاية أوهايو، **ماري روز عوكر**، رئيسةً للّجنة. وكانت ADC أكثر نجاحاً في المسائل المحلّيّة المتعلّقة بالتهويل الإثني، والأفكار المبسَّطة والمشوَّهة، والدعاوى القضائيّة. وهي تستضيف برنامجاً صيفيّاً عن المعتقَلين مخصَّصاً للعرب الأميركيّين الشبّان وغيرهم، كما تضمن مؤسسة أبحاث أي دي سي ADCRI "تدريب جيلٍ من القادة المستقبليّين البارزين والخبراء".

ولم تواجه منظمات العرب الأميركيّين معارضةً سياسيّة من اللوبي الصهيوني المعارض فحسب، بل كانت أيضاً هدفاً لهجماتٍ عنيفة. فقد كانت هناك تهديداتٌ عدّة ضد قادةٍ من العرب الأميركيّين، إضافةً إلى رسائل تعبّر عن الكُره، وهجمات بالبريد الإلكتروني، ومضايقات. وتعرّض مكتب PHRC لإطلاق النار في العام 1980، كما هوجمت مكاتب ADC بالقنابل ممّا أدّى إلى مقتل مدير منطقة الساحل الغربي **ألكس أودي**. وشنّت الأف بي آي حملةً طويلة من التحقيقات حول هذا الهجوم، واشتبهت بتورّط أعضاء من عصبة الدفاع اليهوديّة JDL، ولكن لم تتمّ إدانة أحد حتى يومنا هذا[23].

وأسّس **جايمس زغبي** الذي شارك في قيادة عددٍ من منظمات العرب الأميركيّين جمعيّة العرب الأميركيّين AAI في العام 1985. وقام زغبي وهذه

الجمعيّة بتشجيع العرب الأميركيّين على المشاركة في السياسة على الصعيدَين المحلّي والوطني. وتعمل الجمعيّة على تعبئة العرب الأميركيّين بهدف الاقتراع والترشّح لمناصب حكوميّة. وقد تشدّد عزم زغبي، وعرب أميركيّين آخرين بمشاركة جيلٍ جديد من العرب الأميركيّين المولودين في الولايات المتحدة الذين لم يتأثّروا بمن يعتبرونهم أجانب أو يحملونهم على الشعور بالدونيّة في ما يتعلّق بوطنيّتهم. وكما قالوا، "يجب علينا إخبار قصصنا الخاصة"[24]. ومما لا شك فيه أن هذا الجيل سيصبح أكثر تأثيراً ونفوذاً. وقد أصبح مجتمع المسلمين الأميركيين أكثر نشاطاً، فأسسوا عدداً من المنظمات، ومنها مجلس العلاقات الأميركيّة الإسلاميّة CAIR الذي يملك 13 مكتباً في مختلف أنحاء البلاد، ومجلس المسلمين للشؤون العامة MPAC ومركزه لوس أنجلوس.

ومن جهةٍ ثانية، فإن هذه الجماعات صغيرةٌ نسبيّاً وينقصها التمويل. وغالباً ما طالها الانشقاق الذي يُصيب الدول العربيّة، وفشلت في وضع برامج فعّالة موحَّدة. ومعظم هذه الجماعات كانت قائمة على النظام الأبوي ويديرها أفراد. أما اتحاد العرب الأميركيّين للخرّيجين الجامعيّين فقد كان مختلفاً في هذا المجال: فقد اعتمد الانتخابات المفتوحة منذ تأسيسه، وشاركت النساء في عضويّة مجلس إدارته وفي تولّي منصب الرئاسة. وأخيراً، ما يزال العرب الأميركيّون لا يشغلون مناصب عليا في الحكومة، مع بعض الاستثناءات.

العرب الأميركيّون وواشنطن

قبل أن يتمكّن ممارسو الضغوط من الحثّ بفعّاليّة على إحداث تغييراتٍ في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، يجب عليهم التمكّن من الاتصال بالمسؤولين

الحكوميّين. وبعد القيام بذلك، يجب عليهم مواجهة العدائيّة الثقافيّة المبيَّتة حيال العرب والمسلمين. وبالنتيجة، غالباً ما يخصّص العرب الأميركيّون مزيداً من الوقت ويبذلون مزيداً من الجهد للإعراب عن وطنيّتهم وولائهم للحكومة الأميركيّة. وقد تفاقم هذا المَيل بعد أحداث 11/9.

وبالرغم من إقامة البيت الأبيض اتصالاتٍ مع المجموعات الإثنية من خلال وسطاء أو موظفين لديه يُعنَون بالشؤون الإثنية، تُعتَبر الاتصالات أو اللقاءات بالعرب الأميركيّين مسائل مرتبطة بالسياسة الخارجيّة لا المحلّيّة. فيجب على وزارة الدفاع، أو مجلس الأمن القومي الموافقة على هذه اللقاءات أو رفضها. وإن المعاملة التي لقيها الاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين، وهو أحد منظمات العرب الأميركيّين الرائدة إبّان *إعادة التقييم* التي أعلن الرئيس فورد أنها ستطال السياسة المتَّبعة حيال الشرق الأوسط، خير دليلٍ على العلاقة بين العرب الأميركيّين والرؤساء. فبعد قيام مجلس الأمن القومي بوصف طلباتٍ متكرّرة للقاء الرئيس بأنها غير *مستحسَنة*، ردّ الاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين باعتماد تقنيّة الجزرة والعصا. فضمّن منشوراته الإخباريّة ملاحظات امتداح تتناول رئاسة فورد، وأتبعها برسائل إلى رئيسَي تحرير كلٍّ من نيويورك تايمز وواشنطن بوست تشير إلى عدم اكتراث البيت الأبيض بالصحافة، وأرسل نسخاتٍ عنها للبيت الأبيض. وبالرغم من استمرار هنري كيسنجر بمعارضة اللقاء، فقد ردّ عليه آخرون في مجلس الأمن القومي بوجوب إجراء اللقاء لأن كيسنجر قادرٌ على مراقبة مضمون وطبيعة أي لقاء يجري مع الاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين. وتشير سجلات اللقاء الذي جرى بعد ذلك إلى أن كيسنجر تحكّم بالفعل بمضمون المحادثة. وكان الرئيس فورد قد أعدّ

مُسبَقاً نقاط البحث (قبل اللقاءات، يحصل الرؤساء على قوائم بإجاباتٍ مُعَدَّة لمواضيع حواريّة محتمَلة) حول الأزمة اللبنانيّة، والمعونة الأميركيّة لإسرائيل والفلسطينيّين. ولكن هذه المسائل لم تُطرَح! وهكذا، تجنّب فورد وكيسنجر بسهولة التطرّق إلى مسائل أساسيّة ومتفجّرة تتعلّق بالسياسة الأميركيّة. وأكّد البيت الأبيض للصحافة بأن اللقاء كان جزءاً من محاولة فورد "الإلحاح على التعبير عن وجهات النظر" دون أن يكون للأمر أي أثر على القرارات السياسيّة[25].

ولم يكن الرؤساء اللاحقون أيضاً توّاقين إلى لقاء العرب الأميركيّين. فإبّان حكم كارتر، سعى أفرادٌ من العرب الأميركيين، واتحاد العرب الأميركيّين للخرّيجين الجامعيّين، والاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين، والرابطة الأميركيّة اللبنانيّة، إلى لقاءاتٍ مباشَرة مع الرئيس. وفي مساعٍ لتهدئة الضغوط المتزايدة، تمّ تدبّر لقاءٍ بين الاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين و**ميدج كوستنزا**، وسيطة كارتر، في شباط/فبراير من العام 1977. وكان لدى كوستنزا قائمة طويلة بالمجموعات الإثنية التي يتوجّب عليها التعاطي معها. وكانت مجموعات الشرق الأوسط مقسَّمة إلى عددٍ من الفئات، وكان بعضها غير مفهوم وغريب، ويُشار إلى المجموعات المعتبَرة رئيسيّة بخطٍّ تحتها. وضمّت القائمة: العرب، الأرمن، المصريّون، العراقيّون، الإسرائيليّون، الأردنيّون، اللبنانيّون، و"S. Arabians". وبالرغم من وجود عددٍ من الأميركيّين من أصلٍ فلسطيني، فهم لم يكونوا مذكورين. وكان يُشار إلى الأرمن، والسعوديين، واللبنانيين، بخطٍّ تحتهم. وقد يُراد بـ "S. Arabians" العربيّون السعوديّون،

عِلماً أن أيّاً من المواطنين الأميركيّين قد لا يكون من أصلٍ سعودي أو ربما يمني (العربيّون الجنوبيّون Southern Arabian). وكانت كل المجموعات الإثنية الأوروبيّة كالإيطاليّين، والليتوانيّين، والرومانيّين، والروس، والصربيّين، والسلوفانيّين، والأوكرانيّين، مُشاراً إليها بخطٍّ تحتها[26]. ولم يكن اليهود الأميركيّون ضمن القائمة بما أن وسيطاً خاصاً يتولّى شؤونهم. وخلال لقاء شباط/فبراير مع كوستانزا، ناقش أعضاء الاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين مجموعةً من المسائل المحلّيّة، وقضايا مرتبطة بالسياسة الخارجيّة، ولا سيّما النزاع العربي الإسرائيلي دون أن يتمّ التطرّق إلى مشاركة الفلسطينيّين في عمليّة السلام التي يُعدّها كارتر.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، التقى عدّة أعضاء من الاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين وزير الخارجية **سايرس فانس**، ودعوا إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينيّة في عمليّة السلام والاعتراف بحقوق الفلسطينيّين[27]. ومع بدء عمليّة السلام، استمرّت منظمات العرب الأميركيّين بالتقدّم بطلباتٍ للقاء الرئيس.

ولكنّ الأمر تطلّب ممارسة ضغوطٍ من قِبَل عضوَي الكونغرس من أصلٍ عربي **رحّال**، و**عوكر** (كلاهما ديموقراطيّان)، ورسميّين رفيعين آخرين، وحملاتٍ طويلة من الرسائل المكتوبة، قبل أن يتمكّن العرب الأميركيّون في النهاية من لقاء كارتر في أواخر العام 1977. وعندما تواجَه منظمات العرب الأميركيّين بأعذارٍ كالانشغال الشديد للرئيس وعدم تمكّنه من لقائهم، كانوا يردّون بأن اليهود الأميركيّين يُمنحون لقاءاتٍ، بينما يتمّ تجاهل طلباتهم بالرغم من دعمهم للرئيس[28].

وكان مستشار مجلس الأمن القومي **زبينيو بريجنسكي** معارضاً بصفةٍ خاصة للقاء العرب الأميركيّين أو للموافقة على لقائهم كارتر. ولم يوافق بريجنسكي على لقاء العرب الأميركيّين إلا بعد ضغوطٍ متكرّرة، ولا سيّما من قِبَل مستشارَي مجلس الأمن القومي **وليام كِنت**، و**غاري سيك**. وجادل كِنت وسيك قائلين:

> ... لا بدّ من الافتراض أننا سنسمع من هذه المجموعة في المستقبل بصورةٍ أكبر (وأكثر فعّاليّة) ممّا كنّا نستمع إليها في الماضي.
>
> وإن فوائد لقاءٍ وجيز ليست كبيرة. فهو سيجنّبنا الإساءة إلى مجموعةٍ صغيرة ولكن ضاجّة بشكلٍ متزايد، وسيقابَل الأمر بالرضا من قِبَل جالية العرب الأميركيّين، والدول العربيّة في الشرق الأوسط. كما أن المساوئ غير مُقلِقة بشكلٍ بارز. وبالرغم من عدم تقبّل مؤيّدي إسرائيل الأمر بسرور، يمكن اعتبار هذا الموقف بصعوبة إيماءةً من جهةٍ واحدة. وفي أسوأ الأحوال، يمكن اعتباره توبيخاً معتدلاً بعد الجدال الحاصل حول المستوطنات[29].

وفي ملاحظةٍ مكتوبة باليد، ردّ بريجنسكي قائلاً: "تكلّموا إليّ، أنا كثير الشكوك"[30]. وبعد مطالعة عددٍ كبيرٍ من الرسائل موجَّهة من العرب الأميركيّين، قال بريجنسكي لهاميلتن جوردان إنه "على صعيد السياسة الخارجيّة، لا أنصح بأن يلتقي الرئيس هذه الجماعة"[31]. ومع ذلك، فقد رقّ بريجنسكي بعد مواصلة كِنت ومنظمات العرب الأميركيّين ضغوطهم.

وفي مذكّرته التالية لكارتر، كرّر بريجنسكي حجج كِنت الحَرفيّة لموجبات

لقاء العرب الأميركيّين، مُعلِماً الرئيس بأنه ينوي لقاء مجموعةٍ صغيرة من قادة العرب الأميركيّين لمدّة 45 دقيقة، وسائلاً إيّاه إن كان بإمكان كارتر وضع حدٍّ للّقاء بعد 10 دقائق أو 15 دقيقة[32].

وأخيراً، وبعد ستة أشهرٍ من لقاء اليهود الأميركيّين مسؤولي البيت الأبيض، وبعد أشهرٍ من الضغوط، التقى العرب الأميركيّون كارتر في 15 كانون الأول/ ديسمبر [33]1977. وكان اللقاء حدثاً آخر قام البيت الأبيض بالتحكّم بتفاصيله. فقد تعمّد تجنّب الاضطرار للتعاطي مع مسألةٍ واحدة فقط - مثلاً مطالب الفلسطينيّين بإنشاء دولة - من خلال دعوة مجموعةٍ متنوّعة من العرب الأميركيّين، وإضافة الرابطة الأميركيّة اللبنانيّة شخصيّاً إلى قائمة المدعوّين. وكما كانت الحال في إدارة فورد، رغب البيت الأبيض في ظل رئاسة كارتر، ولا سيّما مجلس الأمن القومي، بالتخفيف من وطأة الضغط أو الانتقاد من خلال إشراك أوسع طيفٍ ممكن من الجماعات.

ففي بادئ الأمر، التقى 15 قائداً من العرب الأميركيّين مساعد وزير الخارجيّة وارن كريستوفر. وانضمّ إليهم بريجنسكي الذي جلس *كالح الوجه* في إطار ترتيبٍ لأماكن الجلوس يجعل كارتر بين المستشارين، لا بين العرب الأميركيّين. وعندما انضمّ كارتر إلى اللقاء، غادر بريجنسكي. هذا، ولم يكن العرب الأميركيّون مدركين أن كارتر أعلن في وقتٍ مُبكر من اليوم نفسه، وفي مؤتمرٍ صحافي على مستوى الأمّة، أنه لا يمكن أخذ منظمة التحرير الفلسطينيّة بعين الاعتبار، وبشكلٍ جدّي، في محادثات السلام.

وقام أحد أعضاء الرابطة الأميركيّة اللبنانيّة بالتكلّم أوّلاً، وكان الوحيد في

الإعراب بإسهاب عن ولائهم للولايات المتحدة وفخرهم بكونهم أميركيّين. ومن ثمّ، تكلّم كارتر مطوَّلاً عن مشاركته في عمليّة السلام، ومحاولاته التحدّث إلى الفلسطينيّين. وأشار إلى أن المساعي التي بذلها تطلّبت الكثير من المواقف السياسيّة الساخنة، وأن منظمة التحرير الفلسطينيّة لم تعمل وفقاً للاتفاقات. وشرح **ميشال سليمان**، رئيس اتحاد العرب الأميركيّين للخرّيجين الجامعيّين، أن منظمة التحرير الفلسطينيّة رفضت قرار الأمم المتحدة رقم 242 لأنه لم يذكر الفلسطينيّين بشكلٍ خاص.

وردّ كارتر بسرعة قائلاً إنه لا يُبالي بما إذا كانت لمنظمة التحرير الفلسطينيّة 30 صفحة من التحفظات لو قبلت القرار. وبانتهاء اللقاء، حاول اتحاد العرب الأميركيّين للخرّيجين الجامعيّين، والاتحاد الوطني للعرب الأميركيّين، وجمعيّة رام الله، تقديم بياناتٍ إلى كارتر تحثّ على ضمّ منظمة التحرير الفلسطينيّة إلى المفاوضات. وحاول **فؤاد مغربي**، عضو اتحاد العرب الأميركيّين للخرّيجين الجامعيّين، وهو من أصلٍ فلسطيني، إعطاء مفتاح منزل والدَيه في فلسطين، ولكن كارتر رفض البيانات والمفتاح معاً.

وعندما فشل بحثٌ مطوَّل أجراه مؤلّف الكتاب والقيّمون على السجلات والمحفوظات في مكتبة كارتر الرئاسيّة في اكتشاف مكان التقارير، والمذكرات، وتفاصيل اللقاءات، جازف القيّمون على الأرشيف بالإعراب عن اعتقادهم بأن بعض مسؤولي مجلس الأمن القومي قد أخذوها[34]. وهكذا، وبالرغم من مشاركة الأميركيّين، لا مسؤولي الشؤون الخارجيّة، باللقاء، فقد اعتُبر الأمر مرتبطاً بالسياسة الخارجيّة والدفاع، لا شأناً محلّيّاً[35]. وبصورةٍ مماثلة،

وبخلاف الرسائل أو اللقاءات المتعلّقة بجماعات ضغط أميركيّة محلّيّة، فإن الرسائل المتبادَلة واللقاءات مع العرب الأميركيّين ومنظماتهم غير موجودة في ملفات الاتصالات المحلّيّة، بل في ملفات الدفاع الوطني (مجلس الأمن القومي).

وبالنظر إلى اللقاء من زاوية أهميّته في جدول أعمال كارتر، فإن يوميّاته العائدة لتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر تشير إلى أن اللقاء مع العرب الأميركيّين استغرق 30 دقيقة، كما تشير إلى لقاءٍ مع ممثّلين لجماعاتٍ كنسيّة - خمس دقائق، وإضاءة شجرة الميلاد - 32 دقيقة[36].

إن لقاء إدارة كلينتون قادة من منظمات العرب الأميركيّين في البيت الأبيض خلال الأيام المئة الأولى من ولايته الرئاسيّة ليس سوى إقرارٍ بالمساهمة المتزايدة لمنظمات العرب الأميركيّين ومدى تأثيرهم. ولكن مشاركتهم في الشؤون المحلّيّة لم تؤثّر بالضرورة في السياسة الخارجيّة.

التمويلات

بالرغم من تذمّر الناشطين العرب الأميركيّين من مصاعب مرتبطة بتعبئة الجالية، تبقى المشاكل التنظيميّة، والافتقار إلى الوحدة، والتمويلات، من العقبات الكبرى أمام مساعيهم الضاغطة والفعّالة. وللعرب الأميركيّين دخلٌ يفوق المعدّل، ولكنهم يُعطون أقل. وتفتقر كل منظمات العرب الأميركيّين الرئيسيّة إلى هباتٍ جوهريّة، ويعمل معظمها يوماً بيوم للاستمرار. وإن الفشل في تطوير أساسٍ مالي سليم للمساعي السياسيّة يعني أنه لا يجب على الناشطين تخصيص وقتٍ طويل، وبذل جهودٍ كبيرة على حملات الضغط

فحسب، بل على جمع المال أيضاً لجعل أي جهودٍ ممكنة.

وإن مقارنةً بين لجان العمل السياسي للعرب الأميركيّين والمسلمين، وبين لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل تُظهر التفاوت القائم. ففي العام 1984، جمعت لجان العمل السياسي الموالية للعرب 17.350 دولاراً مقابل 3.772.994 دولاراً للجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، أي بمعدّل 147 لواحد. وفي العام 1996، تحسّنت الأرقام بشكلٍ هامشي وبلغت 20.625 دولاراً مقابل 2.738.647 دولاراً، أي بمعدّل 133 لواحد[37]. وبدون دعمٍ مالي أساسي، فإن أي جهدٍ ضاغط مطوَّل أو أي حملةٍ إعلاميّة تكون مستحيلة.

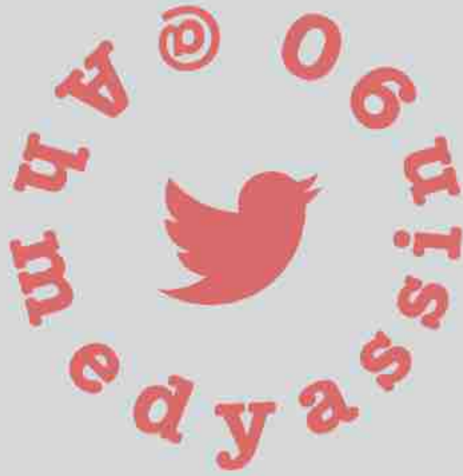
وفي العقد الأخير من القرن العشرين، دخل طيفٌ أكثر اتساعاً من العرب الأميركيّين المجال السياسي، وتمكّنوا من تحقيق مستوى أفضل من الاتصالات مع البيت الأبيض ودوائر حكوميّة أخرى، ولكن يبقى وجوب ترجمة هذه الخطوات فعّاليّةً أكبر في تغيير السياسة الخارجيّة الأميركيّة[38]. ولكن، متى أصبحوا أكثر فعّاليّةً ومشاركة، تواجَه برامجهم ونشاطاتهم بقانون باتريوت، وبقيودٍ أخرى على صعيد الحياة اليوميّة، سُنَّت إثر هجمات 11 أيلول/سبتمبر.

وما يزال الناشطون يسعون إلى التشديد على الأهداف المشترَكة للعرب الأميركيّين وعلى الرأي العام الأميركي. وفي العام 1993، شدّد زغبي خلال مؤتمرٍ اجتذب ثمانية من تسعة ديموقراطيّين يأملون بلوغ منصب الرئاسة (قد يكون اختيار جوزف ليبرمان عدم الحضور مفهوماً، وهو يهودي أميركي ذو موقفٍ معروفٍ موالٍ لإسرائيل) على أن "قضايانا هي قضاياكم"[39]. وأصدرت

جمعيّة العرب الأميركيّين في العام 2004 دليلاً انتخابيّاً عن المرشحين الديموقراطيّين لمنصب الرئاسة[40] فصّل مواقفهم من إسرائيل وفلسطين، والهجرة، والحريّات المدنيّة، والعلاقات الأميركيّة العربيّة.

وفي إشارةٍ إلى وجودهم المتنامي، نال ناشطٌ من العرب الأميركيّين، هو **عماد أحمد** المقيم في ديربورن، ميتشيغن، ترشيحاً لجائزة الأف بي آي للخدمات العامة الاستثنائيّة بسبب ما قدّمه من مساعدة إثر هجمات 11/9. ومع ذلك، وبعد قيام محرّرة أعمدة ثانويّة، هي **دبي شلاسل**، والمنظمة الصهيونيّة في أميركا ZOA بإطلاق حملةٍ حقودة ضد منح أي عربيٍّ أميركي مكافأةً مماثلة، سحبت الأف بي آي ترشيح عماد أحمد لنيل الجائزة. وبالرغم من قيام الإعلام في ميتشيغن، التي توجد فيها جالية مطّلعة وناشطة من العرب الأميركيّين، بتغطية حملة الافتراء ضد أحمد، لم يُلفت الحادث إلا انتباهاً وطنيّاً قليلاً[41]. فلم يلحظ الرأي العام الطابع الإثني للهجمات الصهيونيّة ضد مجموعةٍ إثنية كاملة بحيث أن الأمر أصبح ممارسةً عِرقيّة ضد العرب والمسلمين، وعلى نطاقٍ واسع.

وهكذا، وفي مواجهة ضغطٍ مطّرد تمارسه الجماعات الموالية لإسرائيل، وفي ظل هيمنة اليمين المسيحي في واشنطن، وعدائيّة الرأي العام للعرب والمسلمين، يبقى معظم السياسيّين معارضين للتعامل مع العرب بشكلٍ منفتح، ومع أولئك الذين نظرت المحاكم الأميركيّة في أمرهم.


@Ahmedyassin90

الفصل السابع الشخصيات: اليهود الأميركيّون وجماعات الضغط الموالية للصهيونيّة

اللوبي الصهيوني هو قوّة متعدّدة القوى تضمّ دولة إسرائيل، وجماعات اليهود الأميركيّين، وحلفاءهم في الحكومة، ومجموعات ذات اهتمامات خاصة موالية للصهيونيّة. وغالباً ما تقوم إسرائيل واللوبي الصهيوني مقام اللوبي المعادي للعرب والمسلمين. ويؤيّد الصهاينة في الولايات المتحدة دعماً ماليّاً لإسرائيل غير خاضع لأي مناقشةٍ أو اعتراض، ودعماً أميركياً لها في المنظمات الدوليّة، ولا سيّما في الأمم المتحدة، وسياساتٍ موالية لها مرتبطة بالشرق الأوسط وبالسياسات المعادية للعرب. ويبذل اللوبي الصهيوني جهوداً للحدّ من النقاش الموضوعي حول مسألة النزاع العربي الإسرائيلي، وتاريخ الشرق الأوسط، ومناقشة حقوق الفلسطينيّين بتقرير المصير، أو العمل على إعاقتها.

إسرائيل

تُدرك إسرائيل منذ نشوئها أهميّة جماعات الضغط، والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، وتكرّس موارد وجهوداً هامّة لدراسة كيفيّة العمل ضمن النظام الأميركي[1]. وبخلاف الدول العربيّة، فقد دعمت إسرائيل منذ العام 1948 معاهد ومؤسسات مثل مركز **جافي** المخصَّص لدراسة النظام

السياسي الأميركي. ويوجّه الخبراء الأكاديميّون الإسرائيليّون باستمرار النصح لرؤساء الوزراء الإسرائيليّين، في حين أن مراكز الدراسات الاستراتيجيّة القائمة في الجامعات الإسرائيليّة تُبقي الحكومة الإسرائيليّة على اطّلاعٍ حول انحسار السياسات المحليّة في الولايات المتحدة أو توسعها، إضافةً إلى المسائل المتعلّقة بالشرق الأوسط.

وكثيراً ما تُعِدّ السفارة الإسرائيليّة في واشنطن، والقنصليّات الموجودة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة حملاتٍ لجمع المعلومات تقوم على تمكين الخطباء والطلاب الإسرائيليّين من حضور المؤتمرات والمشاركة في مناسباتٍ اجتماعيّة. وطالما كانت إسرائيل مُدركةً لأهميّة *الهاسبارا* أي المعلومات الموجَّهة للعالم غير اليهودي. وبالنتيجة، تقوم السفارات الإسرائيليّة باستمرار باستضافة غداءات، ولقاءاتٍ للمدرّسين وناشطين اجتماعيّين، وطلابٍ، وسياسيّين، إضافةً إلى رعاية رحلاتٍ إلى إسرائيل مخصَّصة للصحافيّين، وقادة الكنيسة، وغيرهم. وترسل السفارات قوائم بالمنشورات، وأبحاثاً سياسيّة حول مسائل وثيقة الصلة بإسرائيل، كما توفّر أبحاثاً متعلّقة بالجذور لمجموعةٍ واسعة من اليهود الأميركيّين، والأكاديميّين، والمدرّسين، والمنظمات الاجتماعيّة. وتقوم أيضاً بتتبّع المؤتمرات الأكاديميّة المتعلّقة بكل ما يرتبط بالشرق الأوسط، وتحضرها في أغلب الأحيان[2].

وبخلاف الحكومات العربيّة، تنسّق إسرائيل في كثيرٍ من الأحيان مساعٍ ضاغطة مفرَدة، وتوحّد الجهود الضاغطة مع الجماعات القائمة في الولايات المتحدة، متجنّبةً إذ ذاك تداخل الجهود ومعزّزةً فعّاليّة برامجها ككل[3]. إن

اعتياد السفارة الإسرائيليّة على النظام الأميركي يمكّنها من التأثير على الوقائع في السياسيّة الأميركيّة بما يخدم مصالحها.

منظمات اليهود الأميركيّين

يتجاوز تأثير الجهود الضاغطة لليهود الأميركيّين الوجود الديموغرافي للجالية في الولايات المتحدة. ففي العام 2000، قُدِّر عدد اليهود الأميركيّين بحوالى 5.2 مليون شخص، وقد سُجِّل انخفاضُ منذ تسعينيات القرن العشرين بنسبة 5 بالمئة[4]. وهم يشكّلون ما بين 2.2 و2.5 بالمئة من سكان الولايات المتحدة، وتتركّز جالياتهم في خمس ولاياتٍ رئيسيّة. وتتطابق هذه التقديرات مع تقديرات العرب الأميركيّين. ومن جهةٍ ثانية، تستمرّ أعداد اليهود الأميركيّين بالانخفاض نتيجةً لتزاوجٍ بلغ معدّله 52 بالمئة، بينما يزداد عدد العرب الأميركيّين. إنّ اليهود الشرقيين الذين هم أقل مَيلاً للزواج من أشخاصٍ من أديانٍ أخرى يشكّلون نسبة 9.7 بالمئة فقط من اليهود الأميركيّين، في حين أن نسبة المحافظين هي 15.2 بالمئة، ونسبة الإصلاحيّين هي 17.4 بالمئة، وتتراوح نسبة التزاوج في ما بينهم بين 60 و70 بالمئة[5].

وتنشط نسبةٌ ضئيلة من اليهود الأميركيّين في الحركة الصهيونيّة. وقد يمنح ثلث اليهود الأميركيّين أو أقل دعماً ماليّاً للمشروع الصهيوني[6]. وفي العقد الأخير من القرن العشرين، اعتبر 78 بالمئة من هؤلاء أنه يجب على إسرائيل تجميد المستوطنات اليهوديّة، وأيّد 79 بالمئة قيام دولةٍ فلسطينيّة لا تتمتّع بطابعٍ عسكري[7]. وبالرغم من تعاطفهم مع إسرائيل كدولةٍ يهوديّة، لا يشارك معظم اليهود الأميركيّين نظرة حزب الليكود المتشدّد إلى بعض المسائل المتعلّقة

بالفلسطينيّين، أو إلى حلٍّ قائمٍ على دولتَين، أو الاحتفاظ بالأراضي المحتلّة. ويعبّر ثلثا اليهود الأميركيّين عن تعلّقهم العاطفي بإسرائيل، ولكن 35 بالمئة منهم فقط زاروا هذا البلد[8]. ولكن جماعات الضغط الصهيونيّة لم تعكس هذه المواقف منذ تسعينيات القرن العشرين. فقد ساد الموقف المتشدّد نظراً إلى معارضة اليهود الأميركيّين انتقاد إسرائيل بشكلٍ علني، أو إظهار انقساماتهم الحاصلة ضمن جاليتهم على مرأى ومسمع المجتمع الأميركي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حوالى مليون إسرائيلي يُقيمون حالياً في الولايات المتحدة بصورةٍ دائمة تقريباً. ويحتفظ عددٌ غير أكيدٍ من هؤلاء السكان بجنسيّةٍ مزدوجة، وبحقوقٍ كاملة للاقتراع في كلتا الدولتَين. وكثيرون منهم محترفون وأكاديميّون يلعبون أدواراً حيويّة في الدفاع عن القضايا الإسرائيليّة.

لقد انضمّ اليهود الأميركيّون إلى عددٍ وافرٍ من المنظمات، أو قاموا بإنشاء بعضٍ منها، وهي تتبنّى مشاريع دينيّة واجتماعيّة، وتدعم الصهيونيّة ودولة إسرائيل. وتطوّر مجلس الطوارئ الصهيوني الأميركي AZEC، الذي نشط في أربعينيات القرن العشرين، ليغدو المجلس الصهيوني الأميركي. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، كانت المنظمة الصهيونيّة في أميركا بقيادة الحاخام **أبا هيليل سيلفر**، وهو مؤيّد لا يكلّ لإسرائيل، التقى الرئيس إيزنهاور، وكان على اتصالٍ مباشَر بوزير الخارجيّة **جون فوستر دالز**.

أما منظمات اليهود الأميركيّين الرئيسيّة الأخرى فهي: اتحاد الحاخامات الأميركيّين، **حاداساه**، المنظمة الصهيونيّة النسائيّة التي تقوم بمجموعةٍ واسعة من النشاطات بما فيها الترويج لرحلاتٍ إلى إسرائيل لدى اليهود الأميركيّين،

المؤتمر اليهودي الأميركي ذو الميل السياسي اليساري، واللجنة اليهوديّة الأميركيّة ذات الموقف السياسي اليميني القريب من الوسط والتي تنشر كومنتري، وهي صحيفة الرأي الأساسيّة للعديد من اليهود الأميركيّين. والحلف المناهض لتشويه السمعة، ولجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة، هما من منظمات اليهود الأميركيّين الأكثر شهرةً في القيام بمساعٍ ضاغطة. واتحاد رؤساء المنظمات الكبرى لليهود الأميركيّين، الذي يضمّ قادة أكثر من 30 منظمة، هو منظمة رئيسيّة شاملة لهذه المجموعات المختلفة. وفي العام 2003، قامت المنظمات اليهوديّة الرئيسيّة بالتنسيق مع 52 منظّمة يهوديّة وطنيّة، ويلتقي قادة هذه المجموعات، ومن بينها منظمات دينيّة، ونوادٍ نسائيّة، وجماعات سياسيّة، بشكلٍ دوري لوضع سياساتٍ واستراتيجيّات طويلة الأمد.

وفي خمسينيات القرن العشرين، عمل المجلس الصهيوني الأميركي للشؤون العامة، وبالتعاون مع منظماتٍ يهوديّة أميركيّة أخرى، لإحداث توازنٍ في مواجهة قوى مناهضة لإسرائيل في إدارة إيزنهاور. فشكّلت مجموعة لتوجيه رسائل وبرقيّات مؤيّدة لإسرائيل، وإجراء اتصالات. وكان السدّ كبيراً جدّاً لدرجة أن مسؤولي وزارة الخارجيّة كانوا يقولون دُعابةً مفادها أن رئيس دائرة فلسطين يجب أن يكون طويلاً جداً لأن الرجل القصير "ستغمره البرقيّات الصهيونيّة في أوقات الضغط"[9].

إن تشكيلةً واسعة من مؤسسات الأبحاث ومنها جمعيّة المؤسسة الأميركيّة AEI، ومؤسسة الأبحاث الإعلاميّة للشرق الأوسط Memri، ومؤسسة هادسن، ومؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى WINEP، تقوم أيضاً بحملاتٍ

دعائيّة وتحث على تحالفٍ إسرائيلي أميركي. وتفوق قيمة موجودات جمعيّة المؤسسة الأميركيّة 35 مليون دولار، ويزيد دخلها السنوي عن 24 مليون دولار. وبخلاف ذلك، يتوجّب على واشنطن ريبورت الموالية للعرب استجداء التمويلات باستمرار للتمكّن من الصدور[10]. ويمكّن هذا الدعم المالي الجوهري هذه المراكز من ضمان مجموعةٍ واسعة من البرامج، ودعم المنشورات التي تتخطّى بكثير كل ما تتولاه الجماعات الموالية للعرب. وتعمل شبكة وثيقة من المحلّلين في إحدى مؤسسات الأبحاث هذه، أو في عددٍ منها، وهم يكنّون كراهيّة مشترَكة لليساريّين، والعرب، والمسلمين، أو لكل من يعارض وجهات النظر المؤيّدة لإسرائيل.

منذ إنشائها عام 1985، حظيت مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى WINEP بمكانةٍ مرموقة في الكابيتول هيل[11]، فنشرت أبحاثاً سياسيّة، وأقامت ندوات، ونظّمت رحلاتٍ إلى الشرق الأوسط، وأمّنت معلوماتٍ للصحافيّين والمسؤولين الحكوميّين، إضافةً إلى شهاداتها أمام الكونغرس. وفي العام 2002، تباهت المؤسسة بنشر 90 مقالة في صحفٍ رائدة خلال العام 2001. وهو رقمٌ مرتفعٌ صاعق يرمز إلى نفوذها في وسائل إعلام الاتجاه السائد.

إن العديد من أصدقاء مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى هم مسؤولون حكوميّون سابقون، وأشخاصٌ استُخدموا لمهام حكوميّة عالية المستوى. وتساعد اتصالاتهم في إسرائيل مؤسسات الأبحاث هذه على تأمين وظائف استشاريّة لمستخدميهم في وكالاتٍ حكوميّة أساسيّة[12]، محدثين بذلك

باباً دوّاراً للأفراد يمكّنهم من العمل لصالح الحكومة ويكونون، بعد ذلك، زملاء في مؤسسة أبحاث عالية المستوى (وذات تمويلٍ جيّد عادةً)، ثمّ يعودون إلى الحكومة.

من جهةٍ ثانية، تُعتبر لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة، وهي جماعة ضغط مسجَّلة في واشنطن، الأكثر نجاحاً بين كل هذه المنظمات، وهو أمرٌ قابلٌ للجدل. وانبثقت اللجنة عن المجلس الصهيوني الأميركي، وأسّسها **اَي. إل. "ساي" كينن** في العام 1954[13]. وكان دور اللجنة وفقاً لتفسير **كينن** "إخبار الرئيس بضرورة الهيمنة على وزارة الخارجيّة"[14].

وتعمل اللجنة كوكالةٍ مركزيّة لتجميع المعلومات وتبويبها وتوزيعها، وكمنسّقٍ للمنظمات اليهوديّة بهدف الحثّ لاعتماد برنامجٍ موالٍ لإسرائيل في البيت الأبيض والكونغرس. وتقوم مهمّة اللجنة على "ضمان علاقاتٍ وثيقة وقويّة بين الولايات المتحدة وإسرائيل". إن قادة عددٍ من المنظمات اليهوديّة المتنوّعة هم أعضاء في مجلس إدارة لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة. وكانت اللجنة تضمّ في العام 1985 فريقاً مؤلَّفاً من 75 منظّمة، وبلغت ميزانيّتها السنويّة 5.7 مليون دولار[15]. وبالرغم من ادّعاء اللجنة بأن 50.000 عضو يقومون بدفع مستحقاتٍ سنويّة فرديّة بقيمة 50 دولاراً، فإن ميزانيّتها تبلغ اليوم 15 مليون دولار، ويبلغ عدد موظفيها 150 شخصاً بعضهم مسجّلين كممارسي ضغوط. ومن نشاطاتها العديدة إقامة مؤتمرات سياسيّة في واشنطن، دي. سي، ولقاءات فطور مع بعض القادة اليهود المختارين، وحلقات دراسيّة حول كيفيّة مراقبة وسائل الإعلام والتأثير فيها. وتمارس اللجنة جهودها الضاغطة

في واشنطن طوال السنة، ويزور قادتها ممثّليهم وأعضاء اللجان الأساسيّة باستمرار. وهي تتابع بشكلٍ وثيق سجلات الاقتراع وبيانات المرشحين، وتوفّر معلوماتٍ موجَزة ومحدَّدة، وتؤمّن فرص *لقاءٍ مع المرشحين*. وتقوم مجموعات المؤتمرات الحزبيّة التابعة للّجنة، والتي يتراوح عدد أعضاء كلٍّ منها بين 15 و30 عضواً، والتي تغطي مناطق توزّع أعضاء الكونغرس، بممارسة الضغوط على أعضاء الكونغرس في مسائل متعلّقة بإسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، توفّر اللجنة تقارير محدَّثة عن الحملات الدعائيّة بهدف التأثير في منظمات الأحزاب السياسيّة، وتميّز بين المرشحين من خلال سجلاتٍ تصف كلاًّ منهم بأنه *صالح* أو *طالح* على ضوء دعمه لإسرائيل. ومن هذا المنطلَق، تعمل على إلحاق الهزيمة بأولئك الذين تكون سجلاتهم سيّئة **كتشارلز بيرسي** و**بول فيندلي**، مثلاً. وتنشر اللجنة أيضاً نير إيست ريبورت الأسبوعيّة، وتُصدر *تنبيهات عن أعمال* تتناول كل ما تقوم به الحكومة ويكون ذا تأثيرات سلبيّة على إسرائيل.

وإدراكاً منها لقدرة حملات المعلومات على تبديل الأفكار والتأثير في السياسة الخارجيّة، تُصدر لجنة العلاقات العامة الإسرائيليّة الأميركيّة مجموعةً كبيرة ومتواصلة من المنشورات والأبحاث السياسيّة التي تُظهر إسرائيل بأنها حليفٌ قيّم ومُوالٍ للولايات المتحدة، وتصف العرب في أغلب الأحيان بتعابير سلبيّة. وترسل اللجنة باستمرار فاكتس إند ميثز، ونير إيست ريبورت إلى مئات المسؤولين في البيت الابيض، وأعضاء الكونغرس ومعاونيهم، ومسؤولين حكوميّين آخرين. وفي تسعينيات القرن العشرين، بلغ عدد النسخ المتداوَلة من نير إيست ريبورت 40 ألف.

وبالرغم من زعم هذه المنشورات توفير تغطيةٍ متوازنة وقائمة على الوقائع، فهي في واقع الأمر موالية لإسرائيل ومعادية للعرب. ففي العام 1974، ضمّت اللجنة جهودها إلى جهود عددٍ من المنظمات اليهوديّة الأخرى للرّد على الموالين للعرب. وبوصفه رئيس تحرير نير إيست ريبورت، تتبّع **كينن** الأفراد أو الجماعات التي تتّخذ مواقف موالية للعرب، أو تنتقد إسرائيل، أو تعبّر عن معارضتها للسياسات الموالية لإسرائيل والتي تبنّتها واشنطن. وتقوم شبكة من الطلاب الجامعيّين المتحمّسين ومؤيّديهم بالترويج لهذه النشاطات في مختلف أنحاء الولايات من خلال وصف إسرائيل بأفضل الأوصاف، ونعت العرب بأسوأ التعابير السلبيّة. ويعزّز جهودهم الوصف المشوَّه السائد ضد العرب/المسلمين في وسائل الإعلام والثقافة الشعبيّة.

وفي العام 1974، تسلّم **موريس أميتاي** منصب المدير التنفيذي للجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة بعد كينن. وجعل أميتاي من اللجنة قوة ضغطٍ رئيسيّة في واشنطن. وتولّى كلٌّ من **توماس دين**،و**ستيفن غروسمن** منصب المدير في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وعلى التوالي. وفي العقد الأخير من القرن الماضي، اعتُبرت اللجنة جماعة الضغط الثانية في البلاد لجهة فعّاليّتها، وذلك بعد الاتحاد الأميركي للمتقاعدين AARP الذي يضمّ 33 مليون عضو. وهكذا، فاقت اللجنة اتحادات العمال المنظَّمة قوةً ونفوذاً. ويدرك أعضاء الكونغرس تماماً قوة اللجنة السياسيّة والماليّة، ويولون نشاطاتها اهتماماً بالغاً. واعترافاً بتأثيرها، حضر أكثر من نصف أعضاء الكونغرس مناسبةً واحدة على الأقل خلال المؤتمر السنوي الذي أقامته اللجنة عام 2004.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، وسّع **دين** نشاطات اللجنة لتشمل البرامج المعادية للعرب. واستُخدم موظفٌ بدوامٍ كامل من الحلف المناهض لتشويه السمعة بهدف تتبّع المناوئين أو المدعوّين *أعداء* لإسرائيل. وبالرغم من أن هذا الحلف كان منذ تأسيسه في العام 1913 المراقب الرئيسي لعمليّات الدفاع عن اليهود وأقليّاتٍ أخرى ضد معاداة الساميّة، والعرقيّة، وجرائم البُغض، فقد شرع في ستينيات القرن العشرين بالمساواة بين أي موقفٍ معادٍ للصهيونيّة أو لإسرائيل وبين معاداة الساميّة، وأضاف يساريّين وجماعاتٍ تُعنى بالسلام إلى قائمته التي تحمل الاعداء المحتمَلين. وبالتالي، قام الحلف بوضع أكثر من عشرين منظمة سلام على *اللائحة السوداء*، إضافةً إلى جماعاتٍ من العرب الأميركيّين بمن فيهم منظمات وأفراد وجّهوا انتقاداتٍ لإسرائيل، أو دعموا حقوق الإنسان للفلسطينيّين. وذهبت اللجنة أبعد من ذلك إذ شرعت بتسجيل مآتم فلسطينيّين أُقيمت في الغرب الأوسط على شرائط فيديو[16]. وكانت هذه المعلومات المتعلّقة بالمواطنين الأميركيّين تمرَّر للأف. بي. آي والحكومة الإسرائيليّة. إن قيام اللجنة بالتداول بأسماء الأكاديميّين والناشطين في حرم الجامعات الذين يتكلّمون بصراحة عن الإساءات الإسرائيليّة، حثّ جمعيّة دراسات الشرق الأوسط MESA، التي كان أعضاؤها قد اجتذبوا غضب لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة وحلّوا على *قائمة الأعداء*، على
إدانة اللوائح السوداء التي وضعتها اللجنة والحلف المناهض لتشويه السمعة في العام 1984.

أما في العام 1993، فتقدّم كل من اللجنة الأميركيّة العربيّة المناهضة

للتمييز، واتحاد العرب الأميركيّين للخرّيجين الجامعيّين، ولجنة التضامن مع شعب السلفادور، واتحاد السلام اليهودي الدولي، والاتحاد الوطني للمحامين السود، ومنظماتٍ أخرى، بدعوى قضائيّة ضد الحلف المناهض لتشويه السمعة[17]. وشقّت الدعوى طريقها ببطء عبر المتاهة القانونيّة وانتهت إلى توجيه إنذارٍ قضائي مستمرّ للحلف بسبب تجسّسه على العرب الأميركيّين. ولكن قسم *التحاليل السياسيّة* في لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة بإدارة **مايكل لويس** (ابن **برنار لويس** الذي يعتبره البعض المفكّر المنتدَب من قِبَل جورج دبليو بوش لشؤون الشرق الأوسط والعالم الإسلامي)، استمرّ بمراقبة من أُطلق عليهم لقب أعداء إسرائيل. وفي مطبوعة النشاطات الأسبوعيّة، تُرسَل أسماء الجماعات والأفراد الذين ينتقدون إسرائيل إلى مجموعةٍ مختارة من القادة اليهود، والمواطنين، والسفارة الإسرائيليّة. وبعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، ازدادت حدّة انتقاد أولئك المدعوّين مُستعرِبين. وقامت مواقع الوب على الإنترنت، والمقالات النقديّة، بإدانة أكاديميّين معيَّنين كانوا قد أشاروا في مناسباتٍ عدّة إلى حقائق سياسيّة وتاريخيّة عن العرب والعالم المسلم لم يكن الصهيونيون والمحافظون الجدد يرغبون بسماعها. ويبقى النجاح الصهيوني كقوةٍ معادية للعرب والمسلمين عقبةً أمام وضع تحليلٍ أكثر موضوعيّةً عن الشرق الأوسط.

وتباهت لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة أيضاً بنجاحها في ضمان بقاء الكونغرس موالياً لإسرائيل، وبإلحاق الهزيمة **بتشارلز بيرسي** الذي كان قد جلب لنفسه الغضب من خلال انتقاد إسرائيل[18]. ولاحظ **جورج**

ماكغوفرن قائلاً إن عدم إعطاء إسرائيل ما ترغب به من أسلحة وعون ودعم كان "مجازفة سياسيّة كبيرة" تؤدّي إلى انهيال الاتصالات الهاتفيّة في غضون ساعة من واشنطن، والولايات، والأقاليم[19]. وأضاف مسؤولٌ مرموق في وزارة الخارجيّة أن اللجنة "تميل إلى تشويه وتحريف بعض المسائل... التي لا يعتبرها الناس خيارات"[20]. واللجنة بارعةٌ في قدرتها على منح الأصوات، وتقديم الأموال للمرشحين، ومعاقبة الأعداء، في واشنطن.

وباستخدام هذه القوة، تقوم اللجنة ومؤسسات أبحاث موالية لإسرائيل بتنظيم لقاءاتٍ بين المسؤولين الحكوميّين وخبراء مختارين بشؤون الشرق الأوسط. وقد شكّلت هذه الجماعات في ظل رئاسة جورج دبليو بوش تحالفاً مع اليمين المسيحي والمحافظين الجدد، وتُعتبر الطريق الداخلي إلى البيت الأبيض. ووفقاً **لهاميلتن جوردان**، فإن "قدرة اللجنة على التعبئة الجماعيّة لا يمكن تخطّيها في ما يتعلّق بجودة وكمّيّة الاتصالات السياسيّة التي يمكن إجراؤها حول مسائل معيَّنة تُعتبَر انتقاديّةً لإسرائيل"[21].

جماعات الضغط الموالية لإسرائيل والحكومة الأميركيّة

لأكثر من 50 سنة، دافع أعضاءٌ راسخو الإيمان في مجلسَي النواب والشيوخ عن القضيّة الإسرائيليّة. وإن أكثر من نصف أعضاء المجلسَين البالغ عددهم 535 شخصاً مؤيّدون حازمون لإسرائيل ومتعاطفون معها، في حين أن ما بين ثلاثة وستة أعضاء يمكن اعتبارهم متعاطفين مع العرب[22]. وبما أن العديد من السياسيّين أُعيد انتخابهم مراراً وتكراراً، فلقد أصبحوا رؤساء لجانٍ رئيسيّة في الكونغرس ويتمتّعون بنفوذٍ هام. ودعم إسرائيل هو القاسم المشترَك

بين مختلف الأحزاب والانتماءات المناطقيّة الجغرافيّة، والدينيّة، والإثنية. والعديد من السياسيّين المنتمين إلى اليهود الأميركيّين الذين أُعيد انتخابهم مراتٍ عدّة أعضاءً في مجلسَي النواب أو الشيوخ هم مؤيّدون فعّالون للقضيّة الصهيونيّة. ومن هؤلاء في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، إمانويل سيلر (ديموقراطي عن ولاية نيويورك) الذي انتُخب عضواً في الكونغرس طيلة 25 سنة، ولستر وولف (ديموقراطي عن ولاية نيويورك)، وأبراهام ريبيكوف (ديموقراطي عن ولاية كونكتيكت)، وبنجامين روزنثال (ديموقراطي عن ولاية نيويورك)، والسيناتور جاكوب جافيتس (جمهوري عن ولاية نيويورك). ومن جهةٍ ثانية، فقد كان بعض السياسيّين في الولايات التي يوجد فيها أقليّة يهوديّة، مثل **هنري سكوب جاكسن** (ديموقراطي عن ولاية واشنطن)، متحدّثين متحمّسين باسم إسرائيل. وكان جاكسون ناصحاً مخلصاً لعددٍ من المساعدين الشبّان الطموحين ولا سيّما **ريتشارد بيرل** الذي أصبح مؤيّداً صريحاً للمحافظين الجدد وللقضايا الإسرائيليّة.

وبانتقالهم السهل من أميركا إلى إسرائيل، يلعب اليهود الأميركيّون أيضاً دور الوسطاء الثقافيّين. والبعض من أمثال ريتشارد بيرل هم غير محافظين وصهيونيين، ولكنهم يوازنون في الواقع بين الإيديولوجيّتَين ويدمجون بينهما بهدف تحقيق ربحٍ مزدوج. وقد يكون آخرون ملتزمين بالقضيّة الإسرائيليّة، ويملكون وجهات نظر سياسيّة متنوّعة.

ومهنة **ستيوارت إيزنستات** نموذجيّة. فكونه محامياً من أطلنتا، جورجيا، كان مؤيّداً لكارتر. ويشير المراقبون إلى أن إيزنستات *أُصيب بالجرثومة*

السياسيّة. فمن خلال العمل الجاد والذكاء الحاد، قام باكتساب خلاصةٍ مثيرة للإعجاب: شغل منصب مساعد الرئيس للشؤون المحلّيّة والسياسيّة في إدارة كارتر، وشغل مناصب رفيعة عديدة في إدارة كلينتون بما فيها منصب مساعد وزير المال، ووزيراً ثانويّاً للشؤون الاقتصاديّة والزراعيّة وشؤون العمل، ووزيراً ثانويّاً للتجارة الدوليّة[23]. وكان سفيراً إلى الاتحاد الأوروبي بين عامَي 1993 و1996، وعضواً في هيئة مستشاري مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ويزوّد كلينتون بأبحاث تتناول الشرق الأوسط.

ومن بعض النواحي، قد يمتاز إيزنستات بكونه ديموقراطيّاً ليبراليّاً: فقد دعم، على سبيل المثال، اتفاق كيوتو للحدّ من الإحترار العالمي[24]، ولكنه عبّر أيضاً عن إعجابه باستراتيجيّات السياسة الخارجيّة لهنري كيسنجر. لقد وصف نفسه *بقاطع الرؤوس* في عمليّة اختيار موظفي إدارة كارتر والتوصية بشأنهم[25]، كان إيزنستات صريحاً بتعهّداته حيال إسرائيل، فأيّد السياسات الموالية لها، وأوصى بأشخاصٍ يساندونها لتسليمهم وظائف حكوميّة. وبالرغم من مشاركته بمسائل محلّيّة في البيت الأبيض إبّان حكم كارتر، فقد طالب إيزنستات بإصرار بإشراكه في اللقاءات المرتبطة بالسياسة الخارجيّة. وكان **إدوارد ساندرز** المستشار الأعلى، وقناة الاتصال بجالية اليهود الأميركيّين، متمسّكاً أيضاً بضرورة إشراكه *بجلسات الوفد الأميركي في كامب ديفيد*، إضافةً إلى طلب السفر مع الرئيس إلى كامب ديفيد[26]. وسعى مجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجيّة إلى تأجيل البتّ في هذه الطلبات أطول مدّة ممكنة، ولكنها أشارت إلى أن المدافعين عن القضيّة الإسرائيليّة يُدركون أهميّة أن يكون

لهم حضورُ ورأي - إذا أمكن - يُبدونه في اللقاءات التي تجري على أعلى المستويات لاتخاذ قراراتٍ سياسيّة.

ولكن التزام إيزنستات بإسرائيل تخطى حدود مجرّد الاهتمام بالعلاقات الإسرائيليّة الأميركيّة. ففي كلمةٍ له في مؤسسة أبحاث كاليفورنيا عام 1989، وهي مؤسسة **سوزان وديفيد ويلشتاين** للسياسات الخارجيّة اليهوديّة في لوس أنجلوس، أوجز إيزنستات وجهات نظره حول ثنائيّة الولاء:

> لم تعد سياسة الشرق الأوسط الاختصاص الوحيد لعددٍ كبير من المتبحّرين المستعربِين. فقد حقق مفكّرون جدّيّون كمارتن إنديك من مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وستيفن سبيغل من UCLA الشهرة... ونرى في إدارة بوش المتبحّرين اليهود المزدهرين يشغلون مناصب نافذة في وزارة الخارجيّة، ومجلس الأمن القومي مرتبطة بسياسة الشرق الأوسط. فهم لا يشعرون بأي تضارب بين هويّتهم اليهوديّة، وموقفهم المتعاطف مع إسرائيل[27].

لقد حثّ إيزنستات أيضاً اليهود الأميركيّين، وحكومات الولايات على زيادة استثماراتهم الاقتصادية في إسرائيل وتأسيس شركاتٍ معها. كما أوصى باستمرار اليهود الأميركيّين "بالضغط على الكونغرس والإدارة لتأمين متطلبات إسرائيل في مجال العون الأمني والاقتصادي"[28]. ولكن الأكثر إرباكاً ربما نصيحة إيزنستات لليهود الأميركيّين بأنه "كوننا أهالٍ، يمكننا جعل الهجرة إلى إسرائيل بديلاً مقبولاً لأولادنا"[29]. ولا يمكن لأي عربيٍّ أميركي، أو ربما لأي عضو آخر من مجموعةٍ إثنيّة ما، إبداء ملاحظةٍ مماثلة عن الهجرة إلى بلدٍ آخر والاستمرار بشغل منصبٍ حكومي على أي مستوى. وهذه الموافقة، أو

التشجيع، على تعدديّة الولاء الوطني تتناقض بوضوح مع موقف العرب الأميركيّين من هذا الموضوع الذين تتمّ مساءلتهم باستمرار عن مدى ولائهم للولايات المتحدة، والذين كثيراً ما قلّلوا من أهميّة هويّاتهم الإثنية، أو أنكروها بسبب مضاعفاتٍ سلبيّة محتمَلة. غير أن سياسيّين رفيعين مثل **جون ميتشل**، **وجون سنونو**، و**فيليب حبيب** أكّدوا علانيّةً إلتزامهم الوطني الثابت للولايات المتحدة فقط.

إن وجود مؤيّدين في البيت الأبيض، وفي دوائر حكوميّة عالية المستوى يمنح اللوبي المؤيّد لإسرائيل أفضليّةً كبرى. وغالباً ما يُعيَّن موظفو الارتباط انطلاقاً من اتصالاتهم الشخصيّة الوثيقة بالجالية اليهوديّة، أو يتمّ تجنيدهم من قِبَل منظمات اللوبي الصهيوني، ومؤسسات الأبحاث، والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة. ولا يقوم موظفو الارتباط هؤلاء بتنظيم لقاءاتٍ ومؤتمراتٍ مع الرئيس ومسؤولين آخرين حول طاولاتٍ مستديرة فقط[30]، بل يمرّرون أيضاً معلوماتٍ لمنظمات اليهود الأميركيّين لتتمكّن من تفصيل مساعيها السياسيّة على مقاس اهتماماتٍ حكوميّة معيَّنة.

وأقرّ **ألفرد إتش. موزس**، المستشار الخاص لكارتر، لناشطٍ من اليهود الأميركيّين الرائدين، قائلاً:

> إنني موجودٌ هنا في الدرجة الأولى للاستماع إلى ما ستقوله أنت وآخرون، ومحاولة التأثير بإيجابيّة في تلك المجالات التي تهمّك وتهمّني. إنني أعتمد كثيراً على الأصدقاء من أمثالك للتأكّد من البقاء على اتصالٍ مع القيادة اليهوديّة[31].

لقد ذهب موظف ارتباط آخر في البيت الأبيض بعيداً عندما أوصى بنشر

مواد تكنولوجيّة متقدّمة تتناول طائرة أف - 18 كوسيلةٍ *لكسر الجليد*[32] مع القادة الإسرائيليّين. وهذه المواقف الموالية لإسرائيل بشكلٍ واضح هي نتيجةٌ جزئيّة للانتماءات الشخصيّة، ولكنها مبنيّةٌ أيضاً على تقييماتٍ مرتبطة بالسياسة المحلّيّة.

وبالنتيجة، عادةً ما تكون اللقاءات الرئاسيّة مع قادة جالية اليهود الأميركيّين - وهي ميزةٌ منتظمة للسياسة المحلّيّة - حارّةً جداً[33]. وكما هي حال كافة لقاءات البيت الأبيض، يقوم الموظفون الرئاسيّون بإدارة مسرح هذه الأحداث بعناية، محدّدين ليس فقط جدولاً زمنيّاً صارماً، بل موعد ظهور الرئيس بالتحديد وما إذا كانت ستُلتقط صورةٌ في هذه المناسبة. وكعادتهم، يصل قادة اليهود الأميركيّين وهم على أتمّ الاستعداد، ويقدّمون برنامجاً سبق تنسيقه، وغالباً ما يطالبون برزم مساعداتٍ ماليّة وعسكريّة لإسرائيل. وتُقدَّم هذه المطالب بالتزامن مع طلباتٍ مماثلة من الحكومة الإسرائيليّة. وبالرغم من الانقسامات الداخليّة، تتمكّن جماعات اليهود الأميركيّين من تحقيق إجماعٍ حول مسائل متعلّقة بإسرائيل. فهم يُبدون جبهةً موحَّدة أقلّه أمام الناس. وهذه الجبهة الموحَّدة التي تشكّل دعماً كبيراً لمساعي الضغط تعني أنهم قادرون على قطع الوعود، وتأمين كتلةٍ من الأصوات لمرشحين محدَّدين، أو تقديم اقتراحاتٍ والمساهمة في الحملات، وذلك من خلال لجان العمل السياسي في أغلب الأحيان.

لجان العمل السياسي

تهتمّ لجان العمل السياسي بالحزبَين انطلاقاً من اعتباراتٍ إيديولوجيّة،

ولكنها تهب المال عادةً للحزب الذي يتسلّم زمام الحكم[35]. وفي ثمانينيات القرن العشرين، منعت القوانين الانتخابيّة الإنفاق على المنافسات لبلوغ منصب الرئاسة، ولكنّ مجلسَي النواب والشيوخ ما زالا يموّلان بسرّيّة وبلا حدود. واتّكل المرشحون بشكلٍ كبير على لجان العمل السياسي لتلقّي الدعم المالي. ويبدو المجهود التي تبذله هذه اللجان حيال تشريعاتٍ معيَّنة أكبر أثناء مرور اللجان بمراحل معقَّدة من العمليّة التشريعيّة. وتسلك الاقتراحات المرتبطة بمشاريع القوانين الهامة المتعلّقة بالتخصيصات طريقاً مزدوجاً. فتُحال اقتراحات المعونة الخارجيّة إلى اللجان المناسبة في مجلسَي النواب والشيوخ، ويجب عليها المرور بمرحلتَي التفويض حيث توضَع النقاط الرئيسيّة الملائمة، وتحدَّد المبالغ الفعليّة. وبما أن المجلسَين يقدّمان مخططاتٍ تمهيديّة مختلفة، تلتقي لجنة تشاورٍ مؤلَّفة من أعضاء من المجلسَين لوضع مسودّةٍ لمشروع قانون تسوية لكلٍّ من المرحلتَين. وبعد توصّل مجلسَي النواب والشيوخ إلى نسختَين متطابقتَين، تخضع مشاريع القوانين للتصويت على إحالتها إلى الرئيس للتصديق النهائي عليها[36]. ويكون تأثير أعضاء اللجنة المشترَكة كبيراً أثناء هذه العمليّة الطويلة التي تشهد نزاعاتٍ كثيرة، وغالباً ما يستخدم ممارسو الضغوط والمساهمون الماليّون هذه الأجواء لصالحهم.

ولجان العمل السياسي التي تُعنى بقضيّةٍ واحدة، كتلك الموالية لإسرائيل مثلاً، هي الأكثر تمويلاً وفعّاليّة. ويعتقد بعض اليهود الأميركيّين أنه يُفترَض بلجان العمل السياسي الخاصة بهم التركيز فقط على إسرائيل، في حين أن آخرين ناقشوا الأمر مفضّلين قاعدة مصالح أوسع وأشمل. ولكن من السهل

أكثر تجييش التأييد لمسألةٍ واحدة محدَّدة. وبتشجيعٍ من لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة، وهي ليست لجنة عمل سياسي ولا تسعى إلى مشاركة هذه اللجان مهامها، تحمل لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل أسماءً لا علاقة واضحة لها بإسرائيل، أو الصهيونيّة، أو اليهود. واللجان الأكبر حجماً هي: لجنة المدنيّين للعمل السياسي المنظَّم، ولجنة العمل السياسي في واشنطن، ولجنة العمل المشترَك، ولجنة العمل السياسي لولاية الجنائن، ولجنة العمل السياسي للمنطقة الداخليّة، ولجنة العمل السياسي لجمعيّة ماريلاند للمواطنين المهتمّين. وبين سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، نمت لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل باطّراد، وارتفعت مساهماتها الماليّة بالغةً 3.8 مليون دولار في أواسط العقد الثامن من القرن الماضي[38]. وبعد عشر سنوات، كان هناك 61 لجنة عمل سياسي وهبت حوالى 3 ملايين دولار لمرشحين في انتخاباتٍ واحدة. وبين عامَي 1990 و2004، منحت لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل 41.3 مليون دولار لمرشحين فدراليّين وأحزابٍ سياسيّة[39]. أما في العام 2003، فقد ازداد عدد اللجان الموالية لإسرائيل ليتخطى المئة، وكانت مساهماتها الماليّة التي عزّزتها هباتٌ خاصة من اليهود الأميركيّين قد بلغت 25 مليون دولار في انتخابات العام 1996 وحدها. وتركّز هذه اللجان على عددٍ قليل من المعارك الانتخابيّة لرفع تأثيراتها إلى الحدّ الأقصى. وهي تمنح هباتٍ ماليّة لأصدقاء إسرائيل، أو لمرشحين ينافسون من يُعتبَر عدوّاً، مثل **بول فيندلي**[40].

في العام 1988، تقدّمت مجموعةٌ من المسؤولين الحكوميّين السابقين، بمن

فيهم **جورج دبليو بول** (مساعد سابق لوزير الخارجيّة)، والسفراء **جايمس إي. أكينز**، و**أندرو آي. كيلغور**، وربر **أدميرال روبرت هانكس**، بدعوى قضائيّة ضد لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة معتبرين هذه الأخيرة لجنة عمل سياسي، ومؤكّدين أنها أنشأت لجان عمل سياسي موالية لإسرائيل، وأرسلت أموالاً لهذه اللجان من خلال أعضاء في هيئتها. وفي ملف الدعوى أن **إليزابيت شراير**، المديرة السياسيّة في لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة، كتبت مذكّرة تُعلم فيها أحد الأتباع بكيفيّة توجيه المساهمات السياسيّة، وهو عملٌ غير مشروع وفقاً للقانون الفدرالي. وقد أنكرت اللجنة بقوة هذا الدليل معتبرةً أنه لا يتعدّى كونه *قنبلة دخانيّة*. وتضاءل زخم القضيّة إلى أن طالب مدَّعون في العام 1992 لجنة الانتخابات الفدراليّة باتخاذ قرار، وكانت هذه اللجنة قد أعفت في وقتٍ سابق لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة من تقديم تقريرٍ مفصَّل عن المداخيل والنفقات. وبالرغم من أن هذه الأخيرة لم تكن تُعتبر بعد لجنة عمل سياسي وفقاً للقوانين الانتخابيّة، أصدرت محكمة النقض المناطقيّة حكماً قضى بأن تعيد لجنة الانتخابات الفدراليّة النظر في قرار إعفاء لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة من الكشف عن حساباتها الماليّة. وأنكرت هذه الأخيرة ثانيةً أي عملٍ غير سويّ. وشهد مسؤولون أن اللجنة لم تؤيّد مرشحين معيَّنين، أو تجمع أموالاً لهم، ولكنها عادت في بعض المسائل إلى قادةٍ يهود في ولاياتٍ أو مناطق معيَّنة. وعارض **أميتاي**، المدير التنفيذي للّجنة، تورّط اللجنة مع لجان العمل السياسي، ولكنه ما إن غادر منصبه حتى قام بتنظيم لجنة عمل سياسي رئيسيّة موالية لإسرائيل دُعيت "لجنة العمل السياسي في واشنطن".

إن نجاح لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل هو مسألة حسّاسة للمؤيّدين الصهاينة، وللسياسيّين على حدٍّ سواء. ولو لاحظ الشعب الأميركي أن لجان العمل السياسي تمارس تأثيراً غير ملائم على العمليّة التشريعيّة، لحدثت ردّة فعل ضد هذه اللجان. وبالنتيجة، أوصت لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة باستخدام نفوذها بكتمانٍ *مدروس*[41]، وإلا جازفت بجلب نتائج سلبيّة على نفسها. كما أنها لا ترغب، بصفةٍ خاصة، بتعريض تدفّق المعونات الخارجيّة والعسكريّة لإسرائيل للخطر، وهي المعونات التي ضمنها تأييد الكونغرس حتى الآن.

تأييد الكونغرس والمعونة الماليّة

ضمن تعاطف الكونغرس الموالي لإسرائيل تدفّقاً مستمرّاً من المعونات الخارجيّة لهذه الدولة، وذلك بالرغم من معارضة الشعب الأميركي لتقديم معوناتٍ خارجيّة لأي دولة. وبالرغم من أن 75 بالمئة من الشعب الأميركي يظنّون أن الولايات المتحدة تُنفق الكثير على المعونات الخارجيّة، يقوم الكونغرس بتمرير مشاريع قوانين متعلّقة بمعوناتٍ لإسرائيل ويؤمّن لها كل ما تطلب، وفي بعض الأحيان أكثر ممّا يطلبه الرئيس[42]. ففي سبعينيات القرن العشرين، وعندما كان الكونغرس يخفّض النفقات على البرامج المحلّيّة ومعوناتٍ خارجيّة أخرى، كانت مخصّصات إسرائيل تفوق ما حدّده الرئيس بنسبة 8.7 بالمئة[43].

ومنذ نهاية الحرب الباردة، انخفضت المساعدات العسكريّة والاقتصاديّة الخارجيّة، ولكن المعونة المخصَّصة لإسرائيل استمرّت بالارتفاع. وكان من شأن احتلال العراق عام 2003 أن يبدّل ميزان النفقات ككل. ومنذ ثمانينيات القرن

الماضي، حصلت كل من إسرائيل ومصر على 3 مليارات دولار على الأقل سنوياً، أي أكثر من 40 بالمئة من كل المعونة الأميركيّة الخارجيّة، ووُزِّعت نسبة 60 بالمئة المتبقّية على الدول المئتين الأخرى في العالم[44]. ونظراً للتعداد السكاني في مصر الذي يفوق بأشواطٍ عدد سكان إسرائيل، تكون حصّة الفرد المصري من هذه المعونة الأميركيّة 52 دولاراً مقابل 14.000 دولار للإسرائيلي الواحد. ويبلغ دخل الفرد في مصر 1.470 دولاراً مقابل 16.710 دولارات لدخل الفرد في إسرائيل؛ وتحتل مصر المرتبة 118 في المداخيل الفرديّة، بينما تأتي إسرائيل في المرتبة 37 (مدخول مرتفع)[45]. وهكذا، تدحض هذه الأرقام الأسطورة السائدة بين الشعب الأميركي بأن المعونات الخارجيّة تذهب للدول الأكثر فقراً. والمعونة المخصَّصة لمصر والمرتبطة بمشاريع محدَّدة هي سلاحٌ استراتيجي يساعد على ضمان استمراريّة *السلام البارد* بين مصر وإسرائيل، إضافةً إلى قيام مصر بدعم السياسات الأميركيّة في المنطقة. وممّا لا ريب فيه أن المعونة المخصَّصة لإسرائيل تنطوي على هدفٍ إستراتيجي، ولكن قيمة المعونة وطريقة تقديمها تُثبت نجاح الجهود الضاغطة على مدى عقودٍ من الزمن.

في تسعينيات القرن الماضي، كانت المعونة الأميركيّة لإسرائيل في السنة 3 مليارات دولار على الأقل، 1.2 مليار دولار منها معونة اقتصاديّة و1.8 مليار دولار هبات عسكريّة[46]. وتفوق هذه القيمة المعونة المقدَّمة للمنطقة الأفريقيّة الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، وأميركا اللاتينيّة، ومنطقة الكاريبي مجتمعةً. وتستفيد إسرائيل أيضاً من عددٍ من الترتيبات الخاصة. فهي تحصل على

المعونة الأميركيّة في بداية كل سنة ماليّة دفعةً واحدة، ويتمّ إيداع المبلغ في المصرف المركزي الفدرالي مباشَرةً مع فائدةٍ سنويّة تبلغ 8 بالمئة. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تحظى بهذا الامتياز الخاص، في حين أن دولاً أخرى تحصل على مخصّصاتها فصليّاً، وتقوم الحكومة الأميركيّة بمراقبتها بعناية. وهذا الامتياز هو نتيجة مبادرةٍ لعضوَي مجلس الشيوخ السيناتور **دانيال إينوي** (ديموقراطي عن ولاية هاواي) والسيناتور **بوب كاستن** الإبن (جمهوري عن ولاية ويسكونسن) قاما بها في ثمانينيات القرن الماضي. وإسرائيل محميّةٌ أيضاً من أي تخفيضات مستقبليّة محتمَلة وفقاً لتعديل كرانستن (**ألن كرانستن**، ديموقراطي عن ولاية كاليفورنيا) حيث توازي المعونة الاقتصاديّة لإسرائيل على الأقل ديونها السنويّة المتوجّبة عليها للولايات المتحدة. ولا تنعم أي دولة أخرى بهذه الضمانات. وبخلاف القوانين التي ترعى النفقات المخصَّصة لدولٍ أخرى على صورة معونات، لا يوجد هناك أيضاً أي قيود خاصة لكيفيّة قيام إسرائيل بإنفاق المال. وتتّخذ الولايات المتحدة أيضاً ترتيبات للتعاون مع إسرائيل في مجال تطوير الأبحاث.

وفيما يسدّد السعوديّون، وحكومات أخرى تستمدّ ثراءها من مبيعات النفط ثمن مبيعات الأسلحة نقداً، وهو أمرٌ يلقى معارضة شديدة في مجلسَي النواب والشيوخ، تُسدَّد قيمة المشتريات الإسرائيليّة من الودائع الإسرائيليّة المستثمَرة في المصرف المركزي الفدرالي الأميركي والتي يموّلها البنتاغون. وفي العقد الأخير من القرن الماضي، اقترح الكونغرس أيضاً منح إسرائيل 10 مليارات دولار على صورة ضمانات قروض موزَّعة على خمس سنوات بالتساوي. وعندما حاول الرئيس جورج بوش تأجيل الصفقة بهدف الضغط على حكومة

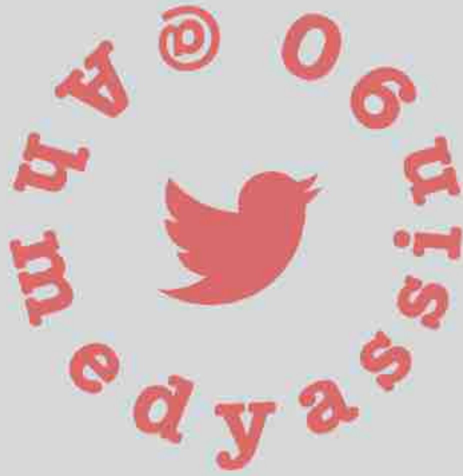
شامير للتفاوض حول الأراضي المحتلّة والتوصّل إلى تسوية مع الفلسطينيّين، أحبط الكونغرس المحاولة وحثّه على إتمام الصفقة. ولم يُضطر الكونغرس إلى إرجاء الضمانات لأربعة أشهرٍ إلا بسبب حق استعمال الفيتو الرئاسي، وسرى مفعول الضمانات في العام 1992 شرط ألا يتمّ استخدام الأموال في الضفة الغربيّة وقطاع غزة. ولن تكون الحكومات الإسرائيليّة مُلزَمة - وهي المدركة لما تتمتع به من تأييد كامل في الكونغرس - بالتوصل إلى تفاهمٍ مع رؤساء الولايات المتحدة الذين قد يرغبون بتبديل السياسات المتعلّقةً بإسرائيل والفلسطينيّين.

وعندما كان الكونغرس يدعو إلى تخفيضاتٍ ماليّة، لحظت ميزانيّة العام 2003 هِباتٍ عسكريّة لإسرائيل بقيمة مليار دولار، وضمانات قروض بقيمة 9 مليارات دولار على مدى أربع سنوات. وفاقت هذه القيمة الطلب الإسرائيلي الذي كان 8 مليارات دولار، ولكن الهبات العسكريّة كانت أقل من القيمة التي طلبتها إسرائيل والبالغة 4 مليارات دولار.

وكنتيجة مباشَرة لدعم الكونغرس، بلغ إجمالي المعونات الأميركيّة لإسرائيل بين عامَي 1948 و2001 أكثر من 91 مليار دولار، وقُدِّرت المعونة الماليّة الإجماليّة في العام 2003 بحوالى 1.8 تريليون دولار، ومن ضمنها أفضليّات خاصة وتكاليف غير مباشَرة[47]. ولا تضمّ هذه المبالغ الإعفاءات الضريبيّة الممنوحة لدى شراء سندات إسرائيليّة، أو إعفاء المنظمات التي ترسل المساعدات لإسرائيل من الضرائب. وتعتبر إسرائيل المتلقّي الأكبر الوحيد للمعونة الخارجيّة الأميركيّة منذ الحرب العالميّة الثانية، ويعود الفضل في ذلك،

إلى حدٍّ كبير، إلى النجاحات التي حقّقتها قوى الضغط الموالية لإسرائيل.

لقد استفادت إسرائيل أيضاً من دعم الكونغرس المثير للاشمئزاز لمواقفها المرتبطة بإعلان القدس عاصمةً للدولة، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينيّة ومنظماتٍ ومؤيّدين فلسطينيّين آخرين إرهابيّين، بالإضافة إلى مجموعةٍ كبيرة من المواقف الأخرى التي لم تقتصر على إسرائيل والفلسطينيّين فحسب، بل شملت أيضاً العالم العربي ككل. فعلى سبيل المثال، صادق الكونغرس بأكثريّةٍ ساحقة (407: 9) في العام 2004 على خطة شارون الأحاديّة للانسحاب من قطاع غزة. وبجرّة قلمٍ واحدة، تخلّى الكونغرس عن سياسةٍ قديمة دامت عقوداً من الزمن تؤيّد تسويةً للنزاع العربي الإسرائيلي قائمة على القرار الدولي رقم 242 الصادر في العام 1967، وعلى اتفاق أوسلو الذي وُقِّع عام 1993. ويجب على كل الرؤساء أخذ الحقائق المرّة المتمثّلة بوجود دعمٍ موالٍ لإسرائيل في الكونغرس بعين الاعتبار لدى تقييم أو وضع سياسةٍ خارجيّة مرتبطة بالمنطقة.


@Ahmedyassin90

الفصل الثامن المشهد الأول: إدارة فورد

بلغ الرئيس فورد منصب الرئاسة وبحوزته تاريخ من الولاء لإسرائيل لم يرتكب فيه أي أخطاء. وبسبب خبرته الطويلة في شؤون الحكومة الوطنيّة، وإلمامه الشخصي بشؤون العديد من أعضاء الكونغرس، كان لفورد الأفضليّة في التعاطي مع الضغوطات التي كان يمارسها المجلسان التشريعيّان والشعب. ويبدو أن فورد وضع أهميّة خاصة على العلاقات الشخصيّة. وكما تُظهر المستندات، فقد كان فورد بارعاً في التعاطي مع الكونغرس حيث كان يشعر أنه في منزله، ولكنه أولى كيسنجر مهمّة القيادة في شؤون السياسة الخارجيّة، وكان بمثابة مساعدٍ له. وأطلق كيسنجر العنان لبراعاته الفائقة في الشؤون الدبلوماسيّة. وخلال سنته الأولى في الحكم، ناقش فورد وجهات نظر صانعي الآراء البارزين حول الشرق الأوسط، والتقى شخصيّاً بناطقين محافظين وموالين لإسرائيل، ومنهم **إرفينغ كريستول** (معلّق محافظ ومدافع عن إسرائيل)؛ والسفير السابق وقاضي المحكمة العليا، **أرثر غولدبرغ**؛ ورئيس مؤسسة أميركا للموسيقى، **آر واسرمن**؛ والسيناتور السابق **وليام فولبرايت**؛ والمساعدان السابقان لوزراء الخارجيّة، **جورج دبليو بول وأوجين روستوو**[1]. وكما توحي هذه القائمة، فقد كان فورد مهتمّاً بجمع الآراء و"الأفكار الجديدة"[2]، ولكن أيّاً من هؤلاء، باستثناء جورج بول وفولبرايت، لا يمكن وصفه بالمحايد أو الموالي للعرب في مسائل متعلّقة بالشرق الأوسط. حتى أن روستوو كتب عن خشيته من أن يكون فورد يفكّر بالسلام مقابل العودة إلى حدود العام 1967. وأوصى روستوو بألاّ يكون هناك

انسحابُ إسرائيلي إلاّ بعد بلوغ تسوية سلميّة[3]. وبعد لقائه فورد، أخذ كريستول على عاتقه أمر التوصية بعددٍ من الأشخاص لتولّي مناصب في الإدارة.

وخارج الأوساط الحكوميّة، لعب الصناعي ماكس فيشر، وهو الصديق القديم لفورد من ميتشيغن، دوراً هاماً في مسائل متعلّقة بإسرائيل. فمنذ العام 1974 وحتى كانون الأول/ديسمبر 1967، التقى فورد فيشر أكثر من عشر مرات وتحدّث معه على الهاتف بشكلٍ دوري. وبالإضافة إلى ذلك، التقى فيشر الذي يُعتبَر منارةً للحزب الجمهوري مسؤولين رئيسيّين في البيت الأبيض[4]. وعُرِف فيشر بكونه مؤتَمَن *على أسرار العديد من الرؤساء*[5].

وعلى الصعيد المحلي، كان فورد ومقدّمو النصح له يستشيرون فيشر بأمور منظمات اليهود الأميركيّين، وكان فيشر يوصي فورد بلقاء أفرادٍ معيَّنين، ويقترح أسماء الأشخاص الذين يجب دعوتهم إلى الحفلات الرسميّة في البيت الأبيض التي تشارك بها إسرائيل. وكانت السفارة الإسرائيليّة تقدّم توصياتٍ مماثلة[6].

وانطلاقاً من دوره المميَّز، لعب فيشر دور الوسيط بين قادة حزب العمل الإسرائيلي والبيت الأبيض. وكونه مؤيّداً قويّاً لحزب العمل، لم يشجّع فيشر إقامة اتصالاتٍ مباشَرة مع المنظمات الموالية لليّكود، وعصبة الدفاع اليهوديّة المتطرّفة. وتساءل عمّا إذا كان يجب على نائب الرئيس **نلسون روكفيلير** حضور مؤتمرٍ للمنظمة الصهيونيّة في أميركا (ZOA) التي اتخذت موقفاً متشدّداً موالياً لليّكود. وطُلب بالتالي من روكفيلر حضور المؤتمر لتشجيع

منحى أكثر ليونةً للمنظمة[7]. وإبّان إدارة ريغن في ولايته الثانية وإدارة بوش، تمّ التخلّي عن معارضة الليكود، وأقام الحزب الجمهوري تحالفاتٍ تعاونيّة مع هذا الحزب.

واستخدم فورد أيضاً مساعي فيشر الحميدة لتوجيه الرسائل سرّاً إلى إسرائيل. وقبل رحلة فيشر إلى إسرائيل في صيف العام 1976، اقترح عليه مجلس الأمن القومي أن يُعيد طمأنة الإسرائيليّين حيال سياسات فورد، وإبقائهم مطّلعين على الرأي العام في الولايات المتحدة. وأراد مجلس الأمن القومي من فيشر:

> إعادة طمأنة الإسرائيليّين بأنه لن يكون هناك أي تبدّل في سياستنا الأساسيّة. ويمكنه أيضاً التوضيح لهم بأن الإسرائيليّين قد يشوّهون صورتهم في هذا البلد إذا جعلوا من أحداثٍ ثانويّة قضايا كبيرة، سيّما وأن هناك نسبةً كبيرة من الشعب والكونغرس يعتبرون محاولة إيجاد وسيلة للتعاطي مع الفلسطينيّين دون التفريط بأمن إسرائيل أمراً ضروريّاً[8].

ولدى عودته، تحدّث فيشر إلى فورد وسكوكروفت عن معارضته القويّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة، ولمقاطعة العرب، ولقرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونيّة والعنصرية، ولأي زيارات يقوم بها مسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينيّة إلى الولايات المتحدة. وحثّ أيضاً على زيادة رزمة المعونة لإسرائيل[9]. ونظراً للجهود التي بذلها، وصف فورد فيشر بأنه "سفير غير رسمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل"[10].

ومن جهةٍ ثانية، كان دور فيشر البارز يؤدّي إلى مواقف سلبيّة. فبعد قيام

فيشر وعددٍ من اليهود الأميركيّين الآخرين بالاحتجاج علناً على بيع طائرات لمصر في العام 1976، تذمّر السفير **جورج فلدمن** من الأمر. وانطلاقاً من اعتقاده الراسخ بأن الاحتجاج كان مضلِّلاً، أوصى فلدمن البيت الأبيض بوجوب "تذكير ماكس فيشر بأننا مررنا بأوقاتٍ صعبة جداً لانتزاع مصر من قبضة السوفيات وأننا نقوم بهذا الأمر لمصلحة إسرائيل..."[11]. ومُدركاً أنه لن يكون من المناسب قيام فورد بتوبيخ فيشر، اقترح فلدمن تولّي أحد المسؤولين في وزارة الدفاع هذه المهمّة.

ونظراً لعلاقاته الوثيقة مع المنظمات الصهيونيّة وأفرادٍ من اليهود الأميركيّين، تفاجأ فورد بشدّة معارضة القوى الموالية لإسرائيل في الكونغرس ومنظمات اليهود الأميركيّين *لإعادة الطمأنة* التي أبلغها إلى المعنيّين بالسياسة الأميركيّة المتَّبَعة في الشرق الأوسط. وبالرغم من الغالبيّة الديموقراطيّة في مجلسَي النواب والشيوخ، فقد تقاطع تأييد الكونغرس لإسرائيل مع تأييد الموالين لها بحيث إن فورد لم يكن قادراً على الدوام على صدّ هذه المعارضة لسياساته المرتبطة بالنزاع العربي الإسرائيلي أو بقضيّة قبرص، على حدٍّ سواء.

ومنذ البدء، كان البيت الأبيض إبّان رئاسة فورد يتلقّى دفقاً منتظماً من الرسائل والاتصالات حول مجموعةٍ واسعة من المسائل التي تثير اهتمام إسرائيل واليهود الأميركيّين. وركّزت حملتان كبيرتان بواسطة الرسائل على وضع السوفيات واليهود السوريّين، وتناولت حملاتٌ أخرى زيادة المعونة العسكريّة الخارجيّة الأميركيّة لإسرائيل[12]. واحتجّت منظمات اليهود الأميركيّين أيضاً على بيع الأسلحة لأي دولةٍ عربيّة، وإن لم تكن تشكّل خطراً على

إسرائيل[13].

وقُدِّمت اعتراضاتٌ مماثلة ضد منظمة التحرير الفلسطينيّة، وضد إقامة أي اتصالٍ بها. وانهمرت الرسائل المعارِضة لزيارة عرفات إلى الأمم المتحدة عام 1974، ولفتح مكتبٍ للمنظمة في واشنطن عام 1976. وأكّد البيت الأبيض بشكلٍ ثابت على أن أيّاً من فورد أو وزير الخارجيّة كيسنجر لن يتعاطى مع المنظمة ما دامت لا تعترف بحق *إسرائيل بالوجود*[14].

وأصبحت العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينيّة مادةً سياسيّة مُحرقة عندما أُجلي الأميركيّون عن لبنان في صيف العام 1976 إثر اغتيال السفير الأميركي **فرانسيس ميلوي** الابن، وقد ادّعت واشنطن عدم مشاركة مجموعاتٍ مرتبطة بالمنظمة بعمليّة الاغتيال. وبعد تقييم مختلف خيارات الإجلاء بعناية، اختير الطريق البحري كونه الأقل خطورة[15]. ولكن الأمر كان يتطلّب مساعدة منظمة التحرير الفلسطينيّة التي كانت تتحكّم آنذاك بالأمن في بيروت الغربيّة. وكانت المنظمة توّاقة لتقديم المساعدة، ولكن لم يتمّ الاعتراف بفضلها بحماية أرواح الأميركيّين كما كانت تأمل. فخوفاً من ردّة فعلٍ اللوبي الصهيوني، قامت واشنطن بكل ما أمكنها للتقليل من أهميّة المشاركة الفلسطينيّة، ولم تُطرِ علناً على المساعدة التي قدّمتها. وطُلب من **رون نيس** عدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينيّة بصفةٍ خاصة، والإجابة إذا ما سُئل عن ضمانات السلامة التي قدّمتها المنظمة (ولدى الاضطرار فقط) بالتالي:

> حصلنا على هذه الضمانات من فرقاء ثالثين بمن فيهم الفلسطينيّين. وفي ما يتعلّق بما إذا كانت ملاحظات الرئيس تعزّز موقع منظمة التحرير الفلسطينيّة، أودّ القول بأنه عليكم

النظر إلى هذه العمليّة من منطلَقٍ إنساني بحت في ظل وضعٍ خطرٍ على الأرض[16].

وكان معسكَر فورد خائفاً حتى من هذا الحدّ الأدنى من الاتصال بالمنظمة في لبنان لدرجة أنه أعدّ تنصّلاً كاملاً من الأمر في حملة العام 1976 الانتخابيّة، إضافةً إلى اللازمة التي كانت تُكرَّر في أغلب الأحيان والمتمثّلة "بعدم التطرّق إلى مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة والتفاوض معها ما لم تعترف المنظمة بوجود دولة إسرائيل، وتقبل بالقرارَين 242 و338... وهذه هي سياستنا الثابتة"[17].

ولكن ردات الفعل السلبيّة الصادرة عن الكونغرس كانت أكثر ضرراً لفورد ولمحاولات كيسنجر تغيير اتجاه السياسة الخارجيّة. وفسّرت إسرائيل مرحلة إعادة الطمأنة بأنها محاولة غير مستتِرة كلّيّاً لإجبارها على تقديم تنازلاتٍ للعرب تجدها غير مقبولة. وعبّرت إسرائيل عن استيائها المعروف جيّداً من البيت الأبيض من خلال سفارتها في واشنطن، وجماعات اليهود الأميركيّين الضاغطة التي سارعت إلى ممارسة ضغطٍ سياسي محلّي. وفي مرحلةٍ مُبكرة من ولاية فورد الرئاسيّة، وجّه 71 سيناتوراً رسالةً إليه تعبّر عن معارضتهم لمنظمة التحرير الفلسطينيّة ولوجودها المتزايد في الأمم المتحدة. ووجّه فورد رسائل شخصيّة إلى كلٍّ من الموقّعين، مؤكّداً على استمرار معارضة الولايات المتحدة وجود المنظمة في الأمم المتحدة[18].

وفي صيف العام 1975، وفي إطار ردٍّ "ملائم على مبادرة لجنة الشؤون العامة الإسرائيليّة الأميركيّة"[19]، نشر 76 سيناتوراً (75 بالمئة من مجلس

الشيوخ) رسالةً شديدة اللهجة لصالح المعونة لإسرائيل. وأيّد هذه الرسالة أعضاء في الكونغرس ومسؤولون على المستوى المحلّي وعلى صعيد الولايات. واجتذبت الرسالة انتباه وسائل الإعلام، كما كان يؤمَل منها، وأصبحت عائقاً أمام تحسين العلاقات مع الحكومات العربيّة[20]. وكما في حالة الرسالة الأولى الصادرة عن مجلس الشيوخ، ردّ فورد على كلٍّ من الموقِّعين، ذاكراً شكراً شخصيّاً **لتشاك بيرسي** لما قدّمه من مساعدة في محاولات تعديل السياسة الأميركيّة حيال الشرق الأوسط[21].

وأثبتت رسائل مجلس الشيوخ هذه قدرة اللوبي الصهيوني على تسخير القوى على كافة مستويات الحكم المحلّي والوطني لصالح إسرائيل. وكان هناك أيضاً تحذيرٌ عام لفورد من قوّة اللوبي والنتائج السياسيّة الكارثيّة المحتمَلة لتهميشه. ويجب على كلّ الإدارات أخذ دعم الكونغرس لإسرائيل بعين الاعتبار. ومن شأن أي تحرّكات قد تفسَّر بأنها ضارّة بالمصالح الإسرائيليّة، أو أنها لصالح العرب، التسبّب بمعارضة صريحة ومدوّية. وهكذا، تفضّل معظم الإدارات والسياسيّين تجنّب الموافقة على لعب أي دورٍ في صنع السلام أو السياسة الخارجيّة قد تكون له آثارٌ سلبيّة على محاولات إعادة انتخابهم. وهذه التعبيرات العلنيّة عن تأييد إسرائيل حالت دون ظهور محاولات إدارة فورد إقناع إسرائيل بتقديم التنازلات الضروريّة لبلوغ تسويةٍ مع العرب. كما أعاقت أيضاً جهود إقناع الأنظمة العربيّة بأن واشنطن كانت صادقةً برغبتها باتّباع منحىً أكثر إنصافاً يمكن من خلاله التطرّق - إلى حدٍّ ما - إلى مطالبها الرئيسيّة[22]. وهذا مثالٌ واضح عن نجاح اللوبي الموالي لإسرائيل في حشد

دعمٍ سياسي محلّي كافٍ، ولا سيّما في الكونغرس، لاعتراض سبيل الاقتراحات السياسيّة الأميركيّة التي لا تخدم المصالح الإسرائيليّة.

ورداً على هذا التصعيد السياسي، عبّرت الحكومات العربيّة عن اهتمامها وتقديرها للمحاولات التي يقوم بها فورد بهدف تحسين العلاقات. ومن جهةٍ ثانية، لم تتمكّن تعابير الدعم هذه من معادلة التعاطف الشعبي والسياسي مع إسرائيل. كما أن الموقف الواضح الموالي لإسرائيل في الكونغرس لم يشجّع القادة العرب، حتى أولئك المتلهّفين للتقارب، على الاتكال على تأكيدات الولايات المتحدة بأنها ستلعب دور الوسيط المحايد.

السادات واتفاقات الانسحاب من سيناء

إن محاولات حمل السادات ومصر على الانضمام إلى الجانب الأميركي سلّطت الاضواء على هذه السياسات المتضاربة. وكما أوضح كيسنجر، كان يُراد بهذه الخطوات دعم الدور الأميركي في المنطقة دون الانتقاص من القوة الإسرائيليّة، أو ما إلتزمت به الولايات المتحدة حيالها.

> فقد كانت تهدف إلى تمكين الولايات المتحدة وإسرائيل من الاستمرار بمراقبة عمليّة التفاوض، وإبقاء التأثير السوفياتي في الشرق الأوسط بحدّه الأدنى، وتمكين السادات وقادة عرب معتدلين آخرين من السيطرة على الراديكاليّين [منظمة التحرير الفلسطينيّة، سوريا، والعراق]، والاستمرار بالعمل لبلوغ تسويةٍ سلميّة مع الاعتراف بإسرائيل وحقّها بالعيش في سلام[23].

وفي ربيع العام 1975، خشِي البيت الأبيض من حربٍ وشيكة في الشرق الأوسط تبدأها إسرائيل. ولم يعتبر كيسنجر أن حرباً مماثلة تخدم المصالح

الأميركيّة، وكان توّاقاً للاستمرار بالتحكّم بعمليّة السلام، وتجنّب أي مؤتمر دولي لا تكون فيه الكلمة الأولى والأخيرة للولايات المتحدة. واعتقد كيسنجر أن هذا التوجّه هو لصالح إسرائيل أيضاً[24]. وكان القادة الإسرائيليّون شكوكيّين، فقد رغبوا بتسوية ولكن وفقاً لشروطهم الخاصة. وكانت إسرائيل تعلم أن ميزان القوى هو لصالحها، وأن *تحكّمها* بقرارات الكونغرس سيحدّ من إمكانيّة دفعها إلى مواقف لا ترغب باتخاذها. وببساطة، لم يكن لإدارة فورد النفوذ السياسي، أو ربما الرغبة بالضغط على إسرائيل لقبول مطالبها، عِلماً أن النص الأميركي للأوبّرا لا يذكر دولةً فلسطينيّة أو أية مشاركة فلسطينيّة مباشَرة، في الواقع.

وهكذا، استمرّت معارضة الكونغرس لمصر والسادات حتى في ظل رغبةٍ واضحة للحكومة المصريّة بالخروج من دائرة النفوذ السوفياتي، وتبديل سياساتٍ طالما اعتمدتها حيال إسرائيل. وكان جزءُ من المخطّط الكبير لكيسنجر يتمثّل بانتزاع مصر من أحضان السوفيات، والبدء بعمليّة تدريجيّة تحت مراقبة الولايات المتحدة. وتعزّزت الروابط الأميركيّة المصريّة أكثر فأكثر بعد لقاءٍ شخصي بين السادات وفورد خلال رحلةٍ رئاسيّة إلى سالزبورغ في صيف العام 1975. وخُيِّب أمل إدارة فورد بالمعارضة الإسرائيلية للتسوية، ولكنها كانت تملك بعض النفوذ لإجبارها على ذلك.

وتلقّى الكونغرس والإعلام أداء فورد ببرودة. وعندما تكلّم المتحدّث باسم البيت الأبيض **كارل ألبرت** (ديموقراطي عن ولاية أوكلاهوما) دعماً لسياسات فورد حيال مصر، قام زميلٌ له في الكونغرس بشتمه[25].

وأصبحت العدائيّة العلنيّة للسادات والعرب مشكلةً عامة عندما زار

السادات الولايات المتحدة عام 1975. وتمّ تدبّر الرحلة لتأتي بعد توقيع اتفاق الانسحاب من سيناء، وهو نصرٌ أساسي للأهداف الأميركيّة في المنطقة ومجازفة سياسيّة كبيرة للسادات. وبسفره مع حاشيةٍ كبيرة لاستمالة الموقف الشعبي المصري، وصف السادات الزيارة بأنها مكسبٌ لمصر لأن تحالفها الجديد مع الولايات المتحدة سيؤدّي إلى منحها مساعدة ماليّة تخفّف من وطأة الضيق الاقتصادي الكارثي الذي تعاني منه. وكان البيت الأبيض متلهّفاً لاستقبال السادات بحرارة ولمعاملته باحترام. إن انتقادات الكونغرس والإعلام السلبيّة حيال الزيارة أقلقت البيت الأبيض إلى حدٍّ كبير. وأوجز السفير إيلتس المشكلة لرون نيسين كالتالي:

> ... كان السادات وما زال العنصر الأساسي لقلب الأوضاع في المنطقة، وتستحقّ زيارته إلى الولايات المتحدة أن تكون نصراً شخصيّاً وتقديراً لكونه رجل دولة. ولا يحتاج الإعلام الأميركي في أي حالٍ من الأحوال - كما أفترض - إلى حافزٍ للتركيز على شخص الرئيس والسيّدة السادات، وعلى نشاطاتهما. ونحن واثقون بأنهما سيحدثان أثراً كبيراً عالياً[26].

وأضاف إليتس قائلاً "إن العرب شعروا أن السادات خانهم، واعتبر السوريون والفلسطينيون، بصفة خاصة، الزيارة بمثابة *قمة الخيانة*. ولمعادلة وجهات النظر هذه، قام إليتس بحثّ نيسين على وصف الزيارة بأنها ليست فقط تقديراً للسادات، بل أيضاً لمصر كدولة.

وباقتراب موعد زيارة السادات، شرعت إدارة فورد بتطويق الأضرار. واقترح فورد إرسال نائب الرئيس نيلسن روكفيلر، الذي كان *مستاءً قليلاً* من دور البديل الذي يلعبه على الدوام، لمرافقة السادات في رحلته. ومعبّراً عن ازدرائه

لنائب الرئيس، قال كيسنجر بحماسة: "إن الأمر سيُفقد السادات صوابه لشدّة الإطراء"[27].

ولكن بالرغم من جهود البيت الأبيض، رُفض السادات علانيّةً من قِبَل محافظ نيويورك **أبراهام بيم** الذي اختار نيل حظوةٍ لدى الجمهور العريض من الناخبين اليهود بدلاً من تأييد مصالح السياسة الخارجيّة الأميركيّة. غير أن محافظ شيكاغو، **ريتشارد دالي**، الوفي لموالاته للحزب الديموقراطي مَنَح السادات الاستقبال الذي أنكرته عليه مدينة نيويورك[28].

ولدى قيامهم بجولة في الشرق الأوسط، تضايق بعض أعضاء الكونغرس من الحِيَل الإسرائيليّة.

> هناك بعض الاستياء من الأسلوب الدعائي الذي اعتُمد مع الوفد المفوَّض... فقد حصلنا على الانطباع الواضح بأن الإسرائيليّين يرغبون بحضورٍ أميركي في إسرائيل، سواء كان مدنياً أو عسكرياً؛ وهي خطوة نظر إليها أعضاءُ كثيرون بريَبة[29].

لقد بذل السادات قُصارى جهده لإقناع ممثّلي الكونغرس هؤلاء بتعديل مواقفهم المعادية للمصريّين. ودافع بشكلٍ مؤثّر متطرّقاً إلى السلام والتنسيق ما بين المصالح المصريّة والأميركيّة، ولكن دون ذِكر الفلسطينيّين. وخلال رحلته، التُقطت له صورٌ مع أعضاء الفريق المرافق ذوي المراتب الدنيا، ولعب دور المضيف اللبِق والمهذّب. وكانت ردّة فعل الكونغرس

> أن السادات قائدٌ عالمي أصيل ومستقيم وذو مكانة جليلة. فقد كانوا مطمئنّين لوجهات نظره الصريحة إذ عبّر عن رغبته بالسلام، وذلك بخلاف الأسلوب الدعائي الإسرائيلي المنمَّق بعناية، والهالة العسكريّة لتلك الدولة. ومع ذلك، أشك في أن

العديد منهم سيكونون صريحين في تقييمهم خوفاً من ردّة الفعل اليهوديّة لدى عودتهم إلى الوطن[30].

وهكذا كان. فبالرغم من أن بعض الممثّلين بدّلوا وجهات نظرهم حيال إسرائيل ومصر، لم تكن هذه التغييرات بادية في الكونغرس حيث بقيت معارضة التقرّب من مصر قويّة.

وبهدف الحثِّ على الموافقة على الاتفاق حول سيناء، التقى فورد نادي الأربعاء لمجلس الشيوخ (Senate Wednesday Club) الذي يضمّ الأعضاء الأساسيّين في الكونغرس[31]. وكان الاتفاق الثاني حول سيناء (1 أيلول/ سبتمبر 1975) تدبيراً معقَّداً لانسحاب الجنود الإسرائيليّين الجزئي من سيناء، وإقامة مناطق فاصلة، ومن ثمّ تثبيت نظام إنذار مُبكر في سيناء, وانتشار مدنيّين أميركيّين لا يزيد عددهم عن المئتين لمراقبة تنفيذ العمليّة[32]. وكانت ردّات الفعل على هذا الاتفاق وانتشار الموظفين الأميركيّين متفاوتة.

وبأسلوبه الفظ والغني بالصور والتعابير، قال **واين هايس** (ديموقراطي عن ولاية أوهايو) ما يلي:

... لا يمكنني التكهّن بما سيقوله أولئك الزائفون المخبولون [في الكابيتول هيل]. لا أظنّ أنه ستكون هناك ردّة فعل سيّئة حيال استخدام الموظفين المدنيّين. وإذا كان هناك أي انتقاد، فهو سيصمت في الكابيتول هيل بسبب التدخل الإسرائيلي. ولن تحصلوا على ردّة الفعل نفسها التي حصلتم عليها... في حالة المعونة لتركيا[33].

وبما أن اتفاق سيناء كان مسألةً سياسيّةً حسّاسة، قام البيت الأبيض

بتتبّع ردود الفعل الصادرة حياله، وبشكلٍ وثيق، وقارن بين أعداد التعليقات السلبيّة والإيجابيّة. ولم توقّع إسرائيل واللوبي الصهيوني على اتفاق سيناء إلا بعد موافقة الولايات المتحدة على مذكَّرة تفاهم أميركيّة إسرائيليّة تتعهّد من خلالها الولايات المتحدة بالاستجابة إلى "متطلّبات إسرائيل العسكريّة والاقتصاديّة، وتلك المرتبطة بالطاقة". وهكذا، كان لفورد جلسةُ قصيرة مع وفدٍ من قادة اليهود الأميركيّين بقيادة ماكس فيشر في البيت الأبيض، بتاريخ 8 أيلول/سبتمبر 1975. وكان عددُ من هؤلاء القادة قد أجروا اتصالاتٍ بالبيت الأبيض قبل أيامٍ من اللقاء، والتقى فيشر سرّاً بفورد وكيسنجر لوضع النص المرتبط بالحدث. وبالرغم من الاحتراس الشديد للّوبي الصهيوني حيال اتفاق سيناء، فقد تبادل أعضاؤه التهاني ما إن تمّ توقيع الاتفاق ومذكّرة التفاهم، وأغرقوا البيت الأبيض بالاتصالات الهاتفيّة، والسلكيّة، والرسائل[34]. وكونه مؤلَّفاً من سياسيّين، يُدرك اللوبي الصهيوني أنه بحاجةٍ ماسة إلى تقدير الشعب، ويسعى إلى كسب احترامه.

لكن وبالرغم من الجهود المُضنية التي تبذلها الإدارة لتحسين العلاقات مع مصر، فقد مرّر الكونغرس في ربيع العام 1976 قراراً يعارض مبيعات الأسلحة لمصر[35]. ولم تكن هناك محاولات لتعبئة العرب الأميركيّين قبل اتفاقات سيناء أو بعدها؛ فلم يكن ذلك جزءاً من المسرحيّة السياسيّة. لقد جعل المناخ السياسي القائم في الولايات المتحدة السادات عُرضةً للانتقاد في مصر ومختلف العالم العربي حيث عارض الكثيرون سياساته. وكما شرح سكوكروفت: "يتعرّض السادات لنيرانٍ كثيفة من العالم العربي. ويوفّر التأجيل

في الكونغرس للمنتقصين من قَدر السادات الذخيرة الحيّة للتعبير عن أن الاتفاق خسيس"[36].

وجعلت معارضة الكونغرس أيضاً من الصعب على فورد، ولا سيّما في عامٍ انتخابي، اتخاذ خطواتٍ لبلوغ تسويةٍ عن طريق المفاوضات لا تقوم فقط على المطالب الإسرائيليّة. ورفضت إسرائيل المُدركة تماماً لهذه الحقائق السياسيّة التوقيع على اتفاق سيناء (أو أي اتفاقات أخرى) حتى يمنح الكونغرس موافقته المرتبطة بموافقة إسرائيل و/أو اللوبي الصهيوني. وقد جعل هذا الأمر من إيجاد حلٍّ للنزاع العربي الإسرائيلي من خلال معاهدة سلام أمراً مستحيلاً. وتستمرّ الديناميّة نفسها حتى يومنا الحاضر.

لقد ركّز السيناتور فولبرايت على هذه المفارقة في كلمةٍ له في مؤسسة الشرق الأوسط بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 1975.

> ... يكمن مفتاح السلام في الشرق الأوسط في السياسة الداخليّة لهذا البلد. وما دام اللوبي الإسرائيلي يحتفظ بقدرته الاستثنائيّة على حشد الغالبيّات الكبيرة في الكونغرس، فإن المجلس التشريعي سيكون عاجزاً عن القيام بأي جهودٍ لتحقيق سلامٍ مرتكزٍ على القرار الدولي رقم 242[37].

وكان اللوبي الصهيوني حريصاً على التقليل من أهميّة تأثيره في الكونغرس. فقد وصف المصالح الإسرائيليّة والأميركيّة في العقود الستة الأخيرة بأنها قائمة على مجامَلةٍ متبادَلة. وإبّان إدارة فورد، فصّل المناصر الإسرائيلي الشهير، **نورمان بودوريتز**، هذا الموقف في رسالةٍ إلى أحد المعاونين في البيت الأبيض، وجاء فيها:

> وبالنسبة إلى الكونغرس، يمكنني القول لكم انطلاقاً من خبرةٍ شخصيّة دامت 25 عاماً في الكونغرس، أن تأييد دولة إسرائيل في كونغرس الولايات المتحدة ليس ناجماً عن أيّ ضغطٍ من أيّة مجموعة. فهو ناتجٌ عن قناعةٍ راسخة بأن استمرار إسرائيل ورفاهتها هما من مصالح الولايات المتحدة الطويلة الأمد، والتي تتوافق بالكامل مع المبادئ الأخلاقيّة والسياسيّة التي نؤيّدها وتمدّنا بأسباب الحياة كأمّة[38].

وبعد 11/9 وهيمنة المحافظين الجدد واليمين المسيحي على واشنطن، كان للاحتكام إلى الانتماءات الدينيّة أثرٌ خاص على العديد من السياسيّن والمدنيّين الأميركيّين.

لقد كانت مصر مستفيداً مالياً أساسيّاً من اتفاقات سيناء، ولكن ممانعة إسرائيل المشاركة في هذه الاتفاقات لم تحُل دون حصولها أيضاً على مكافأة اقتصاديّة. ففي الواقع، كان من المفترَض حصول إسرائيل على 2.3 مليار دولار كمعونةٍ أميركيّة في العام 1976، مقارنةً مع 700 مليون دولار لمصر. "كانت إسرائيل واثقة تماماً بحيث إنها أضافت هذه المعونة إلى ميزانيّتها قبل اتفاقات سيناء... وكانت قيمة 2.3 مليار دولار ضروريّةً مع اتفاقات سيناء أو بدونها"[39]. ومن ثمّ، حثّ أعضاء مجلس الشيوخ فورد على زيادة الحصص المخصَّصة لإسرائيل، لدرجة أن فورد سأل قائلاً: "دون قطعِ أي وعودٍ لكم أو تعهّدات، قولوا لي ما هو المبلغ الذي تريدونه في الواقع لـ... إسرائيل؟"[40]. فأجابوا: "320 مليون دولار". ولم يكن من المرجَّح أن يرفض فورد هذه الطلبات، ولا سيّما في عامٍ انتخابي. وقال أحد معاوني فورد إن "الإدارة لن تعرّض أمن إسرائيل للخطر من خلال التقشّف في الميزانيّة. فخلافنا الوحيد في الواقع، هو

حول مستويات الأمن التي تحتاجها إسرائيل، وما هي المساعدة المناسبة التي تؤمّن لإسرائيل حاجاتها"[41]. ولكن إسرائيل ومؤيّديها طالبوا بإلحاح بزيادة رزمة المعونات، وبأن تكون مساوية للمعونات التي تتلقاها كل الدول العربيّة، أو تفوقها.

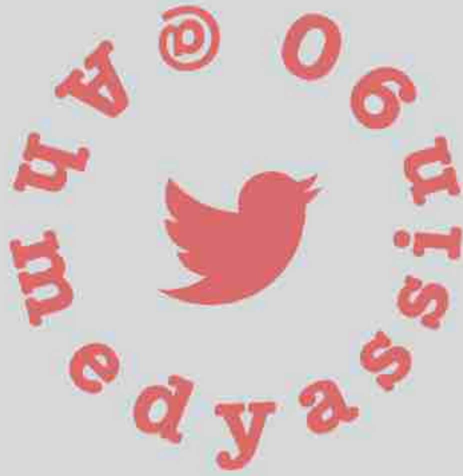
والمغنّيات الأساسيّات والمؤدّون النجوم يريدون دائماً أدواراً أفضل، وألحاناً أفضل، ومزيداً من الوقت على المسرح. وهناك منافسة مماثلة في عالم التبادلات الدبلوماسيّة. فاللوبي الصهيوني يتتبّع بعناية عدد المرات التي يُستقبَل فيها القادة العرب في واشنطن، ونوعيّة الاستقبال الذي يلقاه هؤلاء القادة، أو "زيارات الولايات" التي تنظَّم لهم، مطالبين بوقتٍ *مماثل* ومعامَلة مماثلة للقادة والزائرين الإسرائيليّين. وانطلاقاً من هذه المطالب، تأكّد فورد من أن يلقى إسحق رابين معاملةً ممتازة أثناء زيارته إلى واشنطن في آذار/مارس من العام 1976. وكان العشاء الذي أُقيم لرابين ودُعي إليه نخبة اليهود الأميركيّين مناسبةً *متألّقة*[42]. وتلا ذلك في أيار/مايو لقاءٌ غير مسبوق في البنتاغون لتبادل المعلومات مع قادة يهودٍ أميركيّين؛ وقد أصبحت هذه اللقاءات منذ ذلك الوقت أمراً مألوفاً.

وفي سنوات الانتخاب، يبذل مسؤولو البيت الأبيض جهوداً منسَّقة للبقاء على اتصالٍ بالناخبين والمنظمات الإثنية. وفي ظل حكم فورد، قام **وليام بارودي**، مساعد الرئيس لشؤون العلاقات العامة، بزيارةٍ مع أكبر المانحين اليهود إلى الحزب الجمهوري أثناء رحلةٍ إلى الغرب[43]. وكان فيشر مفيداً أيضاً في تقدير التأييد السياسي لفورد في انتخابات العام 1976.

وانطلاقاً من إدراكه للقدرة السياسيّة لليهود الأميركيّين، دعا البيت الأبيض 150 من قادة اليهود الأميركيّين للّقاءٍ بالرئيس فورد وزوجته في أيلول/سبتمبر من العام 1976. وخلال اللقاء، وبوجود فيشر، أكّد فورد على دعمه لإسرائيل وقيمة المعونة الموزَّعة على ميزانيّتَين والبالغة 4.3 مليار دولار (مُنح 40 بالمئة من إجمالي المعونة الإسرائيليّة منذ العام 1948 في ظل إدارة فورد)[44]. وكان نصف الزائرين قد حضروا قبل ذلك حلقة دراسيّة لمناقشة التكتيكات الانتخابيّة بهدف ضمان نسبة عالية من الاقتراع اليهودي لصالح فورد، وتحقيق انتصارٍ جمهوري في الانتخابات الرئاسيّة. وركّزت لجنة فورد اهتمامها على الولايات التي تضمّ مجموعاتٍ يهوديّة كبيرة من السكان، وحيث يمكن للناخبين اليهود إحداث فَرقٍ في الانتخابات. وسعت اللجنة أيضاً إلى تأييدٍ جماهيري من القادة الدينيّين ورجال الأعمال.

واستُخدم **ديفيد ليسي** لوضع إعلاناتٍ في الصحف اليهوديّة، وإعداد إجاباتٍ عن أسئلة قد تلقى اهتمام اليهود الأميركيّين، وتدبّر لقاءاتٍ بين فورد و*صانعي الانطباعات* الرئيسيّين، وتنظيم مؤتمرٍ صحافي كبير يمكن للرئيس من خلاله التركيز على مسائل تُهمّ الجالية[45]. وشجّع فيشر اللقاءات مع القادة اليهود في المدن ذات الثقل اليهودي الانتخابي، أو التي كان فيها الفارق في الأصوات هامشيّاً في انتخابات العام 1972. وانطلاقاً من أن معظم اليهود الأميركيّين يضعون إسرائيل في أولى اهتماماتهم، تدرّب فورد على التأكيد على أن "الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلاتٍ من جانبٍ واحد"[46]. ولكن حملة كارتر اتّبعت أداء فورد حيال أزمة قبرص وحملة مقاطعة

العرب، لتهميش الرئيس وإحباط مناوراته. وكما يُظهر الفصل التالي، يُثبت *الإنتاج* الرئيسي لحملة المقاطعة التي استهدفت العرب كيف أن جماعات الضغط تؤثّر في السياسة الخارجيّة وفي الحصيلة السياسيّة.


@Ahmedyassin90

الفصل التاسعنتاجُ رئيسي:
حملة مقاطعة العرب

من الضروري العودة قليلاً إلى التاريخ لفهم حملة المقاطعة التي استهدفت العرب وتأثيراتها. فقد بدأت جامعة الدول العربيّة مقاطعة المنتجات الصناعيّة اليهوديّة في فلسطين في أواخر العام 1945 كجزءٍ من النضال العربي القومي ضد المسعى الصهيوني لتأسيس دولة يهوديّة مستقلّة في فلسطين. وحاولت المقاطعة الأساسيّة منع الدول العربيّة من استيراد منتجات المصنّعين اليهود في فلسطين. وفي العام 1951، وبعد إقامة دولة إسرائيل والخسائر التي نجمت عن حرب العام 1948، حدثت المقاطعة الثانية التي أثنت فرقاءً ثالثين عن المساهمة في الاقتصاد الإسرائيلي. وحاولت المقاطعة الثانية الاعتماد على وسائل اقتصاديّة قانونيّة مرتكزة على القانون الدولي للحدّ من النموّ الاقتصادي لدولةٍ عدوّة وإضعافه، وهي في هذه الحالة إسرائيل. وبالرغم من الهُدَن التي وُقِّعت في النهاية بين إسرائيل ودول المواجَهة العربيّة إثر حرب العام 1948، وذلك دون معاهدات سلامٍ رسميّة، كانت حالة الحرب ما تزال قائمة. وهكذا، ووفقاً للمقاطعة الثانية، كان من غير المشروع دخول أيٍّ من الدول العربيّة في تجارةٍ أو تبادلات اقتصاديّة مع إسرائيل. ومُنعت شركات الفريق الثالث التي كانت لها أعمال في إسرائيل من ممارسة التجارة مع الدول العربيّة أو إقامة مصانع إنتاجيّة فيها. واحتفظت الجامعة العربيّة في مكتبها المركزي الدائم في دمشق بما دُعيت لائحة سوداء لمقاطعة إسرائيل. وتتبّع هذا

المكتب تلك الشركات التي تُقيم علاقات تجاريّة مع إسرائيل، وأعلن عنها. وعُدِّلت شروط وقوانين المقاطعة، ووُسِّعت مراتٍ عديدة من قِبَل الجامعة العربيّة في سبعينيات القرن العشرين. أما التطبيق الحالي للمقاطعة فهو وقفٌ على كلّ دولةٍ عربيّة على حِدَة.

وجرى تطبيق المقاطعة عمليّاً كيفما اتفق. ونجحت المقاطعة جزئيّاً في الضغط على بعض الشركات والدول الأوروبيّة، ولا سيّما تلك القائمة في أوروبا الشرقيّة، للإحجام عن التبادلات الاقتصاديّة والأعمال مع إسرائيل. وكان تأثير المقاطعة في الولايات المتحدة معقَّداً، وقد شمل وضع لائحةٍ سوداء لم تُؤتِ ثمارها وطالت نجوم هوليود مثل **إليزابت تايلر** و**باربارا سترايسند**. حتى أن الممثل العربي عمر الشريف كان على اللائحة السوداء بسبب ظهوره مع سترايسند في فيلمٍ أنتجته هوليود. وأكّدت الحكومات العربيّة على أن المقاطعة كانت موجَّهة ضد إسرائيل، ولم تكن مطبَّقة ضد الأميركيّين أو اليهود في أماكن أخرى. وأثبتت التقارير حول المقاطعة هذا الرأي. وبين عامَي 1970 و1975، سُجِّل حوالى عشرين دعوةً للمقاطعة ذات طابع ديني أو إثني من أصل 50.000 دعوة[1]. وقامت دولٌ عربيّة أخرى، كسوريا مثلاً، باستثناء شركاتٍ معيَّنة من اللائحة السوداء إذا كانت تستثمر في سوريا[2]. أما المملكة العربيّة السعوديّة، وبالرغم من الطابع الديني لقيودها، فقد كانت تُقيم علاقات عمل مع شركاتٍ يهودية ورجال أعمال يهود. وهكذا، كان تأثير المقاطعة في الولايات المتحدة محدوداً.

ومن جهةٍ ثانية، حمل ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين

إسرائيل على التخوّف من أن تؤدّي زيادة النفوذ الاقتصادي العربي إلى جعل المقاطعة سلاحاً أكثر فعّاليّة. وقدّر مسؤولون أميركيّون الصادرات إلى العالم العربي بحوالى 3.3 مليار دولار عام 1974، أي حوالى ضعف القيمة المسجَّلة عام 1973 والبالغة 1.7 مليار دولار. وقدّروا بلوغ الصادرات حدّ الخمسة مليارات دولار عام 1975، و10 مليارات دولار عام 1980[3]. وفي الواقع، بلغت استثمارات أوبيك في الولايات المتحدة 5.5 مليار دولار عام 1975[4]. وكانت هذه الصادرات تمثّل ما بين 200.000 و350.000 وظيفة أميركيّة[5]. وكانت معظم الصادرات مرتبطة بالأعمال الاستشاريّة، والهندسة، والمقاولات. ونتيجةً لهذه الاستثمارات الكبيرة، كان هناك احتمالٌ واضح لقيام الحكومات العربيّة برفع مستوى ضغوطها على الشركات بهدف فضّ ارتباطاتها مع إسرائيل. وكان بإمكانها أيضاً تهديد الشركات بإقفال السوق العربي المزدهر أمامهم إذا واصلوا علاقاتهم مع إسرائيل.

وكان للحملة التي شُنَّت ضد المقاطعة العربيّة كل مواصفات الإنتاج الأوبّيرالي الكبير القائم على نجومٍ، ونصٍّ مسرحي، وموسيقى قويّة، ومخرجين، وكورس، وإدارة مسرح مدروسة. وبنصٍّ مسرحي مفصَّل وجدولٍ إنتاجي، أطلقت القوى الصهيونيّة الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة هجوماً على كافة المستويات ضد المقاطعة العربيّة وضد أي مشاركة للولايات المتحدة أو الأعمال الأميركيّة بها عام 1975. وجاء توقيت الحملة ليتزامن مع انتخابات العام 1976 الرئاسيّة، وبلغت حدّاً تصعيديّاً كاملاً في العام الانتخابي الحاسم. وبخلاف ذلك، لم يكن للقوى العربيّة وحلفائها في الولايات المتحدة أي

مخطَّط أو جدول أعمال، ولم تظهر على مسرح الأحداث بل اختارت الارتجال أينما ظهرت. وفي مواجهة مقاطعة العرب الاقتصادية لإسرائيل، استخدم اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط كل التقنيّات الموصوفة في الفصل الرابع، بما فيها الحملات بواسطة الرسائل، والزيارات الشخصيّة للمشرّعين والمسؤولين على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات، وجماعات الضغط المنظَّمة، والحملات الدعائيّة، والحملات الإعلاميّة المركَّزة، ومجموعة واسعة من التحرّكات التشريعيّة والقانونيّة لسنّ قوانين جديدة ضد أي مطاوعةٍ للمقاطعة. ونُسِّقت هذه التقنيات وطُوِّرت لتبلغ مستوى الإنتاج المحلّي والوطني.

وكان للحكومة الإسرائيليّة قوة محرّكة - وإن غير ظاهرة - للحملة المناهضة للمقاطعة في الولايات المتحدة. وأوجز مسؤولو الحكومة الأميركيّة موقف إسرائيل كالتالي:

> تعتبر إسرائيل التراخي حيال فرض المقاطعة عنصراً هاماً في عمليّة صنع السلام العربي الإسرائيلي. ويبدو أن مجموعةً من الأحداث - صعوبات اقتصاديّة محلّيّة، تباطؤ الاقتصاد العالمي، والبحبوحة المفاجئة في الأسواق العربيّة - قد اقنعت مسؤولين إسرائيليّين رفيعين بضرورة العمل على إضعاف المقاطعة. ويتركّز هذا الجهد على منع الشركات الأميركيّة من الاستجابة إلى المطالب المرتبطة بالمقاطعة... والمسؤولون الإسرائيليّون مُدركون للقانون الأميركي الرسمي المناهض للمقاطعة. وهم لا يبدون قلقِين من أن الجهود المبذولة لفرض تغييراتٍ على عمليّة تطبيق المقاطعة قد تتداخل مع العلاقات الأميركيّة العربيّة وبما سينجم عن ذلك من ضررٍ لاحق بجهود الوساطة الأميركيّة[6].

وهكذا، بدأت الجماعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة، وبالتزامن

مع توجيهات السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة، بمهاجمة المقاطعة العربيّة على المستويَين المحلّي والوطني عام 1975[7]. وكانت الحملة المناهضة للمقاطعة موجَّهة في الدرجة الأولى ضد المقاطعة الثانية والمطاوعة الأميركيّة لها[8]. ولا نبتغي هنا توفير معلوماتٍ كاملة عن الحملة ضد المقاطعة العربيّة؛ وقد شُنّ قسمٌ كبيرٌ منها عبر تشريعاتٍ مقترَحة لسنّ قوانين أكثر صرامة تحدّد مدى مطاوعة الأعمال الأميركيّة الخاصة. حتى أن نظرةً موجزة على الأداء، أو الحملة، تُظهر القدرة السياسيّة لحملات جماعات الضغط المنظَّمة. وسعت الحملة إلى الإعلان عن طبيعة المقاطعة العربيّة المعادية لإسرائيل وللساميّة - كما ادُّعي - وقد نجحت في سنّ قوانين جديدة ضد أي مطاوعة أميركيّة لها.

ومن خلال وسائل الإعلام، وحملات كتابة الرسائل، ولا سيّما التعديلات القانونيّة التي أجراها الكونغرس والمجالس التشريعيّة في الولايات، مارس منظّمو الحملات ضد المقاطعة ضغوطاً شخصيّة كبيرة على عددٍ كبيرٍ من المسؤولين المنتخَبين، بمن فيهم الرئيسَين فورد وكارتر.

وسُمع صدى النوتات الاستهلاليّة للحملة بعد قيام لجنة العلاقات الخارجيّة المنبثقة عن مجلس الشيوخ بإدراج أسماء أكثر من 1.500 مؤسسة أميركيّة على اللائحة السوداء في شباط/فبراير من العام 1975. وصُنِّفت اللائحة على أنها اللائحة السوداء الخاصة بالمملكة العربيّة السعوديّة، وليست لائحة الجامعة العربيّة. وفي الوقت نفسه، نشرت اللجنة أيضاً الشروط الطويلة التي ترعى المقاطعة. وفي غضون أسابيع، أطلق الحلف المناهض لتشويه السمعة (الذي أُسِّس عام 1913 بهدف مكافحة معاداة الساميّة في الولايات المتحدة

تحت مظلّة **بناي بريش**، وهي المنظمة اليهوديّة الأخويّة التي تأسست عام 1843/44) حملةً دعائيّة كبيرة للتعريف بالمقاطعة، وما دُعي من قِبَل الأعمال والمصارف الأميركيّة نموذج *الخضوع* للمقاطعة. وفي شهرَي حزيران/يونيو وتموز/يوليو، اتّهم الحلف المناهض لتشويه السمعة بشكل قانوني أعمالاً محدَّدة، مدّعياً أنها انتهكت القانون الذي يرعى الحقوق المدنيّة الأميركيّة من خلال مطاوعتها شروط المقاطعة. وإثر معلوماتٍ إضافيّة تتعلّق بمطاوعة أعمالٍ معيَّنة ودوائر فدراليّة للمقاطعة العربية، صعّد الحلف الحملة من خلال التقدّم بدعوى قضائيّة ضد مسؤولين حكوميّين معيَّنين.

وفيما لم يُبدِ الكونغرس اهتماماً كبيراً بالمقاطعة طوال العقدَين السابقَين (على سبيل المثال، لم تُذكَر المقاطعة في مجلس النواب إلا مرةً واحدة عام 1954، ومرةً واحدة في مجلس الشيوخ عام 1964)، فقد ازداد اهتمامه على ضوء الضغوط التي تمارسها المجموعات الموالية لإسرائيل ذات الاهتمامات الخاصة، والحملة الدعائيّة التي تناولت المقاطعة. وفي العام 1975، ذُكرت المقاطعة 46 مرّة، في حين أن السجل التابع للكونغرس أشار إلى المقاطعة أكثر من 70 مرّة عام 1976 وردت في ملاحظاتٍ لمجلسَي النواب والشيوخ، وفي مقالاتٍ/تعليقات لأعضاء في الكونغرس تضمّنها السجل. وكان هذا الأمر مدعاةً للشعور بالارتياح إذ يمكن لأعضاء مجلسَي النواب والشيوخ كسب تأييدٍ سياسي، وبالتالي الحصول على مِنحٍ ماليّة متزايدة من المنظمات الموالية للصهيونيّة والمؤيّدين؛ وليس عليهم كذلك الخوف من أي نقدٍ أو استنتاجات تصدر عن الناخبين، أو عن أولئك الأفراد، أو الجماعات القلائل الذين قد يعتبرون المقاطعة وسيلةً قانونيّة في النضال الفلسطيني للحصول على تقرير

المصير.

لقد قام الحلف المناهض لتشويه السمعة، ومنظمات صهيونيّة أخرى بتزويد الكونغرس بقائمةٍ بالشركات التي ادُّعي أنها طاوعت المقاطعة. ومن ثمّ دعا النواب إلى حظر الاستثمار الخارجي القائم على التمييز، ووصفوا المقاطعة بأنها معادية للساميّة. ودعم العديد من السياسيّين حملات الحلف ضد المقاطعة ومطاوعتها، حتى أنهم ذهبوا بعيداً مطالبين بوقف كل مبيعات الأسلحة للدول العربيّة ومراقبة أولئك الذين تربطهم بالشرق الأوسط مصالح[9]. وكنتيجة للضغوط خضعت اللجنة الفرعيّة لشؤون التجارة الدوليّة المنبثقة من مجلس النواب، وأطلقت جلسات سماع حول المقاطعة. وتقدّم كلٌّ من المؤتمر اليهودي الأميركي، والحلف المناهض لتشويه السمعة، واللجنة اليهوديّة الأميركيّة لشؤون المقاطعة العربيّة بشهادته أمام اللجنة، مُطالبين بقوانين أكثر تشدّداً لفرض تشريعاتٍ مناهضة للمقاطعة[10]. وباتت المسألة تهدّد بعواقب سياسيّة وخيمة.

وانطلاقاً من حدسه السياسي، حاول الرئيس فورد تهدئة الانّقاد المتنامي. وأعلن في مؤتمره الصحافي الذي عُقِد بتاريخ 26 شباط/فبراير من العام 1975 أن التمييز القائم على أسسٍ دينيّة وإثنيّة "مناقض للتقليد الأميركي ومعارض للمبادئ الأميركيّة". ولكن الحملة اكتسبت زخماً بازدياد الدعم الذي قدّمه الكونغرس. وبحلول العام 1976 الانتخابي، أصبحت مسألة المقاطعة موضوع جدالٍ شائع، وانضمّت أعدادٌ متزايدة من النواب والشيوخ إلى الكورس الداعي إلى تشريعاتٍ أكثر صرامةً لتجنّب مطاوعة أي جزءٍ من

المقاطعة، وحثّوا على تشريعٍ يعاقب الشركات أو الأفراد الذين يطاوعون المقاطعة.

لقد كانت إدارة فورد الجمهوريّة معارضة كلّيّاً لأي قوانين حازمة تنظّم مطاوعة الأعمال الأميركيّة للمقاطعة. وبالرغم من ورود معارضة إدارة فورد للمقاطعة في السجلات، إضافةً إلى معارضة التمييز القائم على أسسٍ دينيّة وعرقيّة وإثنيّة، فقد كانت الإدارة تعتقد بأن "المنحى الدبلوماسي... هو الوسيلة الأكثر فعّاليّة التي يجب اتّباعها"[11]. وفي الإفادة التي أدلى بها أمام اللجنة الفرعيّة لشؤون التجارة الدوليّة، ولجنة الشؤون الخارجيّة المنبثقة من مجلس النواب، أوجز **سيدني سوبر**، وهو مساعد الوزير لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، تأثير المقاطعة والسياسات الأميركيّة كالتالي:

> إننا نعلم، بشكلٍ عام، أن التجارة في حدّ ذاتها مع إسرائيل لا تنتهك أيّاً من قوانين تنظيم المقاطعة... وتدّخر الدول العربيّة طاقتها لتفسير قوانين المقاطعة التي لا تطبِّقها بشكلٍ متماثل. وهناك عددٌ من الشركات التي ترتبط بأعمالٍ في إسرائيل ودولٍ عربيّة... أريد إعادة التأكيد... على أننا عارضنا المقاطعة وسنستمرّ بذلك، وأننا سنستمر بمعارضة أي مساعٍ تمييزيّة تطال الشركات أو الأفراد الأميركيّين على أساسٍ ديني أو إثني... نحن على قناعةٍ تامّة بأن بلوغ السلام يقوم على إيجاد حلٍّ لمسألة المقاطعة[12].

وعارضت مجموعةٌ من الدوائر الحكوميّة، بما فيها مجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجيّة، ووزارة الماليّة، ووزارتي التجارة والعدل، قانوناً تقليديّاً ضد المقاطعة. وجاء في تقريرٍ للسي آي أيه أن المقاطعة لم تؤثّر في إسرائيل، ومن

غير المحتمَل أن تؤثّر فيها في المستقبل[13].

وشدّدت المذكرات الداخليّة للبيت الأبيض أيضاً على أنه "بالرغم من المزاعم التي تشير إلى العكس، فالمقاطعة غير مطبَّقة على أسسٍ دينيّة وإثنيّة في الإجمال"[14].

إن الخطوة الأكثر تعبيراً هي إدراك مستشاري البيت الأبيض "للجهود العربيّة لحرمان إسرائيل من الفوائد الاقتصاديّة للتجارة مع دولٍ ثالثة (وهو أمرٌ ليس مختلفاً، إلى حدٍّ ما، عن جهودنا المبذولة لعزل كوبا، وكوريا الشماليّة، وفييتنام، وكمبوديا اقتصاديّاً)"[15].

وكان التشعّب الاقتصادي لتشريعاتٍ إضافيّة من الاهتمامات الرئيسيّة الأخرى. فبالرغم من ارتفاع حجم التجارة الأميركيّة مع الكتلة العربيّة خلال سبعينيات القرن العشرين، كان بإمكان المصنّعين الأوروبيّين والآسيويّين إحلال بعض منتجاتهم مكان المنتجات الأميركيّة. وكان المسؤولون قلقين من:

> وجود إمكانيّةٍ قويّة لتحوّل العرب إلى مصادر أخرى للتزوّد بالسلع إذا شرعت الولايات المتحدة بمنع الشركات الأميركيّة من مطاوعة دعوات المقاطعة. وتفتقر الولايات المتحدة إلى الفعّاليّة لإجبار العرب على التراجع عن المقاطعة. ولا يعتمد العرب على الولايات المتحدة إلا في أمورٍ قليلة، بالرغم من أننا قد نكون مصدرهم المفضَّل للتزوّد بالعديد من السلع[16].

وعندما سعت إدارة فورد إلى تليين المواقف المناهضة للمقاطعة العربيّة، ازداد الضغط لصدور مزيدٍ من التشريعات. وقامت ولايات عديدة، ولا سيّما نيويورك وكاليفورنيا، بسنّ قوانين مضادة للمقاطعة. وفي أيلول/سبتمبر من

العام 1975، بلغت مشاريع القوانين المطروحة على الكونغرس 14 مشروعاً على الأقل، إضافةً إلى قرارين مقدَّمَين من الكونغرس. ووصف البيت الأبيض هذا الانقضاض التشريعي "بالمنحى المتطرّف للتعاطي مع المسألة"[17].

وحاولت إدارة فورد التعاطي مع هذه القضيّة التي تُظهر حساسيّةً مفرَطة على الصعيد السياسي من خلال الاحتكام إلى أفرادٍ من الكونغرس، ودعم مشاريع القوانين تلك التي بدت أقل ضرراً للمصالح الأميركيّة في العالم العربي[18]. وطُلب من طاقم البيت الأبيض دراسة هذه المسألة وتقديم توصيات.

وكما ذُكر سابقاً، كان الحلف المناهض لتشويه السمعة قد تقدّم بدعوى قضائيّة (حزيران/يونيو، تموز/يوليو) ضد العديد من المؤسسات الأميركيّة. وفي أيلول/سبتمبر، تقدّم بدعوى ضد **رودجرز "دوك" مورتون**، وزير التجارة. وجاء في هذه الدعوى أن مورتون وجّه دعواتٍ للمشاركة في مناقصات ترتكز على مبادئ المقاطعة، وتحمي الشركات التي طاوعتها. وطالب الحلف بقيام وزارة التجارة بإعلان أسماء كل الشركات التي طاوعت المقاطعة. وبالرغم من موافقة الوزارة على الإشارة إلى البنود الأميركيّة المناهضة للمقاطعة، فقد رفضت الكشف عن أسماءٍ معيَّنة استناداً إلى مبدأ الخصوصيّة. وتشير حالة مورتون إلى التأثير الدراماتيكي الذي تمارسه الدعاوى القضائيّة العامة. ودُعي مورتون في 12 أيلول/سبتمبر للشهادة أمام اللجنة الفرعيّة لشؤون المراقبة والتحقيق التابعة للجنة شؤون الولايات والتجارة الخارجيّة المنبثقة من مجلس النواب. وأوصى مستشارو البيت الأبيض بضرورة قيام مورتون بإعلام اللجنة بأن الرئيس كان قد أصدر أوامره لوزارة التجارة لتعديل قانون الإدارة

المتعلّق بالتصدير وفقاً للأسس التالية: منع الشركات الأميركيّة من مطاوعة دعوات المقاطعة التي كانت تمييزيّة، الطلب من المصدّرين الأميركيّين تقديم تقارير عن دعوات المقاطعة، طلب تقديم خدمات ذات صلة بالموضوع كقيام المصارف بتقديم تقارير عن مطاوعة المقاطعة. ولكن عندما رفض مورتون وضع نُسَخٍ عن تقارير شركاتٍ خاصة ترتبط بأعمال مع العالم العربي، شجبت الصحافة هذا الأمر بقوة، ودانته اللجنة الفرعيّة المنبثقة عن مجلس النواب بعشرة أصواتٍ مقابل خمسة، وذلك في 11 أيلول/سبتمبر[19]. وفي غضون أيام، تقدّم 25 عضواً ديموقراطيّاً في الكونغرس بدعوى قضائيّة ضد مورتون، ووزير الداخلية **توماس كليب** متّهيمن إيّاهما بإعاقة تنفيذ السياسات الأميركيّة المناهضة للمقاطعة. وفي مواجهة هذا الضغط المدبَّر، فُرض على مورتون التراجع عن موقفه. وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق على تقديم المستندات المطلوبة بموافقةٍ من البيت الأبيض.

ولدى تأدية أدوارٍ دراماتيكيّة، يكون للمغنّيات والمغنّين الأساسيّين عددٌ من الخيارات حول كيفيّة تأدية أدوارهم. وبصورةٍ مماثلة، كان لفورد عددٌ من الخيارات حول كيفيّة *تأدية* المسرحيّة المستمرّة. وكان كل احتمال ينطوي على وجهات نظرٍ محلّيّة مؤيّدة، أو معارضة وتأثيراتٍ دوليّة. وأعدّ مستشارو البيت الأبيض سيناريوهات مفصَّلة لكل احتمال، وارتكزت توصياتهم للرئيس على التأثيرات السياسيّة المحلّيّة إلى حدٍّ كبير. ونصّ أحد الاحتمالات على مطاوعة المطالب المقدَّمة في شأن الكشف الكامل عن المعلومات، وإلزام الشركات بتقديم تقارير عن أي مطاوعة. وكان من شأن هذا الأمر نزع فتيل خلافٍ

سياسي محتمَل، لا سيّما بين الكونغرس والبيت الأبيض، ولكنه طرح أيضاً مسائل *الغش* الذي قد تعتمده الشركات في وضع تقاريرها، وإجبار العالم العربي على التحوّل إلى مصادر أخرى لاستيراد السلع. واستلزمت خيارات أخرى الاستمرار في ضمان خصوصيّة وسرّيّة التقارير، أو الكشف فقط عن معلوماتٍ متعلّقة بشركاتٍ محدَّدة للجان الكونغرس. وقد اقتُرح التشديد على عمليّة وضع التقارير. وهذه التوجهات التي لاقت قبولاً في أوساط الأعمال الأميركيّة لم تفِ بمطالب الكونغرس، كما خشي البيت الأبيض من أن يقوم الكونغرس بتسريب مواد سرّيّة للرأي العام. واقتُرح أيضاً وجوب قيام وزارة التجارة بمنع أي مطاوعةٍ لدعوات المقاطعة، مع وجوب الاحتفاظ بسرّيّة أسماء بعض الشركات التي تلقّت دعواتٍ للمقاطعة. وكان هذا الخيار لحظر أي مطاوعة "ما تريده بالفعل المجموعات الخاصة المعنيّة"[20]. ومن جهةٍ ثانية، كانت التأثيرات السلبيّة المحتمَلة لهذا الخيار هامة،

- بما أن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك قوانين معارضة للمقاطعة العربيّة، حتى أن الشركات الأجنبيّة لن تكون في المبدأ خاضعة لقيودٍ مماثلة لجهة التعاون الكامل مع دعوات المقاطعة العربيّة.
- قد تفسّر دولٌ عربيّة الأمر بأنه تبدّلٌ في السياسة الخارجيّة الأميركيّة ممّا قد يعرّض للخطر بلوغ تسويةٍ سلميّة في الشرق الأوسط.
- قد يكون من الصعب جداً اكتشاف مطاوعة دعواتٍ سرّيّة للمقاطعة العربيّة[21].

وفي النهاية، تمكّن فورد من التوصية "بحظرٍ يحدّ من دعوات المقاطعة المرتكزة على اعتباراتٍ إثنيّة أو دينيّة"[22]. وبالرغم من أن هذا الخيار لم يكن يُرضي كلّيّاً الجماعات الموالية لإسرائيل، إلا إنه كان الحل الذي أوصي به. كما

أوصي أيضاً بعقد لقاءٍ على أعلى المستويات يضمّ وزير الخارجيّة كيسنجر، وبرنت سكوكروفت، وبوب أوكلي، وغيرهم، لوضع استراتيجيّةٍ لتنفيذ القرارات وكيفيّة الترويج للتغييرات أمام الكونغرس، والمواطنين الأميركيّين، والدول العربيّة، وإسرائيل. وفي ردة فعلٍ على الحملة المتعاظمة، أعلن الرئيس فورد في 20 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1975 عن توجيهاتٍ جديدة في ثلاث صفحات تشدّد على تنفيذ القوانين التنظيميّة المعمول بها[23].

ويمكن إيجاز السياسة التنفيذيّة بالتالي:

- إنهاء التشجيع التجاري وفقاً للمواد المذكورة في بنود المقاطعة.
- الترويج لمعارضة الولايات المتحدة للمقاطعة.
- الطلب من الشركات تقديم تقاريرٍ بالإجابات عن دعوات المقاطعة.
- منع المصدّرين من مطاوعة الدعوات التمييزيّة على أساس العرق، واللون، والدين، والجنس، والجنسيّة الأصليّة.
- إعلام الشركات الأميركيّة بأن رفض التعاطي مع فريقٍ آخر بسبب دعوات المقاطعة قد يقتضي ضمناً اللجوء إلى القوانين التي تحمي التجارة.
- اتخاذ إجراءاتٍ مباشَرة ضد شركة **بتشل** (وهي إحدى الشركات العالميّة الكبرى في ميدان الهندسة والبناء وإدارة المشاريع، ومركزها الولايات المتحدة، وترتبط بأعمالٍ كثيرة في العالم العربي)، وقيام مجلس إدارة البنك المركزي الفدرالي بإعلام المصارف بالسياسات الأميركيّة المناهضة للمقاطعة[24].

وفيما استسلم فورد للعديد من مطالب الحملات، زادت القوى المناهضة للمقاطعة من حدّة مطالبها. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الحلف المناهض لتشويه السمعة الإجراءات "خطوةً إيجابيّة مرحَّباً بها"، ولكنها "فشلت في إحكام قبضتها على كافة عمليات المقاطعة العربيّة ضد إسرائيل

في الولايات المتحدة"[25].

وكما يسعى المنتجون إلى جعل مبيعات البطاقات وحجم الحاضرين في حدّهما الأقصى من خلال افتتاح مسرحيّاتٍ أوبّيراليّة في أوقاتٍ ملائمة من السنة، تسعى جماعات الضغط أيضاً إلى رفع مستوى تأثيرها إلى الحدّ الأقصى. وقد تمّ اختيار توقيت إطلاق الحملة المناهضة للمقاطعة لممارسة أقصى ضغطٍ ممكن على السياسيّين قبل عام الانتخابات الرئاسيّة. وأملاً في كسب مزيدٍ من التأييد والدعم المالي للحملات، وقّع العديد من أعضاء الكونغرس وسياسيّون آخرون على التشريعات المناهضة للمقاطعة. وبدعمهم الحملة، حصلوا على دعمٍ مالي وشعبي كبير من الجماعات والأفراد الموالين للصهيونيّة في الولايات المتحدة دون أن يجازفوا بالمستوى السياسي. وهكذا، كانت إدارة فورد في موقفٍ سياسي حرِج إلى أقصى الحدود. وطالب من يرتبطون بمصالح دوليّة واقتصاديّة بمعالجة مسألة المقاطعة بهدوءٍ ورويّة، ومحاولة الترويج - وراء الكواليس - لتغييراتٍ في السياسات العربيّة. ولكن هذا الاعتدال اعتُبر من قِبَل قسمٍ كبير من الناخبين خضوعاً للضغط العربي والمصالح النفطيّة.

وباقتراب العام الانتخابي، ازداد الكورس المناهض للمقاطعة العربيّة حجماً وحدّةً. ورفعت إسرائيل أيضاً من حدّة حملتها ضد المقاطعة بدعمٍ كامل من جماعات الضغط المحلّيّة في الولايات المتحدة. وكان صانعو السياسة الأميركيّون يعلمون أن المسؤولين الإسرائيليّين مُدركون للتشريعات الأميركيّة الرسميّة المناهضة للمقاطعة، ولكنهم لم يكونوا قلقين في الواقع "من أن الجهود

المبذولة لفرض تغييراتٍ على مطاوعة دعوات المقاطعة قد تتداخل مع العلاقات الأميركيّية العربيّة مع ما ينتج من ضررٍ على صعيد جهود الوساطة الأميركيّة"[26].

وخوفاً من ردود فعلٍ سياسيّة محتمَلة، وضع مستشارو فورد المسألة على رأس جدول أعمال أوّل اجتماعٍ لمجلس الوزراء في العام 1976. واستهلّ **شمولتز** الاجتماع بموجزٍ عن مختلف الإجراءات التي اتُخذت في هذا المجال، وعلّق كيسنجر على التأثيرات المحتمَلة على الصعيد الدولي ولا سيّما في ما يتعلّق بالشرق الأوسط. وشدّد كيسنجر على أن الولايات المتحدة تعتمد المقاطعة ضد كوبا، وكوريا، وفييتنام الشماليّة، وضد روسيا والصين بشكلٍ انتقائي. وتساءل عمّا قد يحدث إذا مرّرت بريطانيا العظمى قانوناً ضد المقاطعة الأميركيّة لبلدانٍ ثالثة، قائلاً إن هذه الإجراءات قد تُلحق ضرراً فادحاً في العلاقات الأميركيّة مع المملكة العربيّة السعوديّة[27]. واختتم فورد المناقشة مشيراً إلى حراجة الموقف الذي سيلي مباشرةً الإخلال "بذاك التوازن الدقيق المطلوب لحماية المصالح المختلفة للولايات المتحدة"[28].

لقد واصل المستشارون تقديم توصياتٍ تتعلّق بمشاريع القوانين الرئيسيّة في مجلسَي النواب والشيوخ، وقد أخذوا الأمور السابقة بعين الاعتبار. وباختصار، فقد دعا تعديل **ستيفنسن** (مشروع قانون مجلس الشيوخ) إلى الإعلان عن التقارير الصادرة بعد سنّ مشروع القانون الداعي إلى قيام وزير التجارة بوضع أنظمةٍ تمنع الأعمال الأميركيّة من "رفض القيام بأعمالٍ مع أي مؤسسة محلّيّة... بهدف فرض تطبيق ممارسةٍ تجاريّة تقييديّة"، ولكن مع بعض

الاستثناءات في ما يتعلّق بالمصارف. وبخلاف ذلك، أشار مشروع قانون **بينغهام - روزنثال** (مجلس النواب) بصفةٍ خاصة إلى إسرائيل، في حين أن مشروع القانون البديل المقترَح الذي طرحه المؤتمر اليهودي يشير أيضاً إلى إسرائيل[29]. وبعد بحثٍ مُضنٍ، ونقاشٍ، ولقاءات أجراها مسؤولو وزارة الماليّة مع عددٍ من أعضاء مجلسَي النواب والشيوخ، نُصح الرئيس بالتأكيد على معارضته تشريعاتٍ إضافيّة بسبب الضرر المحتمَل الذي قد يلحق بالمصالح الأميركيّة الواسعة. ومع ذلك، فقد أشاروا إلى ما يلي:

> بما أنه من غير المحتمَل التمكّن من اعتراض مجلس الشيوخ، ونظراً للقوة الدافعة التي شُكِّلت، يجب علينا إيضاح وجهات نظرنا آملين بدفن التعديلات في مجلس النواب أو التخلّي عنها في المؤتمر.
>
> وإذا فشلت هذه الاستراتيجيّة، قد يكون على الرئيس الاختيار بين رفض أو قبول نسخةٍ معدَّلة عن مشروع القرار. ولم يكن هناك أي اتفاقٍ حول التوصية الواجب تقديمها للرئيس في هذا الظرف؛ بالرغم من وجود اتفاقٍ يقضي بوجوب اتّباع الإدارة في الوقت الحاضر منحىً متشدّداً على أمل أن تنتفي الضرورة لهذا الخيار[30].

وفي محاولاتٍ عقيمة لإخفاء الغضب، التقى مسؤولو ارتباط في البيت الأبيض والجالية اليهوديّة قادةً يهود، ورفعوا تقريراً بأن التسوية ممكنة. وقد قال ديفيد ليسي في معرض إشارته إلى العواقب السياسيّة الهامة للحملة المناهضة للمقاطعة وعلاقة فورد بالجمهور اليهودي الناخب:

> هناك شعورٌ متنامٍ لدى عيّنة واسعة من قيادة الجالية اليهوديّة بوجود خلافٍ كبيرٍ وحديث بين الإدارة والجالية. ومن الواضح

أن الإدارة هي *الفائزة*. ومن غير المرجّح أن يُعتبَر السعي إلى بلوغ تسويةٍ حول مشروع قانون ستيفنسن دلالة ضعفٍ من قِبَلنا بل تعبيراً عن اهتمامنا بالموضوع.
وكما قلنا، هناك توقعاتٌ متزايدة لدعمٍ هام يلقاه الرئيس من الجالية اليهوديّة. وأنتم مُدركونَ تماماً لمعنى هذا الأمر. فمن الواضح أننا غير قادرين على حلّ مشاكلنا المرتبطة بكل المسائل التي هي مدار قلق الجالية واهتمامها، ولكن هناك فرصة للقيام بعملٍ بسيط وغير متعارض مع السياسة الأساسيّة للإدارة[31].

وأُعلم فورد بعواقب هذه المسألة على حملته من قِبَل سكوكروفت وسيدمن، اللذين قدّما وصفاً مفصَّلاً لوجهات نظرٍ مؤيّدة أو معارضة لمختلف مشاريع القوانين الوشيكة، فقد ذكرا أن العرب قد يعتبرون "موافقة الإدارة على أي تشريعاتٍ إضافيّة تتناول المقاطعة العربيّة تغيّراً في موقف الإدارة واستجابةً للّوبي الإسرائيلي"[32]. ودعمت وزارة التجارة، والمكتب الاستشاري، ووزارة الخارجيّة، خيار تعديل معارضة تشريعاتٍ إضافيّة من خلال العمل مع أعضاء أساسيّين في الكونغرس على مشروع قانون معدَّل. وفي ما دُعي الخيار 1، دعمت وزارتا الماليّة والعمل، و**كانن**، و**مارش**، و**فريدرسدورف**، و**سكوكروفت**، و**سيدمن**، السياسة التالية:

الاحتفاظ بالموقف المشار إليه في البيان الصادر في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، ومعارضة كل التشريعات الإضافيّة بقوة كونها غير ضروريّة وغير منتجة، ولكن عدم الإشارة إلى معارضة أي تشريعاتٍ إضافيّة ممّا يفسح المجال أمام إمكانيّة بلوغ تسويةٍ في وقتٍ لاحق إن لم تتطوّر معارضة كافية ضد التشريعات[33].

وبالرغم من اتّباعه أسلوب عدم *التدخل*، اهتمّ فورد بالمسألة بشكلٍ مباشَر

ووقّع شخصيّاً على دعمه للخيار 1.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها إدارة فورد لإرضاء جماعات الضغط المحلّيّة، لم يكن من المفاجئ أن تصبح مسألة المقاطعة نقطة نزاعٍ بين فورد وكارتر في حملة العام 1976 الانتخابيّة. وملاحظاً نقاط الضعف السياسي في مواقف فورد حيال هذه المسألة، دعم كارتر الحملة المناهضة للمقاطعة ووبّخ فورد لفشله في الاستجابة لضوابط تشريعيّة أكثر صرامة. وفي آب/أغسطس، رجّح القائد العمّالي **جورج ميني** كفّة وضع تشريعاتٍ إضافيّة، وأشارت مواقف الكونغرس من البيت الأبيض إلى معارضة شديدة لمواقف الإدارة[34]. وقد اتخذ ميني موقفه بالرغم من واقع أن وظائف العديد من الأميركيّين، بمن فيهم أعضاء الاتحاد، مرتبطةٌ مباشَرةً بالتجارة مع العرب.

ولدى إضافة التشريعات المناهضة للمقاطعة إلى قانون الإدارة المتعلّق بالتصدير، كان **دوك مورغان** محط الأنظار ثانيةً، وحذّر من أنه غير قادر على "التأجيل مدةً أطول"[35]. وكانت الاستراتيجيّة الأساسيّة للبيت الأبيض تقوم على حمل المؤتمر الضريبي على تأجيل البحث في صيغة الغرامة الضريبيّة **لريبكوف** إلى ما بعد يوم العمل في أيلول/سبتمبر، أو إلى تاريخٍ أبعد من ذلك، إذا فشل هذا التكتيك، وذلك بعد إحالة قانون التصدير إلى لجنة الطاقة الذريّة المشترَكة نظراً لارتباط مشروع القانون بهذا الموضوع[36]. وكانت الإدارة مُدركةً تماماً "لما تتضمّنه السياسة الخارجيّة من تأييدٍ ناشط *لوضع تشريعات* و... مخاطر عدم المعارضة، والدعم الهادئ بقدر ما تكون مسائل السياسة الخارجيّة معنيّة"[37]. وبالرغم من ذلك، واصلت الإدارة، وبشكلٍ علني، الدفاع

عن معارضتها لأي تشريعاتٍ إضافيّة مرتبطةٍ بالمقاطعة، مفكّرةً مليّاً، وبشكلٍ ضمني، "بموقفٍ بديل غير معارض لتعديل ستيفنسن المعدَّل"[38].

وفيما كان المسؤولون المعنيّون بمسائل السياسة الخارجيّة مثل كيسنجر يؤيّدون معارضة أي تشريعاتٍ مناهضة للمقاطعة، كان أولئك المعنيّون بالسياسة المحلّيّة وإعادة الانتخاب داعمين لنسخةٍ معدَّلة من القانون المقترَح، ومعتبرين مشروع قانون ستيفنسن الأقل ضرراً. وباختصار، حاول مستشارو البيت الأبيض التقليل من النتائج السياسيّة السلبيّة من خلال وضع سياسةٍ يمكن أن يبدو الدور الذي يلعبه فورد من خلالها إيجابيّاً. وانطلاقاً من هذا الهدف، اقترحوا أنه بإمكان الرئيس التّوصل إلى تسوية وذلك بنشر أسماء الشركات المُدرَجة في قائمة الشركات التي قد تكون طاوعت المقاطعة، ومن شأن هذا الأمر تهدئة اللوبي الصهيوني واليهودي مؤقّتاً على الأقل[39].

وفي مواجهة المعارضة السياسيّة التي لا تكلّ ولا تلين، أُجبرت إدارة فورد على تبديل موقفها. وبتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1976، أصدر فورد أمراً لمورتون بتسليم المعلومات المتعلّقة بالمقاطعة وبالأعمال الأميركيّة المعنيّة للكونغرس[40]. كما أعلن نيسين أن فورد وقّع منذ مدّة قانون الإصلاح الضريبي،

> على أن يخسر مصدر الدخل الخارجي الذي يمكن عزوه إلى نشاطٍ مرتبطٍ بالمقاطعة الفوائد الضريبيّة المرتبطة بالضريبة الخارجيّة، والمؤسسات المحلّيّة للمبيعات الدوليّة، وإمكانيّة تأجيل الضريبة المتوجِّبة للولايات المتحدة على مصدر الدخل الخارجي.

> ووضعت هذه الإجراءات حدّاً للتمييز الخارجي ضد الشركات والمواطنين الأميركيّين على أساس الدين، والجنسيّة الأصليّة، والعرق، واللون، والجنس. إن الإفشاء العلني للتقارير المتعلّقة بالمقاطعة من شأنه تعزيز السياسة المتَّبعة ضد مقاطعة العرب لإسرائيل دون تعريض مصالحنا الحيويّة في الشرق الأوسط للخطر[41].

ومن الواضح أن الضغط السياسي المحلّي قد أجبر الإدارة الجمهوريّة على التراجع عن موقفها المرتبط بالتشريعات، والخضوع للحملة المناهضة للمقاطعة. ومن جهةٍ ثانية، استمرّت الحملة المناهضة للمقاطعة بزخم وبقيت مسألة انتخابيّة متفجّرة. لقد شعر كارتر بالضعف السياسي لإدارة فورد في هذه المسألة، فاستخدم معارضته المقاطعة العربيّة لغايةٍ سياسيّة. وانطلاقاً ممّا أُعلن أنه "تناغمٌ بين النسختَين"، تطرّق فورد وكارتر إلى المسألة في كلماتٍ ومناظراتٍ رئاسيّة. وبالرغم من وصف كارتر لفورد بأنه "تغلّب على نفسه في مسألة المقاطعة"[42]، دافع فورد عن سجلّه ونُصح بالرّد على تساؤلاتٍ حول المقاطعة بالطريقة التالية:

> ... دعوني أقدّم لكم بعض الوقائع عن هذه المسألة. أولاً، إن ما يُدعى مقاطعة عربيّة دامت حوالى خمسةٍ وعشرين عاماً. وقد عارضتُها منذ نشوئها... وعارض كل الرؤساء، ديمقراطيّين كانوا أم جمهوريّين، المقاطعة منذ العام 1952. ولكن كل الرؤساء... أحجموا عن إطلاق الوعود المتهوّرة... حول المسألة.

ولم يقم خمسة رؤساء أميركيّين بهذا الأمر لأنهم:

> - علموا بأن المقاطعة كانت غير فعّالة.
> - ثانياً، لأنهم علموا بأن المساعي التشريعيّة ضد المقاطعة لن

تتمكّن أبداً من إلغاء المقاطعة، كما وأنها ستغيظ العرب دون وجود ضرورةٍ لذلك، وتدفعهم إلى فرض عقوباتٍ اقتصاديّة أكثر تطرّفاً وربما أكثر فعّاليّةً ضد إسرائيل.
دعوني أعود إلى موقف السيد كارتر لبرهة... فهو قد هدّد بحربٍ اقتصاديّة ضد الدول العربيّة إذا أعادت فرض مقاطعة نفطيّة. وهو الآن يهدّدهم ثانيةً. وإن مرشّحاً يقوم بهذا الأمر سيجد أنه من الصعوبة بمكان التصرف كوسيطٍ نزيه، إذا ما أُعيد انتخابه رئيساً، وحمل الفريقَين على بلوغ سلامٍ دائم[43].
وأضافت وزارة الماليّة الحجج التالية:
- الطريقة الوحيدة لإنهاء المقاطعة هي التطرّق إلى أسبابها الكامنة... وتعود جذور المقاطعة إلى النزاع بين إسرائيل والدول العربيّة، لذا فإن الوسيلة الأَضمن لإنهائها هي وضع حدٍّ للنزاع الأساسي.
- نجحت المساعي الدبلوماسيّة والاقتصاديّة للإدارة في الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة اتّبعت سياسةً عادلة...
- لا يجب علينا كذلك نسيان الدور الذي لعبه أصدقاؤنا الرئيسيون في المنطقة. فإيران تزوّد إسرائيل بستين بالمئة من حاجاتها النفطيّة. وكانت المملكة العربيّة السعوديّة راسخةً في وجه الشيوعيّة في المنطقة. إن إعلان حربٍ اقتصاديّة أميركيّة على هذه الدول - كما هدّد كارتر - سيتسبّب بضررٍ هائل لمصالح كلٍّ من إسرائيل والولايات المتحدة[44].

وبالرغم من أن البعض قد يرغبون بمناقشة ادّعاءات الموضوعيّة الأميركيّة في ما يتعلّق بالنزاع العربي الإسرائيلي، فإن الحجج المرتبطة بتاريخ المقاطعة العربيّة وتأثيرها جديرةٌ بالمناقشة. وبالفعل، فقد ثبتت صحّة التحذيرات التي

وجهها فورد لكارتر.

فعندما بات رئيساً، وجد كارتر نفسه يلعب الدور الذي لعبه سلفه. وبالرغم من أن كارتر كان قد استخدم الحملة المناهضة للمقاطعة لمصلحته السياسيّة الخاصة، فقد وجد نفسه في الموقف نفسه لدى تسلّمه مقاليد الحكم. واستمرّت الحملة المناهضة للمقاطعة بالتصاعد، مما أدّى إلى إجراءاتٍ قانونيّة إضافيّة. وجاء دور إدارة كارتر "لتجنّب خطوةٍ غير ملائمة في... الدبلوماسيّة المتَّبَعة حيال الشرق الأوسط، وعدم إلحاق الضرر بنشاطات الأعمال الأميركيّة الشرعيّة في الخارج"[45].

وعندما أدرك فريق البيت الأبيض أن النزاع كان في الأساس "بين تأييد المبدأ المناهض للائحة السوداء، ومخاطر ردّة فعلٍ عدائيّة وخسارة الأعمال في العالم العربي"[46]، جادل بعض المستشارين، ولا سيّما وسطاء البيت الأبيض وأولئك المقرَّبون من جالية اليهود الأميركيّين، قائلين إنه يُفترَض بكارتر قضاء وقته مُطلقاً الوعود المؤيّدة لتشريعاتٍ متعلّقة بالمقاطعة. ومركّزاً على التناقضات بين المصالح الاقتصاديّة الأميركيّة والاهتمامات المحلّيّة،

> أخبر الكورس الرئيس بأنه وإدارته مسجَّلون كمؤيّدين للتشريعات المرتبطة بالمقاطعة التي تمنع الشركات الأميركيّة من مطاوعة اللائحة السوداء العربيّة التي تضمّ أسماء شركاتٍ أميركيّة أخرى... وفي الواقع، تحمل هذه المشكلة في طيّاتها نزاعاً بين تأييد المبدأ المناهض للائحة السوداء، ومخاطر ردّة فعلٍ عدائيّة، وخسارة الأعمال في العالم العربي. وبعد بياناتك الصادرة خلال الحملة بصفةٍ خاصة، لا نعتقد بأن إدارتك يمكن أن تكون أقرب إلى هذه المسألة منها إلى طاولة الأعمال

المستديرة[47].

لقد اتخذ قادة الجالية اليهودية نفس الموقف، وجادل بعضهم بأسلوبٍ أكثر مَكراً قائلين إن الحملة كانت "شأناً أميركيّاً"، وإنهم لم يكونوا "يسعون إلى تشريعاتٍ معادية للعرب"[48].

وفي النهاية، تمّ التوصل إلى تسوية ليس عبر البيت الأبيض أو الكونغرس، بل من خلال لقاءاتٍ مباشَرة بين مجموعةٍ من شركات الأعمال الرئيسيّة المشترَكة (بما فيها إكسون، وجنرال إلكتريك، وجنرال موتورز، وغيرها) وبين منظماتٍ رئيسيّة مؤيّدة للصهيونيّة (الحلف المناهض لتشويه السمعة، واللجنة اليهوديّة الأميركيّة، والمؤتمر اليهودي الأميركي). ونتج عن لقاء الطاولة المستديرة إدخال تعديلاتٍ محدودة على تشريعاتٍ مقترَحة، وأسلوب مصادَق عليه، ويهدفان إلى:

- منع التمييز الديني والإثني.
- منع الشركات الأميركيّة من رفض القيام بأعمالٍ مع الدول التي تشملها المقاطعة في حالة ارتباطها بأعمالٍ مع دولةٍ ثالثة.
- منع الشركات الأميركيّة من فرض مقاطعة خارجيّة.
- منع الشركات الأميركيّة من الاستجابة لدعوات المقاطعة.
- تمكين الجانبَين من إعلان انتصارٍ من نوعٍ رديء.

وفي أيار/مايو 1977، صادق كارتر على التسوية انطلاقاً من توصيات إيزنستات.

> إنني مسرورٌ بالإعلان عن بلوغ اتفاقٍ بين الحلف المناهض لتشويه السمعة، واللجنة اليهوديّة الأميركيّة، والمؤتمر اليهودي الأميركي، وبين لقاء الأعمال حول أسلوبٍ تشريعي لمشروع

القرار المناهض للمقاطعة الأجنبيّة يقوم مجلس الشيوخ بإعادة النظر به، إنني أستطيع التوصية بشدّة ليوافق الكونغرس على ذلك الأسلوب... ومن وجهة نظري، فإن أحد مظاهر الاتفاق الأكثر أرضاءً هو التوازن المعقول الذي يُقيمه بين الحاجة إلى ضوابط ماسّة لتأثير المقاطعات الأجنبيّة غير المرغوب فيها على الأميركيّين، والحاجة إلى السماح باستمرار علاقات الأعمال الأميركيّة بالدول المشاركة بهذه المقاطعات[49].

ولكن لهيب القضيّة لم يخمد. فمع مزيدٍ من التشريعات، حوّل مؤيّدو مناهضة المقاطعة انتباههم إلى مراقبة القوانين الجديدة وتنظيمها. وواصلت إدارة كارتر تمسّكها بهذه المسائل المعقَّدة حتى العام 1978.

وكانت الأصوات العربيّة في هذه الأوبّرا المطوَّلة مسموعةً فقط خارج المسرح. وجرت الحملة المناهضة للمقاطعة في أجواءٍ خالية كلّيّاً من أي معلومات مرتبطة بالعوامل التاريخيّة أو القانونيّة القائمة والكامنة وراء المقاطعة، أو بأسباب حدوثها المستمر. وكانت الأنظمة العربيّة، ولا سيّما المملكة العربيّة السعوديّة، مُدركةً تماماً للمشاكل التي تواجه الأعمال الأميركيّة. وفي لقاءٍ مع السفير السعودي أُشير إلى المقاطعة بأنها "من المسائل الأكثر إغضاباً"[50].

ولم توقف الدول العربيّة التجارة والأعمال مع الولايات المتحدة حتى في مواجهة الأنظمة الأميركيّة الصارمة والمعارضة الشعبيّة للمقاطعة. وفي الواقع، فقد أبدت الدول العربيّة رغبةً ببلوغ تسويةٍ تحافظ على الروابط الاقتصاديّة، بالرغم من أن بعض الأعمال العربيّة الجديدة، ولا سيّما في المملكة العربيّة السعوديّة، انتقلت إلى اليابان[51]. ولكن بتفضيلهم إقامة اتصالاتٍ هادئة وراء

الكواليس مع مسؤولين رفيعين أو رجال أعمال، لم يكن للسعوديّين أو لأي دولةٍ عربيّة أخرى غنيّة بالنفط ردّات فعل علنيّة وناشطة على الحملة المناهضة للمقاطعة. وهي لم تشنّ كذلك حملات إعلاميّة كبيرة لمواجهة المزاعم الموالية للصهيونيّة المناهضة للمقاطعة، أو لاغتنام فرصة تزويد الشعب الأميركي بمعلوماتٍ عن القضيّة الفلسطينيّة وأسباب المقاطعة. وقد يعكس عدم الردّ العربي افتقار الأنظمة العربيّة، ولا سيّما الملَكيات المحافظة والأنظمة الغنيّة بالنفط، إلى الإجماع حول مسألة المقاطعة وكيفيّة تطبيقها.

ولكن الانتقادات الأقوى التي تفسّر الموقف العربي من المقاطعة لم تصدر عن قادةٍ عرب بل عن مسؤولين أميركيّين. فقد صدرت تصريحاتٌ قويّة ضد تشريعاتٍ أكثر تشدّداً من **وليام سايمن**، وزير الماليّة، بالتزامن مع تأييدٍ إسرائيلي لهذه التشريعات، وبالقوة نفسها[52]. وفي الرسالة التي وجّهها السفير الأميركي السابق إلى مصر، **ريتشارد نوتل**، للنيويورك تايمز، والبيان الذي صدر عن وزير الخارجيّة **سايروس آر. فانس** أمام اللجنة الفرعيّة الماليّة الدوليّة المنبثقة عن لجنة الشؤون المصرفيّة والإسكانيّة والمدينيّة (1977)، تطرّق كلاهما إلى المسألة وإن من منظور المصالح الأميركيّة. ونشر أمين حلمي الثاني، وهو مراقبٌ دائم للأمم المتحدة وجامعة الدول العربيّة، في ناشونال جورنال عرضاً تحليليّاً مشابهاً عن المقاطعة واصفاً إيّاها بأنها "وسيلةٌ سلميّة للدفاع عن النفس"[53]. ومع ذلك، لم يكن لهذه البيانات تأثيرٌ فعلي على الشعب الأميركي بشكل عام أو على القوى السياسيّة على المستويَين المحلي والوطني.

لقد منحت الحملة المناهضة للمقاطعة العرب فرصةً ممتازة لتثقيف الشعب الأميركي حول المظاهر القانونيّة للمقاطعة وشرعيّتها وفقاً للقانون الدولي، ولكنهم فشلوا في هذا الأمر. كما فشلوا أيضاً في لفت الانتباه إلى العلاقة بين الاقتصاد وحقوق الإنسان في سياق نضال الفلسطينيّين للحصول على حقوقهم الوطنيّة المرتبطة بحق تقرير المصير. وأغفلوا أخيراً فرصة لفت انتباه الناس إلى أوجه الشبه بين المقاطعات التي تمارسها الولايات المتحدة ضد دولٍ مثل كوبا او كوريا، وبين المقاطعة العربيّة لإسرائيل. كما وأن منظمة التحرير الفلسطينيّة أو الجماعات الأميركيّة المتعاطفة مع الفلسطينيّين لم تلفت الانتباه إلى المقاطعة كإحدى الوسائل (غير الناجحة) للتعبير عن استيائهم من إسرائيل. وكان العرب غير مرئيّين إلى حدٍّ كبير كشبح بانكو في مشهد المأدبة في نسخة فردي لأوبّرا ماكبث.

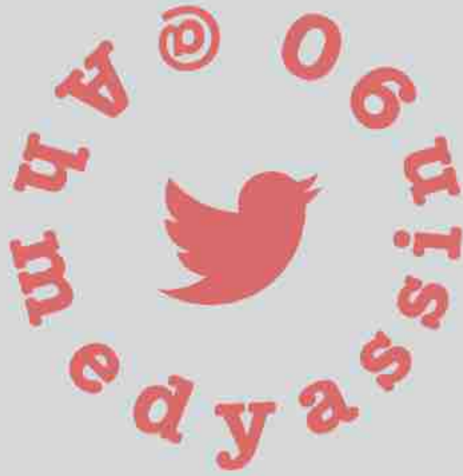
ولم يكن هناك أيضاً أي مضاعفاتٍ اقتصاديّة خطيرة. فقد استمرّ العرب، ولا سيّما الأنظمة العربيّة الغنيّة بالنفط، بإعادة تدوير دولاراتهم النفطيّة، عن طريق شراء البضائع الأميركيّة، والاستثمار في المصارف والشركات الأميركيّة. وبقيت العلاقات الاقتصاديّة العربيّة الأميركيّة صلبةً نسبيّاً - وودّيّة أيضاً - طوال عدّة عقودٍ تالية، حتى مع تعاظم الدعم الأميركي لإسرائيل والتدخّل العسكري في المنطقة. واستمرّت هذه الروابط الاقتصاديّة مع معارضةٍ قليلة حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين عندما قام بعض المسلمين والعرب الأميركيّين، والمستهلكين العرب في وقتٍ لاحق، ولا سيّما الطلاب، بتأييد مقاطعاتٍ رسميّة وغير رسميّة للسلع الأميركيّة، وذلك دعماً للمقاومة الفلسطينيّة المستمرّة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربيّة، والقدس الشرقيّة، وقطاع غزة.

وقد استُهدفت مؤسساتُ مثل برغر كينغ وستارباكس كوفي، وأُجبِرت على إقفال عددٍ من فروعها في العالم العربي. ولكن، كان لهذه المقاطعات تأييدٌ قليل من قِبَل الحكومات العربيّة باستثناء سوريا. ومع ذلك، فقد أغاظت هذه الحركات الصغيرة إسرائيل واللوبي الصهيوني. وطلب الحلف المناهض لتشويه السمعة من وزارة التجارة التحقيق في الحملات، ولكنه أُعلم بأنه لم يحدث أي أمر غير قانوني[54].

ويمكن للمقاطعات الاقتصاديّة أن تكون فعّالة في الحصول على نفوذٍ سياسي والترويج للقضيّة، ولكن العرب والعرب الأميركيّين فشلوا في الإفادة من هذه القدرة. وتُدرك دولة إسرائيل ومؤيّدوها احتماليّة اكتساب الاقتصاد العربي نفوذاً، وهم يسعون لهذا السبب بالتحديد إلى احتكار النزاع وإبعاد كل المؤدّين الآخرين عن المسرح. وخلال حملة سبعينيات القرن العشرين، لم تضع جماعات الضغط المؤيّدة لإسرائيل نص الأوبّرا فحسب، بل لعبت الأدوار الرئيسيّة، وشكّلت الكورس، وأدارت الحملة بأكملها إلى حدٍّ كبير.

وتُثبت الحملة المناهضة للمقاطعة العربيّة كيف أن حملةً متناسقة كلّيّاً ومزخرَفة، ومتزامنة مع عجز العرب عن التعبير، تؤدّي إلى تغييراتٍ في القوانين والسياسات الأميركيّة حتى في مواجهة معارضة رئاسيّة. وضَمِن التنسيق الأوركسترالي الناجح للحملة المناهضة للمقاطعة استمرار القوانين المعنيّة بمطاوعة المقاطعة على المدى البعيد. وبعملهم ضمن النظام، استخدم منظّمو الحملة المناهضة للمقاطعة كافة التقنيات الضاغطة المتوافرة على الصعيدَين المحلّي والوطني، وعلى مستوى الولايات.

وبهذه الطريقة، أبدوا فِطنةً سياسيّةً هامة، ومعرفةً متطوّرة بآليّات ممارسة السياسة في الولايات المتحدة. وبخلاف ذلك، فشلت الحكومات العربيّة والعرب الأميركيّون في المواجهة، عدا تبنّيهم استراتيجيّاتٍ مسبَقة لدعم المقاطعة العربيّة أو حمايتها.


@Ahmedyassin90

الفصل العاشر المشهد الثاني: إدارة كارتر

بلغ كارتر منصب الرئاسة بعد قيام حملته على أسسٍ موالية لإسرائيل. وقام في المراحل الأولى من حياته السياسيّة، وهو مسيحي ورِع، بزيارةٍ إلى إسرائيل حيث عبّر عن تعاطفه العميق مع الدولة اليهوديّة[1]. وعارض أيضاً علانيّةً، وفي مناسباتٍ عديدة، إنشاء دولةٍ فلسطينيّة منفصلة[2]. وكما سبق وصفه، كان كارتر قد سار في موكب الحملة المناهضة للمقاطعة العربيّة التي شنّها اللوبي الصهيوني والتي سعت إلى تشريعاتٍ أقوى في مواجهة مطاوعة المقاطعة. وبالرغم من ممانعة الناخبين اليهود التقليديّة دعم المرشحين الذين يبدو أنهم يمزجون بين الدين (المسيحيّة) والسياسة، حصل كارتر على 75 بالمئة من مجموع أصوات الناخبين اليهود. وبالإضافة إلى ذلك، كان أكثر من 60 بالمئة من المانحين الرئيسيّين للحزب الديموقراطي يهوداً في انتخابات العام 1976 الرئاسيّة، وكان مصدر 35 بالمئة من التمويل الذي حصل عليه كارتر مانحين يهوداً بالرغم من أنه اعتُبر "مرشحاً غير متوَقَّعٍ فوزه"[3].

وفي تسعينيات القرن العشرين، بدّل العديد من منظمات اليهود الأميركيّين المناصرة لحزب الليكود اليميني موقفها من المزج بين الدين والسياسة، وأقامت تحالفاً تناقضيّاً فطريّاً مع اليمين المسيحي. وكان بإمكان هذا الثنائي بأصواته المتفاوتة الغناء بتناغمٍ وانسجام، وبتنسيقٍ حريص.

وإضافةً إلى الضغط الدائم للّوبي الصهيوني، كان على كارتر أيضاً

مواجهة الغضب المتنامي حيال ارتفاع أسعار النفط والنقص الحاصل في هذه المادة. وفيما يعتبر البعض كارتر مستسلماً لمطالب العرب، والسعوديّة بصفةٍ خاصة، في ما يتعلّق بمنتجي النفط[4]، ارتفعت أصواتٌ قويّة داخل البيت الأبيض ضد أوبك. ولام ستوارت إيزنستات وغيره أعضاء معيَّنين في أوبك لرفعهم الأسعار، وسعوا إلى حشد معارضةٍ كبيرة لهذا الأمر في صفوف الشعب الأميركي. وكما شرح إيزنستات: "كان الهدف إيجاد طريقةٍ للفت انتباه الناس، وحملهم على التركيز على هذه النقطة"[5]. وليس من باب الصُدَف أن يكون إيزنستات مؤيّداً قوياً وفعّالاً لإسرائيل في واشنطن.

وكانت هناك أيضاً مسألةٌ حساسة متعلّقة بمبيعات الأسلحة للحكومات العربيّة. وإن مبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية هي خير مثالٍ عن التجاذب الحاصل في السياسة الخارجيّة الأميركيّة. ففي البيت الأبيض، عارض الوسطاء المعيّنون للتعاطي مع الجالية اليهوديّة مبيعات الأسلحة للمملكة العربيّة السعوديّة، ودول عربيّة أخرى بشدّة[6]، في حين أيّده آخرون في وزارة الخارجيّة والبنتاغون. وكان البيت الأبيض والبنتاغون قد واجها تاريخيّاً مصاعب كبيرة لضمان تأييدٍ شعبي أو داخل الكونغرس لمبيعات أسلحة للدول العربيّة. وخلال المفاوضات لضمان موافقة مجلس الشيوخ على بيع المملكة العربيّة السعوديّة طائرات أف - 15، قال أحد المسؤولين في البنتاغون: "لم نقُم بأي أمرٍ هناك لم تحصل عليه لجنة الشؤون العامة الأميركيّة الإسرائيليّة في غضون ساعات. إن مستنداتنا التي ترد فيها المعلومات بالتفصيل. أرسلت لإطلاع أعضاء الكونغرس على مشروع البيع، وكان للّجنة ردودٌ مُسبَقة على

المستندات". وعزا التسريبات إلى "أصدقاء لإسرائيل في البنتاغون"[7].

ولكنَّ الاتصالات السعوديّة بالأعضاء الرئيسيّين في مجلس الشيوخ، ولا سيّما **أبراهام ريبيكوف**، أثمرت عن تصويت المجلس لصالح الموافقة على عمليّة البيع. وإن زيارة ريبيكوف إلى السعوديّة وسوريا في أوائل العام 1978 جعلته يعيد تقييم عدائيّته السابقة لهاتين الدولتين العربيّتَين، وهو المؤيّد الصريح لإسرائيل في مجلس الشيوخ[8]. وإثر موافقة المجلس على بيع طائرات أف - 15 النفاثة المقاتلة للسعوديّة عام 1978، بدأ البنتاغون حملةً لبيع نظامٍ جديد للمراقبة والإنذار المُبكّر محمول جوّاً (AWACS). وحثّ البنتاغون على هذه المبيعات لأنها تساعد على دعم صناعة الطائرات الأميركيّة المتراجعة، وتعزّز الروابط المباشَرة مع المملكة العربية السعوديّة، وتساعد على تسديد نفقات البحث والتطوير. وتولّى البنتاغون مهمّة جمع التأييد للمبيعات في الكونغرس، وطُلب من السعوديّين المساعدة في هذا الأمر. فقام أميرٌ شاب ذو ثقافة أميركية بجولاتٍ على الكونغرس للرّد على الأفكار المشوَّهة التي تروّجها وسائل الإعلام، أو وفقاً لأحد ممارسي الضغوط، "لقلع قرون المسخ"[9].

وبما أنه لا يمكن البتّ بشأن المبيعات إلاّ بعد انتخابات العام 1980، طلب كارتر الذي لم يكن معارضاً للمبيعات استشارة الرئيس الجديد رونالد ريغن. وفي نادرةٍ غالباً ما يرويها الأمير **بندر** في محاضراته أو فترات الأسئلة والأجوبة، وهو السفير السعودي اللاحق إلى الولايات المتحدة، ذهب الأمير لزيارة الرئيس المنتخَب ريغن في كاليفورنيا. وطرح ريغن سؤالاً واحداً: "ما هو الموقف السعودي من الاتحاد السوفياتي؟". فأجاب **بندر** أنه طالما عارضه

حتى قبل الحرب الباردة لأنه نظامٌ مُلحِد. وبعد هذا اللقاء الوجيز، أصدر مكتب ريغن بياناً لصالح المبيعات. وبعد ذلك، كان على ريغن استرضاء اللوبي الصهيوني وإن حصل على تأييد البنتاغون والبيت الأبيض[10].

وساعدت عوامل عديدة في هذا المسعى الضاغط. ففي الدرجة الأولى، دعم البنتاغون عمليّة البيع هذه ومارس ضغوطاً لإتمامها. وأيّدت شركات النفط الأمر أيضاً وقد تكون اتصلتٍ بريغن لضمان تأييده. وفي النهاية، تمّت العمليّة بأكملها في غضون ثلاثة أشهر قبل أن يكون للقوى الموالية لإسرائيل - التي عارضت تقليديّاً مبيعات الأسلحة لأي دولةٍ عربيّة - الوقت لتنظيم حملةٍ كبيرة معارِضة. ومن جهةٍ ثانية، وجد النظام السعودي هذه الإجراءات مُهينة لدرجة أنه تحوّل إلى بريطانيا العظمى لمزيدٍ من مبيعات الأعتدة الحربيّة.

وهكذا، كان يتوقَّع من كارتر تبنّي سياساتٍ موالية لإسرائيل واتخاذ مواقف ليست لصالح العرب والفلسطينيّين بصفةٍ خاصة، أو معادية لهم. غير أن عوامل عدّة تضافرت ضد استمرار السياسات التي رفضت أو تجاهلت كلّيّاً شرعيّة الحقوق الفلسطينيّة. وبخلاف فورد وريغن، كان كارتر رئيساً يحب ترك بصماته على كافة القضايا مستعيناً بخبراته الشخصيّة. وفي مذكّراته، شدّد **هاميلتن جوردان**، وكان المعاون الرئيسي لكارتر وربما مستشاره الأوثق، على أن الطريقة الفضلى لإقناع كارتر في أي مسألة هي تنظيم المستندات والحجج كتابةً[11]. وكان منفتحاً على المناقشات، بخلاف جورج دبليو بوش وشلّته، ويُظهر مرونةً كبيرة واستعداداً لتبديل آرائه السابقة. وحصل كارتر على معلوماتٍ ونصائح من مصادر متعدّدة تُقيم اتصالات مباشَرة وغير مباشَرة في

العالم العربي. وقدّم **وليام كِنت** من مجلس الأمن القومي، بصفةٍ خاصة، نصيحةً حول النزاع العربي الإسرائيلي وضرورة التعاطي مع شكاوى الفلسطينيّين. وكان كِنت من الداعين إلى دولةٍ فلسطينيّة مستقلّة.

ومتى بلغت سدّة الحكم، استهلّت إدارة كارتر، كإدارة فورد وإدارة بوش الأولى، *إعادة* تقييم السياسة المتعلّقة بالنزاع العربي الإسرائيلي. ولكنه كان مشاركاً ناشطاً في عمليّة إعادة التقييم، على عكس سلفه، مُبدياً مجموعةً واسعة من الخيارات أو مستمعاً لها. ومن جهةٍ أخرى، كان كارتر الدخيل على سياسة واشنطن يُنتقَد لعدم التعاطي مع الكونغرس بشكلٍ أوثق[12]. وكان كارتر يكره التحدّث في شؤونٍ تافهة، ولم يُقم أبداً علاقاتٍ حميمة أو وثيقة مع أعضاء الكونغرس. فقد رفض "القيام بهذه الأمور الضروريّة لتوطيد العلاقات التي تجعل الأمور تحدث في النهاية"[13]. وإن انفتاح إدارة كارتر على مبادرات السياسة الجديدة المتعلّقة بالنزاع العربي الإسرائيلي رفعَ العلم الأحمر المحذِّر لإسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

لقد قامت لجنة الشؤون العامة الأميركيّة الإسرائيليّة بتنظيم مواردها الهامة لإقناع البيت الأبيض والكونغرس باستبعاد أي فكرةٍ تتعلّق بوطنٍ فلسطيني[14]. وزوّدت اللجنة والمنظمات الصهيونيّة مسؤولي البيت الأبيض بدفقٍ مستمر من المواد المعادية للفلسطينيّين ولمنظمة التحرير الفلسطينيّة. وبعد أن أشار كارتر علانيّةً إلى اللاجئين الفلسطينيّين بأنهم أُخرجوا من منازلهم بالقوة عام 1948، اعترض رئيس اللجنة **موريس أميتاي** معتبراً أن الرئيس قد لا يكون على عِلمٍ "بالوقائع الحقيقيّة"، وأرسل له مواداً من آي. إل. كينن ووقائع وأساطير موالية

لإسرائيل 1976، (تنشرها AIPA كل عامٍ تقريباً)[15]. وعارض الحلف المناهض لتشويه السمعة ومنظمات غيره إجراء اتصالاتٍ بمنظمة التحرير الفلسطينيّة، أو أي كلام علني حول منظمة التحرير الفلسطينيّة[16].

وعمل بعض مسؤولي البيت الأبيض كوسطاء مباشَرين لنقل آراء وسياسات الحكومة الإسرائيليّة واللوبي الصهيوني إلى كارتر ومسؤولين حكوميّين آخرين. وبازدياد حملة العام 1980 حدّةً، ازدادت التبادلات المباشَرة بين البيت الأبيض واللوبي الصهيوني. وكان قد عُيِّن **ألفرد موزس** مستشاراً خاصاً ليكون قناةً مع الجالية اليهوديّة. ولم يعتبر الموقف طريقةً لتحسين الاتصالات بين الجالية اليهوديّة وكارتر فقط، بل أيضاً وسيلةً للتأثير في السياسة الخارجيّة. وتذمّر هاميلتن جوردان مباشَرةً لدى وزارة الخارجيّة من أن موزس "يعتبر دوره وسيلةً يسهم من خلالها في صياغة السياسة ونقل قرارات الإدارة لنيل تأييد مجموعةٍ حساسة من جمهور الناخبين" بالرغم من أن وزير الخارجيّة **سايروس فانس** يعتبر الدور *مهمّةً سياسيّة*[17].

ولم يكن بإمكان الفلسطينيّين مضاهاة هذا الكمّ من الاتصالات أو الطاقة في صنع السياسة، ويبقى الأمر على حاله حتى يومنا هذا. وكانت معارضة الفلسطينيّين والعرب أكثر وضوحاً في الكونغرس الذي مارس أعضاؤه ضغوطاتٍ مستمرّة على كارتر للمحافظة على سياسةٍ وطيدة موالية لإسرائيل. وبالرغم من تمتّعه بغالبيّةٍ ديموقراطيّة في الكونغرس، فشل كارتر في حشد تأييد الكونغرس أو مساندته لاعتماد سياساتٍ أكثر مرونةً حيال الفلسطينيّين. وإحدى المكامن الرئيسيّة للفشل إبّان رئاسة كارتر هي عجزه عن تنسيق دعم

الكونغرس لسياساته أو معارضته لهذا التنسيق[18]. إن فشل كارتر في إقامة علاقةٍ مساعِدة مع الكونغرس، وإدراك دوره الهام في *الترويج* للسياسات وتطبيقها، عاد بالفائدة على ممارسي الضغوط الصهاينة الأكثر تطرّفاً ومؤيّديهم في الكابيتول هيل، وألحق الضرر بفعّاليّة الرئيس ليس في مسائل الشرق الأوسط فحسب، بل في مجموعةٍ واسعة من مبادراتٍ سياسيّة أخرى.

في مواجهة ضغوطٍ قويّة وتأييدٍ متقلقل من الديموقراطيّين أنفسهم في الكابيتول هيل، من غير المفاجئ أن يسعى كارتر ومستشاروه إلى تهدئة مؤيّدي إسرائيل. وبهدف الانكباب على ما يقلق اليهود، عقد كارتر، ونائب الرئيس **والتر مونديل**، و**سايروس فانس**، و**زبينيو بريجنسكي**، لقاءً عالي المستوى مع القادة اليهود الرئيسيّين في تموز/يوليو من العام 1977. وأوصى بريجنسكي خلال هذا اللقاء بتجنّب كلمة *وطن* التي ذُكرت في إعلان بلفور. وناقش أيضاً مسألة عدم استخدام تعبير "الحدود الممكن الدفاع عنها" لأنها تشير ضمناً إلى معظم الأراضي المحتلّة، والتي يعارضها العرب[19].

وفي هذه المرحلة، أسقطت الإدارة سياسة الخطوة خطوة التي اتّبعها كيسنجر إبّان إدارة فورد، واعتمدت عوضاً عن ذلك تسويةً شاملة تمّ التوصل إليها من خلال مؤتمر جنيف. وفيما كان كيسنجر ينظر إلى النزاع العربي الإسرائيلي بأنه ناحيةٌ واحدة من نواحي الحرب الباردة، كان كارتر يعتبر النزاع مسألةً إقليميّة. وقبلت إدارة كارتر واقع أن تسويةً شاملة تتطلّب بالضرورة حلاً للمطالب الفلسطينيّة بحق تقرير المصير.

وخلال لقائهم بكارتر، عبّر القادة اليهود عن قلقهم حيال مؤتمر جنيف

والتسوية الشاملة. وعارضوا أيضاً التفاوض مع الفلسطينيّين، مفضّلين اتفاقاتٍ فرديّة مع حكوماتٍ عربيّة. وشرح بريجنسكي أن الإدارة تأمل بتحقيق سلامٍ شامل تدعمه ترتيبات أمنيّة لإحباط أي محاولاتٍ عربيّة أو فلسطينيّة لإعادة رسم الحدود. وأجاب السفير السابق لدى الأمم المتحدة **أرثر غولدبرغ** بأن الولايات المتحدة وحدها قادرةٌ على لعب دور الوسيط، وأنه يجب على كل فرقاء النزاع قبول القرار 242. واختتم غولدبرغ قائلاً "إن الالتباسات الموجودة في القرار 242 لم تكن عرَضيّة بل مقصودة". وكان غولدبرغ على عِلمٍ بالالتباسات المحيطة بالقرار بما أنه كان مسؤولاً إلى حدٍّ كبير عن صياغته وإقراره بعد حرب العام 1967. ودعا القرار 242 إلى إقامة حدودٍ دائمة وثابتة بين مختلف فرقاء النزاع، وانسحاب القوات الإسرائيليّة من الأراضي المحتلَّة، وتسويةٍ عادلة لمسألة اللاجئين. ولم يدعُ القرار صراحةً إلى عودة كل الأراضي التي احتلّتها إسرائيل عام 1967 أو إحداث أي نوعٍ من أنواع الدولة الفلسطينيّة، حتى أن القرار لم يذكر في الواقع الفلسطينيّين باسمهم. ومن وجهة النظر الفلسطينيّة، فقد فشل القرار في التعاطي مع الأسباب الرئيسيّة للنزاع.

وبعد الاستماع إلى مخاوف القادة اليهود، عبّر كارتر بصراحة عن نواياه الخاصة. فأكّد على التزامه بأمن إسرائيل ودوامها. وشدّد على أن دولةً فلسطينيّة مستقلّة قد تكون، برأيه، تهديداً للسلام، وأن دولاً عربيّة أخرى كمصر، والأردن، وسوريا، قلقة من الأمر نفسه. كما شدّد على أنه سيكون من الأسهل له سياسيّاً مناصرة القضيّة الإسرائيليّة، ولكن توجّهاً مماثلاً لن يُحلّ

السلام، ويتطلّب الأمر توجّهاً أكثر انفتاحاً[20].

وبالرغم من عدم الإعلان عن سياسة كارتر بشكلٍ صريح خلال اجتماع تموز/يوليو، يمكن إيجاز سياسة صيف العام 1977 بالتالي: عقد مؤتمر جنيف بحضور كافة الفرقاء وشكلٍ من أشكال التمثيل الفلسطيني، إعادة معظم الأراضي المحتلَّة إلى الدول العربيّة المعنيّة، نوعٌ من أنواع الحكم الذاتي الفلسطيني؛ ويفضَّل أن يكون اتحاديّاً مع الأردن، اتفاقات سلام كاملة بين الدول العربيّة وإسرائيل، والمحافظة على إلتزامٍ أميركي وطيد بأمن إسرائيل. ولم تُلزم الإدارة نفسها بأي إعادة ترسيمٍ للحدود، ولكنها لم تتصوّر أبداً دولةً فلسطينيّة مستقلّة قائمة بين إسرائيل والأردن، كما أنه لم يكن لها أي توصيات ثابتة حيال الوضع النهائي للقدس. ولكن هذا التبدّل الطفيف في السياسة كان كبيراً جداً بالنسبة إلى اللوبي الصهيوني.

هذا، وقوّضت مبادرة أنور السادات الشخصيّة ورحلته إلى إسرائيل عام 1977 محاولات كارتر للدعوة إلى مؤتمرٍ آخر في جنيف. كما ألحقت ضرراً بالغاً بإمكانيّة بلوغ تسويةٍ شاملة؛ أو ربما دمّرتها. وفي الواقع، كان السادات يتابع سياسة الخطوة خطوة التي بدأها كيسنجر إبّان إدارة نيكسون وواصلها في ظل إدارة فورد[21]. وفي هذه الأثناء، بدا أن كيسنجر قد أغرى السادات بالفوائد التي سيحقّقها على الصعيد الشخصي، والمحلّي، والدولي جرّاء قيادته سياسة الخطوة خطوة، وتوقيع سلامٍ منفصل مع إسرائيل. وإن خطوة كيسنجر الجريئة وضعت السادات وسط المسرح، وهو الذي كان يرغب بأن يصبح ممثّلاً عندما كان شاباً. وحُرم الفلسطينيّون إذ ذاك من أي دورٍ علني

فلعبوا دور قوةٍ غير مرئيّة خارج المسرح.

وبالرغم من إلتزامه العلني بتسويةٍ شاملة، دعمت إدارة كارتر جهود السادات محتفظةً باتصالاتٍ جانبيّة مع الفلسطينيّين. ومنذ بداية ولاية كارتر الرئاسيّة، سعى العديد من جماعات العرب الأميركيّين بنشاطٍ متزايد إلى لقاءاتٍ مع الرئيس ومسؤولين رفيعين. وكان **وليام كِنت** يحبّذ هذه اللقاءات، في حين أن بريجنسكي الذي رغب بإبقاء السياسة الخارجيّة ضمن نطاق صلاحيات مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجيّة عارض إتاحة الفرصة أمام عمليّةٍ استشاريّة. والتقى ممثّلون عن الجمعيّة الوطنيّة للعرب الأميركيّين **ميدج كوستانزا**، مساعدة كارتر لشؤون الوساطة العامة، وممثّلاً عن مجلس الأمن القومي في شباط/فبراير دون مناقشة المسألة الفلسطينيّة.

وكما ذُكر في الفصل السادس عن جماعات العرب الأميركيّين الضاغطة، فقد تطلّب الأمر ممارسة ضغطٍ كبير من قِبَل جماعات العرب الأميركيّين وأعضاء الكونغرس المتعاطفين لحمل البيت الأبيض على التفكير مليّاً بلقاءٍ مع العرب الأميركيّين أواخر العام 1977. ومع ذلك، وبالرغم من تجمّع العرب الأميركيّين في البيت الأبيض للقاء الساعة 11 و45 دقيقة بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر، كان كارتر يعلن في مؤتمرٍ صحفي أن منظمة التحرير الفلسطينيّة أخرجت نفسها من عمليّة السلام بسبب رفضها المستمر للقرار 242.

وبالرغم من أن لقاء كارتر بالعرب الأميركيّين دام حوالى نصف ساعة، كان النقاش الذي تناول الفلسطينيّين إلى حدٍّ كبير غير ذي جدوى بسبب رفض منظمة التحرير الفلسطينيّة علانيّةً المشاركة في عمليّة السلام. ومن المستحيل

عملياً تخيّل رئيسٍ ما يصرّح بهذه الطريقة الحساسة حول أي شأنٍ مرتبطٍ بإسرائيل قبل لقاءٍ له باليهود الأميركيّين.

ومن جهةٍ ثانية، وبالرغم من أن العمليّة التي ضمّت إسرائيل، ومصر، والولايات المتحدة اتجهت بصعوبة نحو كامب ديفيد، حافظ كارتر على قنوات اتصال خاصة مفتوحة مع منظمة التحرير الفلسطينيّة. ويستحيل التحقق بالضبط من مدى قرب إدارة كارتر من المفاوضات المباشَرة، ولكن الاجتماعات استمرّت في الواقع. فعلى سبيل المثال، قام **جورج بول** و**لاندروم بولينغ** رئيس ليلي إندومنت (مؤسسة خيريّة تلقى احتراماً كبيراً، ومركزها إنديانابوليس، أسّستها عائلة ليلي عام 1937 التي جمعت ثروةً من المستحضرات الصيدليّة)، بإطلاع مسؤولي البيت الأبيض على لقاءاتٍ جرت مع القادة العرب والفلسطينيّين. وذكرا أن الاستيلاء المستمر على الأراضي المحتلّة هو عقبة رئيسيّة أمام السلام، شدّد بولينغ على أن المحبّين للإسرائيليّين، والمختلفين في الرأي معهم يرغبون بتسويةٍ مع الفلسطينيّين (كان هؤلاء مؤيّدين لعمليّة السلام في مواجهة الأكثر تشدّداً والأحزاب السياسيّة الإسرائيليّة اليمينيّة). وأكّد بولينغ علانيّةً على حق الفلسطينيّين في تقرير المصير، وأيّد عودة إسرائيل إلى حدود العام 1967[22]. واستمرّ السيناتوران **فيندلي**،و**أبو رزق** بتزويد كارتر بمعلوماتٍ عن اتصالاتهما بقادة منظمة التحرير الفلسطينيّة، بمن فيهم **ياسر عرفات**. وبالرغم من إجابة كارتر بأنه من شأن القبول بالقرار 242 فقط "إتاحة إمكانيّة المناقاشات المباشَرة"[23]، فقد التقى أعضاءٌ آخرون من إدارته الفلسطينيّين. وبعد ذلك، التقى عصام سارتاوي في

أوروبا السفير الأميركي **ميلتن وولف** مرّتَين، وكان سارتاوي مستشار منظمة التحرير الفلسطينيّة في الشؤون الأوروبيّة وقد اغتيل إثر ذلك[24].

ومن جهةٍ ثانية، تسبّب اللقاء بين زهدي طرزي، ممثّل منظمة التحرير الفلسطينيّة في الأمم المتحدة، والسفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، إندرو يانغ، بعاصفة من الاحتجاجات أثارها اللوبي الصهيوني، وأُجبر يانغ على الاستقالة لتفادي ضررٍ سياسي يلحق بالإدارة[25]. ومن داخل البيت الأبيض، انتقد إد ساندرز، وهو مؤيّدٌ رائد للخط الصهيوني، يانغ بشكلٍ صريح. وذهب ساندرز أبعد من ذلك إذ أوصى بأن يقوم كارتر بإطلاع الشعب الأميركي على أن قراره قبول استقالة يانغ "لم يكن نتيجةً لأي ضغوطٍ من أي دولة أو أي مجموعة من الأميركيّين. فقد كان نتيجةً لحكمي بأنه كان لصالح الولايات المتحدة..."[26]. ولسوء الحظ، ولكن ليس من باب الصُدَف ربما أن تَلِيَ الاحتجاجات موجةٌ خفيفة من التبادلات وافقت خلالها منظمة التحرير الفلسطينيّة على قبول القرار 242 إذا وُسِّع ليشير إلى الحقوق الفلسطينيّة بحق تقرير المصير. وفشل هذا الاختراق الذي دعمه كارتر بقوة عندما رفضته كل من إسرائيل، ومصر، والأردن، وسوريا. وبما أن منظمة التحرير الفلسطينيّة كانت تتمتّع بتأييدٍ دولي كبير في هذا الظرف التاريخي الحساس، فقد فاتتها فرصة الحثّ على إعادة صياغة القرار 242 الدولي بحيث يذكر الفلسطينيّين.

ولكن، لماذا استؤنفت هذه التبادلات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينيّة بعد أن قال بريجنسكي "وداعاً يا منظمة التحرير الفلسطينيّة"

واستُثني الفلسطينيّون من كامب ديفيد؟ ببساطة، لأن إدارة كارتر كانت ما تزال ملتزمة، مبدئيّاً على الأقل، بتسويةٍ شاملة بالرغم من قوى اللوبي الصهيوني خارج البيت الأبيض وداخله. وتمثّلت المشكلة في أن عمليّة كامب ديفيد كانت في الواقع استمراراً لسلامٍ منفصل قائمٍ على سياسة الخطوة خطوة. وكما تشهد الأيام الثلاثة عشر في كامب ديفيد، فقد عملت إدارة كارتر بجهد لتمهيد الطريق أمام معاهدة سلام عربيّة إسرائيليّة. ووُصفت الاتفاقيّات التي تمّ التوصل إليها في كامب ديفيد بأنها نتاج مثابرة كارتر واطّلاعه على تفاصيل النزاع "حتى آخر فاصلة ونقطة"[27]. ولكن بالنسبة إلى الفلسطينيّين، فقد ثَبُتَ أن إطار السلام في الشرق الأوسط يسلك طريقاً مسدوداً، كما أثبتت اتفقات أوسلو ذلك أيضاً بعد عقدٍ من الزمن.

وفشل إطار العمل بالتعاطي مباشَرةً مع حقوق الفلسطينيّين بتقرير المصير، أي إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة. ونتيجةً لذلك، انقسم الفلسطينيّون إلى كياناتٍ عديدة منفصلة، ولم يتمّ التطرّق إلى المسائل الصعبة حول القدس وحق عودة الفلسطينيّين، لقد حاول هذا الإطار فرض تسويةٍ دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينيّة[28].

وبالرغم من تأكيد كارتر على أن الاتفاق يؤمّن للفلسطينيّين حقوقهم الوطنيّة، فإن تحليلاً دقيقاً لنص الاتفاق يناقض هذا الرأي. وكما أشار كارتر نفسه، فإن لعبارة حكم *ذاتي* معانٍ عديدة، ولا سيّما بالنسبة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي **مناحيم بيغن** الذي شدّد في إحدى المراحل على أن "الحكم الذاتي لا يعني السيادة"[29]. وبعد خروجه من الحكم، اعترف كارتر بأن بيغن

قد يكون رفض "إمكانيّة قيام دولة فلسطينيّة مستقلة"[30].

وأصبح بناء مستوطناتٍ إسرائيليّة جديدة في الأراضي المحتلّة إحدى نقاط الجدال الرئيسيّة بين الفرقاء ذوي الصلة الوثيقة بالموضوع. وكان الفشل في التعاطي المباشر والواضح مع هذه المسألة الحيويّة موطن ضعفٍ أساسي في الاتفاق. إن سبب فشل كارتر في طرح الاتفاق المفترَض حول المستوطنات، بالرغم من إدراكه الأهميّة الكبرى لهذه المسألة، هو أمرٌ مُربك (لن يتمّ بناء مستوطناتٍ جديدة خلال المحادثات المؤدّية إلى وضع الاتفاق موضع التنفيذ). فمن المحتمَل أن كارتر والسادات علما بأن بيغن قد يرفض التوقيع على اتفاقٍ يدعو إلى تجميد بناء مستوطناتٍ جديدة. وإن من شأن الإلحاح على هذه المسألة التسبّب بانهيار المفاوضات. وكان كارتر والسادات قد قاما بمجازفاتٍ سياسيّة كبيرة في كامب ديفيد، وكانا بحاجةٍ إلى اتفاق. وأقرّ كارتر في ما بعد بأن الفشل في طرح مسألة المستوطنات كان خطأه الأكبر في المفاوضات[31]. وتبقى مسألة المستوطنات عقبةً أساسيّة أمام السلام في يومنا هذا.

في الواقع، تجاهلت الإدارة وباستمرار الوقائع السياسيّة في العالم العربي أو اختارت إساءة تفسيرها. وكان القادة العرب والدبلوماسيّون الأميركيّون الرفيعو المستوى قد حذّروا من أن سلاماً منفصلاً، أو رفضاً لحق الفلسطينيّين بتقرير المصير غير مقبولٍ من العرب. وذكّر أحد الدبلوماسيّين بريجنسكي "بسوء الفهم الاستثنائي لمواقف العرب من الدولة الفلسطينيّة"، وأضاف:

> ... كان الموقف السعودي واضحاً: كان من الواضح أنه لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط ما لم يتمّ الاعتراف بحقوق

الفلسطينيّين، وأن هذه الحقوق تشمل حق تقرير المصير، وأن كل شخصٍ يعرف أن الفلسطينيّين يريدون دولتهم الخاصة.

... والعرب مقتنعون بأنه يجب قيام دولة عاجلاً أم آجلاً، أو لن يكون السلام. وفي غضون ذلك، فإن اتحاداً كونفدرالياً مع الأردن قد يكون ممكناً[32].

إلا أن إدارة كارتر اختارت ألاّ تبالي بهذا التخمين الواضح والواقعي.

وكان ما يزال على كارتر ممارسة جهدٍ خاص واستثنائي لضمان بلوغ معاهدة سلام حتى بعد الاتفاق في إطار كامب ديفيد[33]. وحتى الآن، فإن كارتر هو الرئيس الأميركي الوحيد، باستثناء إيزنهاور، المستعد لمواجهة اللوبي الصهيوني من خلال وضع شهرته ومصداقيّته على المحك بهدف بلوغ تسوية سلام في الشرق الأوسط. وكانت رحلة كارتر إلى الشرق الأوسط في آذار/مارس من العام 1979 مجازفةً سياسيّةً كبيرة، وقد جرت بالرغم من توصيات بعض مستشاريه الكبار بعدم القيام بها. وقبل انتخابات العام 1980 الرئاسيّة بكثير أو كامب ديفيد، كان المستشار الأعلى **إدوارد ساندرز** - وهو مؤيّدٌ صريح لإسرائيل في البيت الأبيض إبّان رئاسة كارتر - قد أوصى بظهورٍ دبلوماسي علني محدود. وفي عرضٍ واضح للموقف المناهض للفلسطينيّين والموالي لإسرائيل، كتب ساندرز عام 1978:

إذا كانت المشاركة في عمليّة سلام السادات - بيغن علنيّةً جداً، فإن الإدارة تواجه مخاطر تلقّي الملامة كلّما نشأت مصاعب... ونعتقد بأن دوراً أميركيّاً جوهريّاً واضحاً هو غير ضروري...

لقد سجّل الرئيس موقفاً واضحاً في الوطن من خلال التعبير عن معارضته قيام دولة فلسطينيّة مستقلة (أي تراجعٍ عن هذا الموقف قد يكون مُضراً). ونعتقد بأنه لن تكون هناك فرصةٌ للسلام

اليوم دون إسرائيل قويّة، وأن المحافظة على توازنٍ عسكري في الشرق الأوسط هو أمرٌ أساسي لاستمرار عمليّة السلام برفق... ولا حاجة للقول إن المشاكل المحلّيّة الجدّيّة قد تحدث إذا قُلِّصت المساعدة لإسرائيل[34].

في الواقع، كان ساندرز يعبّر عن الرأي الإسرائيلي: استمرار الوضع الراهن، السيطرة الإسرائيليّة على الأراضي المحتلّة، لا تنازلات على الإطلاق للفلسطينيّين، والمحافظة على التفوّق العسكري الإسرائيلي إزاء العالم العربي بأكمله. وذهب ساندرز أبعد من ذلك موصياً بأن تبقى المستوطنات الإسرائيليّة في سيناء "لعشر سنواتٍ من الآن"، وأن تطبَّق الصيغة نفسها على الضفة الغربيّة في ظل "وجودٍ أردني"[35].

في العام 1979، وعندما كان كارتر يدعم الجهود الآنف ذكرها لإصدار قرارٍ دولي جديد يقوم على الصيغة التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينيّة والقاضية بالإشارة إلى الحق الفلسطيني بتقرير المصير في القرار 242، أيّد ساندرز التخلّي عن كافة الجهود المبذولة لضمان صدور قرارٍ دولي، ومعارضة "أي قرار يصدر عن ذلك المنتدى"، واستمرار محادثات الحكم الذاتي كما هي موصوفة في كامب ديفيد[36]. وكانت هذه التوصيات تعبّر عن مواقف اللوبي الصهيوني، ولكنها لم تسلَّم من قِبَل مجموعة ضغط خارجيّة بل من مستشارٍ داخلي. وكان للإدارات اللاحقة، ولا سيّما إدارة جورج دبليو بوش، مستشارون عديدون رفيعون يؤيّدون باستمرار سياسةً خارجيّة موالية للصهيونيّة.

وفي الجهة المقابلة، شجّع هاميلتن جوردان الرئيس كارتر على أخذ المبادرة. فقد ظنّ بأن رحلةً لرؤية السادات قد تكون الطريقة الوحيدة لضمان بلوغ

معاهدة سلام. وفي مناشدةٍ عاطفيّة، كتب جوردان: "ينتابني شعورٌ بأن فرصةً للسلام تنقضي وأنك الوحيد القادر على إنقاذها"[37]. واتّبع كارتر توجيهات جوردان متجاهلاً رأي اللوبي الصهيوني. وزار كارتر شخصيّاً السادات وبيغن في مصر وإسرائيل، وجازف بحياته السياسيّة، وأنجز معاهدة سلامٍ كامل بين العدوين القديمين.

وتدبّر كارتر أيضاً أمر إقناع بيغن والسادات بتوقيع رسالةٍ مشترَكة يعدان فيها بالبدء بمفاوضاتٍ تتعلّق بالأراضي المحتلّة في غضون شهرٍ من التصديق على معاهدة السلام. وكما جاء في النص:

> ستكون الغاية من المفاوضات الموافقة، قبل الانتخابات، على شكليّات تأسيس سلطة الحكم الذاتي المنتخَبة (المجلس التشريعي)، وتحديد سلطاته ومسؤولياته، والتوافق على مسائل أخرى مرتبطة بالموضوع... وغاية المفاوضات تأسيس سلطة حكمٍ ذاتي في الضفة الغربيّة وقطاع غزة بهدف تأمين حكمٍ ذاتي كامل لسكانها[38].

وكان من المفترَض دعوة الأردن للانضمام إلى المفاوضات، وكان بإمكان الوفود المصريّة والأردنيّة أن تضمّ فلسطينيّين *انطلاقاً* من *موافقة مشترَكة*. لكن الأردن رفض الأمر، وبدأت مصر وإسرائيل المحادثات بمفردهما.

من جهةٍ ثانية، لم تضمن المعاهدة والاتفاقات الملحَقة بها الحكم الذاتي الفلسطيني. وإذا كانت هناك أي شكوك حول هذه النقطة، فإن الملاحظات التي تبادلها القادة الثلاثة في مناسبة التوقيع على المعاهدة في البيت الأبيض تُثبت أن إيجاد حلٍّ للمطالب الفلسطينيّة لم يكن أساسيّاً في المعاهدة. ولم

يذكر كاتر الفلسطينيّين أبداً، ووضع السادات المسألة جانباً، ومن غير الضروري ربما الإشارة إلى أن بيغن تجاهل الفلسطينيّين تماماً. وفي الواقع، مكّنت إدارة كارتر بيغن من مبادلة سيناء بتسويةٍ سلميّة مع مصر، العدوّ الأقوى لإسرائيل، ومن الاستمرار بالسيطرة على غزة، والضفة الغربيّة، والقدس بأكملها.

ولكن كارتر بقي على التزامه الشخصي ببلوغ تسويةٍ شاملة مع شكلٍ من أشكال الاستقلال للفلسطينيّين. وقد أكسبه نجاحه في كامب ديفيد وتوقيع معاهدة سلام مصريّة إسرائيليّة حفلات تكريم أقامها له السياسيّون في الكابيتول هيل. فقط السيناتوران **فيندلي**،و**أبو رزق** تكلّما صراحةً عن عيوب ما تمّ التوصل إليه من إجراءات[39]. ولو كانت الظروف مختلفة خلال عامه الأخير في الحكم لتمكّن كارتر ربما من الانكباب بقوة على المسألة الفلسطينيّة، ولكنّ مشاكل محلّيّة (التضخم) وأزمات دوليّة (الثورة الإيرانيّة والمشاكل المطوَّلة حول الرهائن الأميركيّين) أحدقت به.

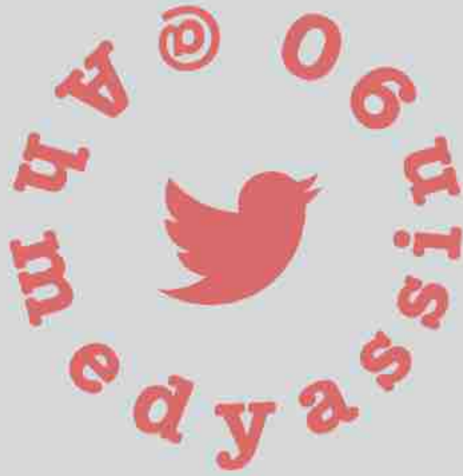
وخلال العام الانتخابي، رصد البيت الأبيض الرأي العام الأميركي حول مجموعةٍ واسعة من المسائل المتعلّقة بالشرق الأوسط، ولا سيّما الفلسطينيّين. وبالرغم من أن استطلاعات الرأي أشارات إلى تأييدٍ مستمر لإسرائيل مع ارتفاع معتدل في التعاطف مع مختلف الدول العربيّة، بقي تأييد الفلسطينيّين ضئيلاً. وفي استطلاع هاريس الذي جرى في العام 1979، طُلب من المستفتَين الموافقة أو عدم الموافقة على الاقتراحات التالية: "كونها القوة الأكبر بين الدول العربيّة، يجب إشراك منظمة التحرير الفلسطينيّة في أي مفاوضاتٍ حول غزة

أو الضفة الغربيّة، حتى وإن كانت منظمة التحرير الفلسطينيّة إرهابيّة"[40].

وبما أن السؤال مطروح بطريقةٍ انحيازيّة ويتضمن حكماً مسبقاً، فقد حثّ على إجابةٍ سلبيّة يمكن توقّعها. ولا يمكن التأكد من نوعيّة الإجابات لو قام الاستطلاع بوصف منظمة التحرير الفلسطينيّة بطريقةٍ ملائمة على أنها "الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". ولم يوافق 75 بالمئة من المستفتَين على هذا الطرح، في حين أن 34 بالمئة ارتأوا ضرورة إشراك المنظمة. ومن جهةٍ ثانية، أشار الاستطلاع نفسه إلى أن 61 بالمئة يعتقدون أنه يجب إشراك الفلسطينيّين في المفاوضات، في حين أن 65 بالمئة يعتقدون بأنه يُفترَض بمنظمة التحرير الفلسطينيّة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود قبل أن تعترف بها الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد أشار الاستطلاع إلى تحسّن صورة مصر بشكلٍ كبير، وأن الأميركيّين في الواقع يفضّلونها على إسرائيل[41]. وبما أن استطلاعات الرأي لم تُشِر إلى تأييدٍ واسع النطاق للفلسطينيّين - على عكس التأييد الواضح لإسرائيل - لم يكن من المرجَّح أن يتمكّن كارتر، وهو صاحب منصبٍ مطوَّق بمجموعةٍ كبيرة من المشاكل، من إطلاق جولة مفاوضات ناجحة تشمل الفلسطينيّين. وكان على كارتر أيضاً التباري مع الأصوات الطباقيّة للّوبي الصهيوني على الصعيد المحلّي وداخل إدارته.

وهكذا، لم تترجَم نجاحات كارتر في الشرق الأوسط دعماً انتخابيّاً، فحصل على نسبةٍ من أصوات الناخبين اليهود في العام 1980 أقل ممّا كانت عليه الحال عام 1976. وبرأي **جودي باول**، الوزير في إدارة كارتر، فإن

سعي كارتر إلى بلوغ تسويةٍ سلميّة لم يُكسِبه وأي رئيسٍ آخر تأييداً سياسيّاً محلّيّاً لأنك "إذا كنت تسعى إلى اتفاق، يتوجّب عليك ممارسة بعض الضغوط على الإسرائيليّين أيضاً. وإذا قمتَ بذلك، فإنك ستحصل على حركةٍ ارتجاعيّة عنيفة في هذا البلد"[42]. وقد أحدث تحالف اليمين المسيحي واللوبي الصهيوني إبّان إدارة جورج دبليو بوش عوائق أكبر في وجه سياسةٍ عادلة.


@Ahmedyassin90

الفصل الحادي عشرتصفيق الاستحسان: الحاضر والمستقبل

إن تأثيرات ممارسي الضغوط والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة في صنع السياسة معقَّدة ولا يمكن تحديد مقدارها. ولقد وصفت الفصول السابقة نجاح اليونانيّين الأميركيّين في مسألة قبرص، واليهود الأميركيّين في ضمان تأييد إسرائيل. فلِمَ نجحت هاتان الجماعتان فيما فشلت الجماعات الأخرى؟ لقد قامت كل من هذه الجماعات الإثنية/الدينيّة ذات الاهتمامات الخاصة بحشد التأييد لمسألةٍ واحدة، واعتمدت مواقف ثقافيّة ضمنيّة لكسب تأييدٍ شعبي وسياسي لقضاياها. إن جهود اليونانيّين الأميركيّين لضمان حظر الأسلحة على تركيا، وحملات اليهود الأميركيّين ضد المقاطعة العربيّة، أثارت الجماعات ذات المصالح الخاصة ضد البيت الأبيض، ووزارة الخارجيّة، والبنتاغون. وبالرغم من نيل اليونانيّين الأميركيّين تأييد الكونغرس لحظر الأسلحة على تركيا، فقد كان انتصارهم قصير الأمد نسبيّاً. وهناك ثلاثة أسباب رئيسيّة لهذا الفشل. أولاً، كانت لتركيا القدرة والرغبة السياسيّة للضغط على الولايات المتحدة والمسّ بمصالحها الاستراتيجيّة من خلال رغبة الولايات المتحدة بالاحتفاظ بقواعدها العسكريّة على الأراضي التركيّة. ثانياً، عزّز قرار تركيا بإقفال القواعد الأميركيّة مساعي البيت الأبيض والبنتاغون لإقناع

الكونغرس بالتخلي عن الحظر. ثالثاً، بتضاؤل جهود اليونانيّين الأميركيّين الضاغطة، اقتنع بعض قادة اليونانيّين الأميركيّين بالتخلّي عن تأييدهم الناشط للحظر. وهكذا، لم يكن لنجاح اليونانيّين الأميركيّين إلاّ أثرٌ قصير الأمد، ولم يؤدِّ إلى أي تبدّلات بعيدة الأمد في السياسة الأميركيّة المتعلّقة بقبرص، واليونان، وتركيا.

وبخلاف ذلك، بقي اللوبي الصهيوني ملتزماً بدعم إسرائيل على المدى الطويل. ويستمرّ اليهود الأميركيّون بالاهتمام بإسرائيل، وهم يركّزون على مسألةٍ واحدة تتمتّع بتأييد كافة مستويات الحكم بدءاً بالبيت الأبيض والكونغرس، وانتهاءً بالمدن والولايات. وهكذا، فاق تأثير اليهود الأميركيّين بكثير تعدادهم السكاني. ويزداد التأثير حجماً من خلال فوارق بسيطة في الأصوات على امتداد البلد (كانت انتخابات العام 2004 الرئاسيّة استثناءً جديراً بالذكر). وإضافةً إلى ذلك، تبقى الغالبيّة العظمى من الأميركيّين غير مبالية بالأحداث الدوليّة، ولا تطالب بالتدخّل في صناعة السياسة الخارجيّة أو تطبيقها ما لم يمت الأميركيّون نتيجةً لتورّطاتٍ خارجيّة كما في فييتنام، خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، أو في العراق في الزمن المعاصر.

وكنتيجة، فإن عدداً قليلاً من الصهاينة والمنظمات الصهيونيّة ذوي الالتزام المتّقد والذين كانت لهم مساهمات ماليّة كبيرة للأحزاب السياسيّة والمرشّحين، يمارسون نفوذاً سياسيّاً ويتمتّعون بتأييدٍ ساحق في الكونغرس. وركّزت هذه الجماعات بنجاح على القيَم الثقافيّة المشترَكة بين اليهود والمسيحيّين، وعلى الشعور بالذّنب حيال الإبادة الجماعيّة (الهولوكوست)، والمخاوف الناجمة عن الاصطباغ بصبغة معاداة الساميّة.

وخلال الحرب الباردة، استنتجت جماعات الضغط الموالية للصهيونيّة أن دعم إسرائيل يخدم مصالح الولايات المتحدة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي. ومنذ خمسينيات القرن العشرين، سعت الحكومات الإسرائيليّة إلى علاقاتٍ وديّة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ولا سيّما في أفريقيا وآسيا. وفي إطار مساعيها لإقامة تحالفاتٍ سياسيّة رسميّة وعسكريّة مع الولايات المتحدة، حاولت إسرائيل إقناع واشنطن بوجود وكيلٍ مفيد للمصالح الأميركيّة في مواجهة الاتحاد السوفياتي في هذه المناطق الحيويّة. وبشكلٍ متزامن، عملت جماعات الضغط الموالية للصهيونيّة في الولايات المتحدة على إقناع البيت الأبيض بأن الروابط الوثيقة بإسرائيل كانت لها فوائد جيواستراتيجيّة وسياسيّة محلّيّة. ومع ذلك، وبالرغم من الضغط المحلّي الكبير، والذي مارسه الكونغرس، عمل الرؤساء في هذه المنطقة على تجنّب المعاهدات الرسميّة مع إسرائيل. وأبقت إداراتٌ متلاحقة خياراتها مفتوحة من خلال المحافظة على توزانٍ غير ثابت بين المعونة الاقتصاديّة والعسكريّة المقدَّمة لإسرائيل، وبين روابط مستمرّة مع أنظمةٍ عربيّة تابعة ومحافظة[1].

ومن جهةٍ ثانية، كان لجماعات الضغط الصهيونيّة والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة مزيدٌ من النجاح في ضمان إلتزاماتٍ راسخة وطويلة الأمد من مجلسَي النواب والشيوخ. والدعم المطّرد لإسرائيل من قِبَل الحزبَين الجمهوري والديموقراطي خير دليلٍ على ذلك النجاح. وكان تأييد الكونغرس لتقديم معونةٍ ماليّة وسياسيّة لإسرائيل مضموناً لأكثر من 30 عاماً. إن تخصيص معونة اقتصادية وعسكريّة لإسرائيل بقيمة مليارات الدولارات بشكلٍ

مستمرّ ودون أي مُساءلة، هو مثالٌ حاسم عن نفوذ اللوبيّات وجماعات الضغط المحلّيّة. وبالرغم من أن المعونة الاقتصاديّة الأميركيّة قد تكون نظاماً أساسياً لدعم استمراريّة إسرائيل، فإن العرب وحتى المصريّين، وأقلّه الفلسطينيّين، لا يتّكلون على المساعدة الأميركيّة للاستمرار أو على أيٍّ من المعونات التي يوافق عليها الكونغرس عاماً بعد عام.

في العام 2004، نجم عن المَيل الموالي للصهيونيّة في الكونغرس إقرار قانون مراجعة شاملة لمعاداة الساميّة تلتزم وزارة الخارجيّة الأميركيّة بموجبه بمراقبة ومكافحة معاداة الساميّة في كافة أنحاء العالم. وبدعمٍ مثيرٍ للاشمئزاز من اللولبي الصهيوني والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة، أُقرّ هذا القانون بسهولة من قِبَل الكونغرس دون أن يحدّد ماهيّة معاداة الساميّة. وإذا ما سُنّ هذا القانون فسيكون له أثرٌ مُثبِط على الجدال المتوازن حول النزاع العربي الإسرائيلي والسياسة الأميركيّة حيال كل منطقة الشرق الأوسط. وتبقى مسألة نوعيّة ردّة فعل الحكومات العربيّة والعرب الأميركيّين، وما إذا كانوا سيُطلقون حملاتهم الضاغطة الخاصة واعتبارهم *ساميّين* وفقاً للقانون الجديد.

يجب على السياسيّين في كافة المستويات الحكوميّة أخذ نفوذ اللوبي الصهيوني بعين الاعتبار. فقد أثبت ممارسو الضغوط الصهاينة والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة قدرتهم على معاقبة الأخصام من خلال استمالة الناخبين، ومنحهم أو عدم منحهم أموالاً للحملات، ودعم المرشحين الذين يساندون برنامجهم. ويحجب الكورس الصهيوني أصواتاً أخرى، فبغناء لازماتٍ تتناول أفكاراً مشوَّهة معادية للعرب/المسلمين، يطلق الكورس ألحاناً تعبّر عن مواقف ثقافيّة سلبيّة سائدة. وبتكرار الكلمات والجمل نفسها مراراً،

يكون مؤيّدو الصهيونيّة قد نجحوا في اختيار لغة النزاع، وبمعنى آخر، فهم يؤكّدون *على الرسالة*. وهم ليسوا بحاجة إلى أي نصيحةٍ حول تقنيات الضغط الفعّالة، إنهم يتمتّعون بمهارةٍ دائمة في صياغة وشنّ حملاتٍ فعّالة تُظهر تأييدهم للمصالح الإسرائيليّة.

إن الحملة المناهضة للمقاطعة العربيّة هي خير مثالٍ على قدرة اللوبي الصهيوني على تحقيق تغييراتٍ شاملة وطويلة الأمد من خلال قوانين جديدة وتطبيقات لهذه القوانين. وبخلاف ردات الفعل التركيّة على المسألة القبرصيّة، كانت الدول العربيّة الغنيّة بالنفط تمتلك القدرة، ولكنها تفتقر إلى الرغبة والتماسك السياسي لجعل الولايات المتحدة تدفع ثمن القرارات السياسيّة المُضرّة بمصالحها. كما أن العرب الأميركيّين وحلفاءهم لم يُطلقوا حملةً واحدة للرّد على الحجج الصهيونيّة حيال المقاطعة العربيّة. وهكذا، وبخلاف قضيّة قبرص وتركيا، لم يكن للبيت الأبيض ما يحثّه على الضغط على الكونغرس لمعارضة المطالب الصهيونيّة. وفي الواقع، يجازف البيت الأبيض بتكبّد خسائر فادحة، ولا سيّما على الجبهة السياسيّة المحلّيّة، إذا عارض هذه المطالب. وكما تُثبت الحملة المناهضة للمقاطعة العربيّة، قد يكون لممارسي الضغوط أثرٌ حاسم على تشريعات الكونغرس.

وبالإضافة إلى ذلك، وجدت بعض الحكومات العربيّة أنه من المناسب لها التركيز على نفوذ اللوبي الصهيوني لتمويه حالات الفشل ومواطن الضعف لديها في ما يتعلّق بالعجز عن بلوغ تسويةٍ للنزاع العربي الإسرائيلي، والعيوب الكبيرة في عدم ضمان حقوق الإنسان الأساسيّة لكافة مواطنيها ورفض إقامة

أنظمةٍ منتخَبة ديموقراطياً. وبصورةٍ مماثلة، لجأ صانعو السياسة الأميركيّة في بعض الأحيان إلى استخدام الوضوحيّة العالية للّوبي الصهيوني كغطاء للأعمال العدائيّة الأميركيّة الاقتصاديّة، والعسكريّة، والسياسيّة في الشرق الأوسط.

ولقد كان الدعم الأميركي لأنظمةٍ استبداديّة في العالم العربي تشتري المنتجات الأميركيّة عائقاً تاريخيّاً أمام العرب الأميركيّين للتعاطي مع البيت الأبيض والكونغرس. وغالباً ما يجد العرب الأميركيّون أنفسهم في موقفٍ مناوئ للحكومة الأميركيّة، وذلك بخلاف العلاقات الودّيّة التي ينعم بها اليهود الأميركيّون. إن الفوارق بين إجراء مسؤولي البيت الأبيض لقاءاتٍ مع اليهود الأميركيّين وبين اللقاءات التي تُجرى مع العرب الأميركيّين تُثبت أن النصيحة الفضلى لهؤلاء هي التقليل من التبادلات الاجتماعيّة، والإصرار على نقطتَين أو ثلاث وتقديم توصياتٍ في شأن السياسة الأميركيّة بطريقةٍ قويّة ومحترَمة، والإشارة إلى هذه النقاط باستمرار.

وإذا كانت المجموعات العربيّة تأمل في التنافس على أي أمر وفقاً لشروطٍ عادلة، سيكون من الحكمة لها تبنّي برامج عمل قويّة، موحَّدة، وطويلة الأمد. ولإعداد حملات ضغط ناجحة، تحتاج منظمات العرب الأميركيّين إلى توحيد جهودها. لقد حقّقت اللجنة الأميركيّة العربيّة المناهضة للتمييز ومنظماتٍ أخرى من العرب الأميركيّين والمسلمين بعض النجاح في مواجهة الأفكار المشوَّهة، ولا سيّما على الصعيد المجتمعي، ولكن يبقى الكثير ممّا يتوجّب القيام به في هذا الإطار. وممّا لا شك فيه أن هجمات 11 أيلول/سبتمبر وما تلاها من حربٍ في أفغانستان، واحتلال العراق، والهجمات الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة وما

صاحبها من تزايد عمليّات التفجير الانتحاريّة، قد فاقمت المشاكل التي تواجهها جماعات الضغط المحلّيّة التابعة للعرب الأميركيّين.

وفي بعض الحالات، كان بالإمكان تنسيق الحملات مع جماعاتٍ إثنيّة أو دينيّة أخرى تحمل التفكير نفسه. ولجعل التأثير في حدّه الأقصى، تحتاج الحملات أيضاً إلى تظافر جهود الحكومات العربيّة و/أو جامعة الدول العربيّة. وتحتاج جهود اللوبي العربي أخيراً إلى أن يتمّ توجيهها نحو موضوعَين أساسيَّين ينسجمان مع الناخبين الأميركيّين والمجتمع ككل: أي الاقتصاد وحقوق الإنسان. فكلاهما يملكان القدرة على زيادة فعّاليّة حملات اللوبي العربي الناشط، وتغيير السياسة الخارجيّة الأميركيّة.

وبالرغم من الأفكار المشوَّهة السلبيّة المنتشرة عن العرب والمسلمين، والجهل الكبير للأفكار الخاطئة المحيطة بتاريخ النزاع العربي الإسرائيلي، ما يزال الشعب الأميركي يُظهر دعماً هاماً لبلوغ تسويةٍ عبر المفاوضات وإقامة شكلٍ من أشكال الدولة الفلسطينيّة. كما وأن الشعب معادٍ في الإجمال لرزمات المعونة الخارجيّة الكبيرة لأي دولة، لذلك، يميل اللوبي الموالي لإسرائيل والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة إلى تجاهل المبالغ الضخمة التي تمنحها الحكومة الأميركيّة لإسرائيل سنويّاً، أو التقليل من أهميّتها في حملاتهم العامة الموجَّهة للشعب الأميركي. ومع ذلك، تبقى ترجمة هذه المشاعر الشعبيّة قراراتٍ سياسيّة.

وفي هذه المرحلة المفصليّة، يجب التشديد على أنه بالرغم من تعاطف الشعب الأميركي مع المأزق الذي يواجهه الفلسطينيّون وشعوبٌ أخرى مقموعة في مجال حقوق الإنسان، قد تتجاوب واشنطن وقد لا تتجاوب مع تلك المشاعر.

وإن تراخي الحكومة الأميركيّة، وهمودها، وسكوتها عن الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان الأساسيّة في الأراضي المحتلّة وأماكن أخرى هي أمثلةٌ عمّا توليه السياسات الخارجيّة المحدَّدة مُسبقاً من أهميّة لحماية حقوق الإنسان. ودون التطرّق إلى هذه النقطة بالتفصيل، يكفي القول إن الولايات المتحدة دعمت تاريخيّاً حقوق الإنسان على أساسٍ انتقائي، معالِجةً كل حالةٍ على حِدة.

وكما سبق وأشرنا، فإن الرأي العام في الولايات المتحدة ليس العامل المؤثّر بالإجمال في صياغة السياسة الخارجيّة. وبالرغم من محاولة ممارسي الضغوط والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة إحداث أجواءٍ مناسبة لقبول أهدافها، فإن الشعب الأميركي لا يمنح أصواته لمسائل مرتبطة بالسياسة الخارجيّة. ولو كان الأميركيّون كذلك لتوحّدت قبرص وحصل الفلسطينيّون على دولتهم المستقلّة.

لقد حاولت إدارة كارتر خلال فترةٍ وجيزة من الزمن إعادة تحديد مصطلحات مناقشة النزاع العربي الإسرائيلي، ولكنها حسمت المسألة في النهاية لصالح استمرار سياسة الخطوة خطوة. واستمرّت الإدارات الجمهوريّة والديموقراطيّة اللاحقة بهذه السياسة. وكانت النتيجة عمليّةً وصفها وليام كِنت بأنها "تقييمٌ مفرط للعلاقة الاستراتيجيّة مع إسرائيل وانخفاض مستوى الاستثمار في صنع السلام"[2]. ويُظهر فشل كامب ديفيد، وأوسلو أن التسوية الشاملة هي الأمل الوحيد للنجاح. ولا يجب استثناء أحد في سياسة الخطوة خطوة التي مكّنت إسرائيل والولايات المتحدة من التحكّم بالعمليّة. ونتيجةً لذلك،

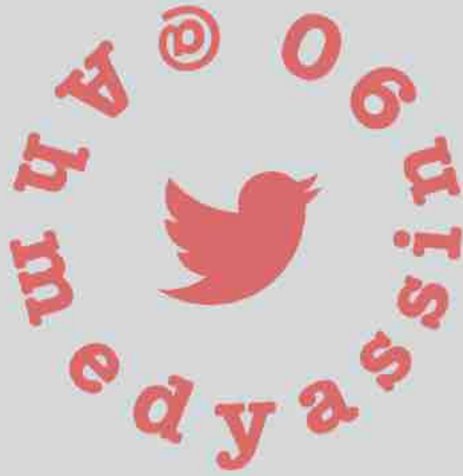
صادرت إسرائيل مزيداً من الأراضي، وبنت مزيداً من المستوطنات، واحتفظت باحتلالها العسكري على الأراضي المحتلّة، كما حالت دون قيام دولة فلسطينيّة قابلة للحياة.

وبعد أيلول/سبتمبر 2001، تحرّكت إدارة بوش في اتجاه تحالفٍ استراتيجي كامل مع إسرائيل وقبولٍ لسياساتها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط؛ وهو أمرٌ رغبت به إسرائيل ومؤيّدوها منذ سنواتٍ عديدة. وكان اللوبي الصهيوني قد نجح في تمهيد الطريق من خلال تحضير الشعب الأميركي لتحالفٍ مماثل. وساعد في الدرجة الثانية على وضع مؤيّدين صهيونيّين في مناصب حكوميّة رئيسيّة. وفي العام 2003، أثمرت جهود اللوبي وجماعات الضغط طوال 50 عاماً، ونجحت إسرائيل بإقناع العديدين في واشنطن بأن *أعدائي هم أعداؤكم*. وبالرغم من أن الكثيرين من المحافظين الجدد اعتبروا التحالف مع إسرائيل خدمةً للمصالح الأميركيّة، فقد جادل آخرون قائلين إن هذا التحالف الوثيق فشل في خدمة مصالح الولايات المتحدة، أو مصالح إسرائيل، على المدى البعيد.

وبدعم الكونغرس الأكيد، ليس على إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونيّة في الولايات المتحدة الخوف من التعرّض لمحاولاتٍ، حتى من قِبَل البيت الأبيض، لتبديل السياسات الأميركيّة. وما دامت إسرائيل تحظى بدعمٍ اقتصادي وسياسي تام من الكونغرس، فما من شيءٍ يدعوها لتعديل توجّهاتها حيال المستوطنات في الأراضي المحتلّة أو حيال معاملة الفلسطينيّين. وقد أدّت قدرة جماعات الضغط الصهيونيّة على حشد تأييد الكونغرس لإسرائيل إلى فشل

مبادرات فورد وكارتر لضمان تنازلاتٍ من كل فرقاء النزاع. وبالنتيجة، وعوضاً عن قيام الرئيس بإدارة أوركسترا الكونغرس إزاء مسائل السياسة المعتمَدة حيال الشرق الأوسط، تتولّى إسرائيل هذه المهمّة في الكواليس.

وقبل تمكّن أي رئيس من الدفاع بفعّاليّة عن تسويةٍ شاملة، يجب تعديل دعم الكونغرس اللامشروط لإسرائيل، واستعداده لتقديم العون المالي لها، وذلك خدمةً لمصالح الولايات المتحدة الأشمل. ولقد فاقمت مشاكل العلاقات الأميركيّة في الشرق الأوسط الحسابات الضيّقة للجماعات الإثنية أو الدينيّة ذات الاهتمامات الخاصة. وبالرغم من أن إيجاد حلٍّ للنزاع العربي الإسرائيلي لن يحلّ كل مشاكل المنطقة، فهو قد يخفّف إلى حدٍّ كبير مستوى العدائيّة، والشعور المعادي للولايات المتحدة، والعنف الذي تتّصف به المنطقة في الوقت الحاضر.


@Ahmedyassin90

المراجع

المقدّمة

1. For a fuller exposition of this point see: Ian Buruma, "How to Talk About Israel," *New York Times Magazine*, 31 August 2003.

الفصل الأول: نص الأوبّرا: صنع السياسة الخارجيّة

1. A number of "insiders" as well as scholars have written about how foreign policy is made, while others have concentrated specifically on U.S. relations with Middle Eastern states. Among them are: George Kennan, *Around the Cragged Hill: A Personal and Political Philosophy* (New York: W.W. Norton & Company, 1993); Thomas E. Mann, ed., *A Question of Balance: The President, The Congress and Foreign Policy* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1990); Eric Alterman, *Who Speaks for America? Why Democracy Matters in Foreign Policy* (Ithaca: Cornell University Press, 1999); Steven L. Spiegel. *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago: University of Chicago Press, 1985).
2. Zbigniew Brzezinski, Exit Interview, 20 February 1981, Jimmy Carter Library. Hereafter cited as JCL.
3. Kennan, *Around the Cragged Hill*, p. 189.
4. See: Kennan, *Around the Cragged Hill*, and Spiegal, *The Other Arab-Israeli Conflict*, for fuller interpretations of this process.
5. James A. Nathan and James K. Oliver, *Foreign Policy Making and the American Political System* (Boston: Little, Brown and Company, 1983), p. 69.
6. Minutes: National Security Council Meeting, 28 March 1975, Office of the Assistant to the President for National Security Affairs, Henry Kissinger and Brent Scowcroft, Temporary Parallel File, Box A5, Gerald Ford Library, Hereafter cited as GFL.
7. Hal Saunders to WWR (Walter "Walt" Rostow, National Security Adviser in Kennedy and Johnson administrations), Confidential "NODIS" Memo, 24 July 1968, LBJ/NSC, reel 7; Louis Harris and Associates Summary of Survey of Attitudes of Americans toward Arab Israel conflict, January 1975, Robert Goldwin, File: Jewish Organizations (1), Box 2, GFL.
8. Robert Goldwin to Donald Rumsfeld, 1 May 1975, Robert A. Goldwin, File: Jewish Organizations (1), Box 2, GFL.
9. Goldwin summary of survey, sent to Rumsfeld and others, May 1975, Robert A. Goldwin, File: Jewish Organizations (1), Box 2, GFL.
10. The most extensive scholarly study on public opinion and polls regarding the Middle East is: Eytan Gilboa, *American Public Opinion Toward Israel and the Arab-Israeli Conflict* (Lexington, MA: Lexington Books, 1987). Gilboa was with the Hebrew University of Jerusalem.

11. See: Hernando Calvo Ospina, *Bacardi: The Hidden War* (London: Pluto Press, 2002). Ospina traces the machinations of the Cuban lobby and, in particular, the role of the Bacardi firm in influencing and manipulating U.S. policy toward Cuba over the last four decades.
12. "How America Doesn't Vote," Editorial, *New York Times*, 15 February 2004.
13. Ibid.
14. Voting reform could backfire," Editorial, *International Herald Tribune*, 12 May 2004.
15. "Democrats fight for city's favor," *Detroit Free Press*, 23 October 2003.
16. Hugh B. Shannon, "Voters! The true political reformers," *Free Times* (Cleveland, Ohio), 15–21 March 2000. For further discussion on the minimal input of the public in foreign policy matters, see: Alterman, *Who Speaks for America?* Also: Interview with Abdeen Jabara, attorney and Arab-American community activist, 20 July 1994.
17. Kevin Phillips, *Arrogant Capital: Washington, Wall Street, and the Frustration of American Politics* (Boston: Little, Brown & Company, 1994).
18. Gerald R. Ford, *A Time to Heal* (New York: Harper & Row, 1979), p. 350.
19. Goldwin Papers, Box 2, GFL.
20. Hamilton Jordan Memo to President Carter, June 1977, Hamilton Jordan Confidential File, Box 34, File, "Foreign Policy/Domestic Politics Memo, HJ Memo, 6/77," JCL.
21. Ibid.
22. Mark Danner, "How the Foreign Policy Machine Broke Down," *New York Times Magazine*, 7 March 1993.
23. Jordan, Memo to President Carter, June 1977.
24. Ibid.
25. Ibid.

الفصل الثاني: اللازمة الموسيقيّة: وسائل الإعلام والثقافة الشعبيّة

1. Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978); see also Said, *Covering Islam: How the Media and Experts Determine How to See the Rest of the World* (New York: Pantheon Books, 1981).
2. See among others: Michael Suleiman, *The Arabs in the Mind of America* (Brattleboro, Vermont: Amana Books, 1988); Jack G. Shaheen, *The TV Arab* (Bowling Green, Ohio: Bowling Green State University Popular Press, 1984) and *Reel Bad Arabs: How Hollywood Vilifies a People* (Northampton, MA: Interlink Publishing Group, Incorporated, 2001); Janice J. Terry, *Mistaken Identity: Arab Stereotypes in Popular Writing* (Washington, D.C.: American-Arab Affairs Council, 1985); Laurence Michalak, "Cruel and Unusual: Negative Images of Arabs in Popular American Culture," *ADC Issues*, January 1984; Edmund Ghareeb, ed., *Split Vision: The Portrayal of Arabs in the American Media* (Washington, D.C.: American-Arab Affairs Council, 1983). See also: Linda Steet, *Veils and Daggers: A Century of National Geographic's Representation of the Arab World* (Philadelphia: Temple University Press, 2000).

3. Norman Daniel, *Islam and the West: The Making of an Image* (Oxford: Oneworld, 1993). This is a revision of his earlier 1960 work.
4. Robert MacNeil, panel discussion at Columbia University, March 1993, cited in *Lies of Our Times*, June 1994. Pierre Salinger lecture, Coral Gables Congregational Church, 12 March 1996, Books on Books, C-Span, 2–3 June 1996 (lecture not published).
5. Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston: South End Press, 1983); David Croteau and William Hoynes, *By Invitation Only: How the Media Limit Political Debate* (Monroe, ME: Common Courage, 1994); Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon, 1988).
6. James Fallows, *Breaking the News: How the Media Undermine American Democracy* (New York: Pantheon, 1996). See also: Nathan and Oliver, *Foreign Policy Making and the American Political System*. In *Republic of Denial: Press, Politics, and Public Life* (Yale and London: Yale University Press, 1999), Michael Janeway describes the radical changes in press coverage in the late twentieth century by referring to the "inertia of modern institutional life," p. 10.
7. In the United States, four mega giants (General Electric, Time Warner, Disney/Cap Cities, and Westinghouse) control a vast array of electronic and print news and entertainment sources. *The Nation*, 3 June 1996. James Aronson, *The Press and the Cold War* (New York: Monthly Review Press, 1970), p. 78. See Robert W. McChesney, *The Problem of the Media: U.S. Communication Politics in the 21st Century* (New York: Monthly Review Foundation, 2004) for an analysis of the media in the service of corporate profit.
8. Eric Alterman, *What Liberal Media? The Truth About Bias and the News* (New York: Basic Books/A Member of the Perseus Books Group, 2003).
9. Serge Halimi, "Myopic and cheapskate journalism," *Le Monde Diplomatique*, November 1998.
10. Martin Kettle, "If it's in the US, it's news, If not, forget it," *Guardian Weekly*, 16 May 1999, and Frank Rich, "The Weight of an Anchor," *New York Times Magazine*, 19 May 2002.
11. Louis W. Liebovich, "The Press as Presidential Antagonist," *National Forum*, Winter 2000.
12. Jeff Cohen and Norman Solomon, "Anti-Arab bigotry rampant in U.S. news," *Seattle Times*, 1 August 1992.
13. Samuel P. Huntington, *Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).
14. Glenn E. Perry, "Huntington and His Critics: the West and Islam," *Arab Studies Quarterly*, Vol. 24, No. 1, Winter 2002.
15. Patrick Seale, "Why is the West Afraid of the Arabs?" http://english.daralhayat.com/comment/01-2004/Article-20040130-63b7c417-c0a8-01ed-001c-22ffae711923/story.html, accessed 2 February 2004.
16. Joseph Kraft, "The Dark Side of Islam," *Washington Post*, 19 May 1981.
17. Terry Ahwal, "Media jump to conclusion: Muslims did it," *Detroit Free Press*, 30 April 1995.
18. "Terrorism hits home," *Detroit News*, 23 April 1995.

19. "Seeing Green: The Red Menace is Gone. But Here's Islam," *New York Times*, 21 January 1996.
20. "Terror Isn't Alone as a Threat to Mideast Peace," *New York Times*, 15 March 1996.
21. Kathleen Christison, "U.S. Discourse on Palestine: Perception vs. Reality," *Washington Report on Middle East Affairs*, April 2001, p. 25. See also Christison, *Perceptions of Palestine: Their Influence on U.S. Middle East Policy* (Berkeley: University of California Press, 1999). See also: Michael C. Hudson and Ronald A. Wolfe, eds., *The American Media and the Arabs* (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1980) and *The Arab Image in the Western Media* (1979 International Press Seminar. London: Outline Books, 1980).
22. See studies by Suleiman, Shaheen, Michalak, and Terry; also see: Reeva S. Simon, *The Middle East in Crime Fiction: Mysteries, Spy Novels and Thrillers from 1916 to the 1980s* (New York: Lilian Barber Press, 1989). The latter has a useful annotated bibliography of the genre.
23. Edward N. Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: A Touchstone Book: Simon & Schuster, 1987).
24. For example see: Jonathon Wilson, "Operation Desert Hoops," *New York Times Book Review*, 14 April 1996, review of Zev Chafets, *Hang Time* (Warner Books Inc., 1996).
25. V.S. Naipaul, *Among the Believers: An Islamic Journey* (New York: Random House and Deutsche, 1981). See also: Naipaul, *Beyond Belief: Islamic Excursions Among the Converted Peoples* (New York: Random House, 1998). John Carey, "V S Naipaul among the Moslem zealots," *Sunday Times*, 4 October 1981.
26. John Marshall Papers, Rockefeller Archive Center, North Tarrytown, New York. Marshall served the Rockefeller Foundation in the Division of Humanities and Social Science from 1933 to 1970 and was the director of Villa Serbelloni (Rockefeller Foundation Bellagio Study and Conference Center) from 1959 to 1970. The book in question was: Ishak Musa Husaini, *The Moslem Brethren* (Beirut: Khayat's, 1956).
27. Joan Peters, *From Time Immemorial: The Origins of the Arab-Jewish Conflict* (New York: Harper & Row, 1984).
28. Albert Hourani, *Middle East Journal*, 1985; Norman Finkelstein, letter to the editor, *New York Times*, 26 December 1985; Edward W. Said, "Conspiracy of Praise," *The Nation*, 19 October 1985.
29. M. Petrovich, R. Roberts, C. Roberts, *World Cultures* (Morristown, NJ: Silver, Burdett, and Ginn, 1991), pp. 233, 608. Middle East Studies Association/Middle East Outreach Council, Text Evaluation Project (Ann Arbor, MI: Center for Middle Eastern and North African Studies, 1991) provides an extensive annotated review of texts available for use throughout the United States. Mohammad Arkoun in *Rethinking Islam*, trans. Robert D. Lee (Boulder, CO.: Westview Press, 1994; Paris: Jacques Grancher, 1989), refers to the "cultural poverty of the brief chapters devoted to Islam" in texts for both European and American students. See also: Letitia Creamean, "Membership of Foreigners: Algerians in France," *Arab Studies Quarterly*, Winter 1996. See also: William J. Griswold, *The Image of the Middle East in Secondary School Textbooks* (New York: Middle

East Studies Association, 1975) and Michael W. Suleiman, *American Images of Middle East Peoples: Impact on the High School* (New York: Middle East Studies Association, 1977).
30. Winthrop D. Jordan, Miriam Greenblatt, John S. Bowes, *The Americans: A History* (Evanston, IL: McDougal & Littell & Co., 1992), pp. 587, 914, 958.
31. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, Summer 1993.
32. "The Islamic Cauldron," *Foreign Affairs*, May/June 1995. R. Emmett Tyrrell, Jr., "Chimera in the Middle East," *Harper's*, November 1976; J.B. Kelly, "Let's Not Leave It to the Arabs," *The Spectator*, 16 March 1991.

الفصل الثالث: إعداد المسرح: انطباعات ومواقف

1. Ellen K. Coughlin, "Breaking the Prejudice Habit," *Chronicle of Higher Education*, 27 October 1995.
2. Robert D. Kaplan, "Tales From the Bazaar," *Atlantic Monthly*, August 1992; *The Arabists: The Romance of an American Elite* (New York: The Free Press, 1993).
3. Department of State, *United States Foreign Policy: An Overview*, January 1976, p. 29.
4. James E. Akins to Zbigniew Brzezinski, 24 September 1979, White House Central File (WHCF), CO-8, JCL.
5. Robert W. Komer to Ralph Dungan, 9 April 1964. Copy to George MacBundy. Lyndon B. Johnson National Security Files, the Middle East: National Security Files, 1963–1969. Microfilm edition, reel 8. Hereafter cited as LBJ/NSC. A White House aide to President Johnson, Komer was an Under Secretary of Defense for Policy.
6. William R. Polk Memo on U.S. Policy Toward the UAR to Walter Rostow, 7 April 1964, LBJ/NSC, reel 8. Polk was a recipient of Rockefeller Foundation fellowships and a staff member of the Middle Eastern Studies Center and Assistant Professor of Near Eastern Languages and History at Harvard before moving to the State Department.
7. Ibid.
8. As one example, see the long and extremely factual biography prepared for the state visit of the French leader Valéry Giscard d'Estaing, 17–22 May 1976. Ron Nessen Files, Box 28, or biographic sketches on U.S. diplomats, Ron Nessen Files, Box 41, GFL. Nessen was Press Secretary to President Ford.
9. See: CIA biographies on Israeli Prime Minister Levi Eshkol, 31 August 1967, or Ya'acov Herzog, Director General of the Israeli Prime Minister's office, 3 November 1966. LBJ/NSC, reel 7.
10. Fact Sheet, 5 June 1974, Charles McCall Papers, Box 31, GFL. McCall was Director of Research in the Ford White House.
11. Biographic Sketches, Saudi Arabia, 1977, WHCF, Co-52, JCL.
12. Biographic Sketches, Saudi Arabia, 1978, Staff Offices – Press (Advance) Office File, Box 9, JCL.

13. Anwar Sadat, Biographical Sketch distributed prior to his 1977 State Visit, WHCF, Box CO-24, JCL.
14. Interview with Richard Moe, Miller Center Interview Project, Carter Presidency Project, Vol. XII, 15–16 January 1982, p. 126, JCL. Moe was Chief of Staff to Vice President Walter Mondale.
15. Memorandum of conversation, 26 February 1968. Participants were: Rabin, Rostow, Israeli Minister Evron, General Amit and Harold H. Saunders. A State Department official, Saunders also served as an Assistant Secretary of State during the Carter administration. LBJ/NCS, reel 7.
16. Ibid.
17. LBJ/NSC, reels 7–8; see also, State Department background notes on Israel, 1974, circulated in advance of Yitzhak Rabin's visit, 10 September 1974, CO71, GFL.
18. Stuart Eizenstat, "American Jews and Israel in the Bush era," address given at Susan and David Wilstein Institute of Jewish Policy Studies, Los Angeles, 6 June 1989, Vertical File, JCL.
19. Ron Nessen Papers, Box 28, GFL.
20. Menachim Begin biography 1979, WHCF, CO-7, JCL. Reports on both Israeli and Arab leaders by NSC officials, notably William Quandt in the Carter White House, are more balanced and detailed. See biographies in WHCF, CO-40, JCL.
21. Al Moses Papers, Box 2, JCL. Moses, Special Adviser to Carter, acted as the White House liaison with the American Jewish community.
22. George W. Ball and Douglas B. Ball, *The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present* (New York: W.W. Norton & Co., 1992), p. 86.
23. Interview with Richard Moe, JCL.
24. Jack Watson Interview, Miller Center Interview Project, 17–18 April 1981, pp. 104–5, JCL. Jack Watson was Cabinet Secretary and Assistant for Intergovernment Affairs; he became Chief of Staff when Hamilton Jordan left to coordinate Carter's reelection campaign.
25. Seymour M. Hersh, "The Grey Zone: How a secret Pentagon program came to Abu Ghraib," *New Yorker*, 24 May 2004; see also: David Rieff, "Blueprint for a Mess," *New York Times Magazine*, 2 November 2003.
26. Susan Sontag, "Regarding the torture of Others: Notes on what has been done – and why – to prisoners, by Americans," *New York Times Magazine*, 23 May 2004.
27. Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p. 394.

الفصل الرابع: مظاهر الإنتاج: تقنيّات جماعات الضغط ومواردهم الماليّة

1. David E. Rosenbaum, "In a Test of Lobbying Muscle, Realtors Prevail," *New York Times*, 13 July 2003.
2. Jeffrey H. Birnbaum, *The Lobbyists: How Influence Peddlers Get Their Way in Washington* (New York: Times Books, 1992), p. 13. The dynamics of the lobbying process and the work of individual lobbyists and organizations

are detailed in a number of studies, including: Bruce C. Wolpe. *Lobbying Congress: How the System Works* (5th ed.) (Washington, D.C.: Congressional Quarterly, 1987).

3. As this study attests, the documentation from the Ford and Carter Presidential libraries supports these conclusions.
4. "Lobbyist's Sway Rises With G.O.P." *New York Times*, 3 April 2002.
5. Anne Wexler, Exit Interview, 12 December 1980, JCL.
6. Birnbaum, *The Lobbyists*, p. 235.
7. Joan Peters, "Report on Middle East Refugees," Marked "Not for Publication," 1977. Stuart Eizenstat Files, Box 235, JCL.
8. Hamilton Jordan, Box 37, JCL.
9. Gerald Rafshoon, Oral History Project, Miller Center Interview, 8 April 1983, JCL. Rafshoon handled Carter's public relations from his early career as a gubernatorial candidate in Georgia and then served as Assistant to the President for Communications.
10. Stuart Eizenstat speech at Temple Sinai, Washington, D.C., 22 February 1991, Vertical File, JCL.
11. Stuart Eizenstat, Exit Interview, 10 January 1981, JCL.
12. CO70–71, Box 26, GFL.
13. Staff Offices, Jody Powell, Press Secretary, Box 82, JCL; see also: Vice Presidential papers, Box 17, CO 158, Box 50–52; CO 146, CO 71, Box 27, and David Lissy Files, Box 41; Co 159 in GFL for representative samples of this type of letter and White House records on pressure group campaigns. David Lissy was Associate Director, Domestic Council, and the political liaison with Jewish organizations in the Ford White House.
14. David Greenberg in *Nixon's Shadow: The History of an Image* (New York: W.W. Norton, 2004) describes Nixon's use of "spin" and his creation of different media images during his long, "checkered" political career.
15. Hamilton Jordan, *Crisis: The Last Year of the Carter Presidency* (New York: Putnam, 1982). Lloyd Cutler, Counsel to the President, Oral History Project, Miller Center Interview, 23 October 1982, JCL.
16. See: Fred H. Lawson in "The Truman Administration and the Palestinians," America and the Palestinians Special Issue, *Arab Studies Quarterly*, Vol. 12, Nos. 1 & 2, Winter/Spring 1990, for a detailed overview of the interrelationship of politics, domestic pressure groups and foreign policy during the Truman era.
17. The Electronic Daily Diary, Max Fisher, GFL.
18. Scowcroft Memo, 2 July 1976, CO 71, GFL.
19. Hamilton Jordan Memo to Warren Christopher, 8 April 1980, Hugh Carter's Files, Office of Administration, Box 37, JCL.
20. NSC Memo, 8 November 1974, CO70–71, Box 26, GFL.
21. CO 70–71, Box 26, GFL.
22. For documentation on the major Jewish American organizations and their relationships with Israel see: Lee O'Brien, *American Jewish Organizations & Israel* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1971, 2nd printing 1986); Ernest Stock, *Partners & Pursestrings: A History of the United Jewish Appeal* (New York: University Press of American, 1987); Edward N. Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: A Touchstone Book: Simon & Schuster, 1987).

23. Joyce R. Starr, *Kissing through Glass: The Invisible Shield between Americans and Israelis* (Lincolnwood, IL: NTC/Contemporary Publishing Company, 1991). Starr was the White House liaison on Soviet Jews and Press Coordinator in the Jewish Community Affairs Division for Carter.
24. George W. Ball and Douglas B. Ball, *The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the present* (New York: W.W. Norton & Company, 1992), p. 86.
25. Max L. Friedersdorf (Assistant to the President for Legislative Affairs) Files, Box 6; Myron Kuropas Files, GFL. These files include extensive materials on the interrelationship between the White House and ethnic communities.
26. Joseph Pika in "The White House Office of Congressional Relations: Exploring Institutionalization," University of Wisconsin, 1979, and "Dealing with the People Divided: The White House Office of Public Liaison," paper prepared for delivery at the 1982 Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, GFL, in which Pika discusses the creation and evolution of these offices.
27. Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Westport, CT: Lawrence Hill, 1985).
28. Mark Danner, "How the Foreign Policy Machine Broke Down," *New York Times Magazine*, 7 March 1993.
29. Lloyd Cutler, Exit Interview, JCL. Cutler was Counsel to the President.
30. Jimmy Carter, Oral History Project, Miller Center Interview, 29 November 1982, JCL.
31. Philipp Blom, *To Have and to Hold: An Intimate History of Collectors and Collecting* (Woodstock: The Overlook Press, 2003), p. 193.
32. Michael J. Malbin, ed., *Parties, Interest Groups and Campaign Finance Laws*, a conference sponsored by the American Enterprise Institute for Public Policy Research (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980).
33. Jim Drinkard, "With new law, GOP routs Democrats in fundraising," *USA Today*, 21 August 2003.
34. Ibid.
35. Ann Chih Lin and Amaney Jamal, "Navigating a New World: the Political Assimilation of Arab Immigrants," paper delivered at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, D.C.: 28–31 August 1997.

الفصل الخامس: تمهيد: حالة قبرص

1. Monteagle Stearns, *Entangled Allies: U.S. Policy Toward Greece, Turkey and Cyprus* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1992). Not surprisingly, both sides underestimated the human costs to their opponents while exaggerating their own.
2. Laurence Halley provides a sympathetic account of the Greek side of the dispute in *Ancient Affections, Ethnic Groups and Foreign Policy* (New York: Praeger, 1985) while Paul Watanabe in *Ethnic Groups, Congress, and American Foreign Policy: The Politics of the Turkish Arms Embargo* (Westport,

CT: Greenwood Press, 1984), gives the Turkish point of view. Watanabe is highly critical of the ethnic Greek lobby campaign against Ford's pro-Turkish policies. See also: Suha Bolukbasi, "The Cyprus Dispute and the United Nations: Peaceful Non-Settlement Between 1954 and 1996," *International Journal of Middle East Studies*, August 1998, pp. 411–34.

3. Watanabe, *Ethnic Groups*, pp. 107–11.
4. Gerald R. Ford, *A Time to Heal: The Autobiography of Gerald R. Ford* (New York: Harper & Row, 1979), p. 138.
5. Memo: Tom C. Korologos to Larry Eagleburger on Prominent Greeks, 29 August 1974, WHCF, CO 55 Greece, 8/9/74–4/30/75, GFL.
6. Max Kuropas, Box 7; Al Haig – Name File: file: Brent Scowcroft, Box 2; WHCF: McCrary name file ("Tex" John Reagan McCrary) of the Hellenic-American Institute, GFL.
7. Veto to The House of Representatives, 17 October 1974, WHCF, SP 2–3–14 and SP 2–3–15, Box 8, GFL.
8. Signing Statement, Ron Nessen Papers, Turkey 8/9/74–7/8/75, Box 125, GFL.
9. Comments from Members contacted for their reaction to the announced Turkish takeover of United States and NATO installations, n.d. [circa May–June 1975], Max Friedersdorf, Box 16, GFL.
10. Ibid., John Roussselot (R-Cal.).
11. Jack Calkins Memorandum to Robert T. Hartmann, 8 October 1975, Folder, Peter Agris, Hellenic Chronicle of Boston, Ron Nessen Papers, Box 51, GFL. Ford's meeting with Agris was characterized in an Evans–Novak column as so effective that Agris asked Greek leaders to support the president's position in favor of lifting the embargo. When the news became public, Agris's credibility among Greek Americans suffered and he even threatened to sue the journalists who released the information.
12. Charles Bartlett, "Vote on Turkey shows undisciplined Congress," *Washington Star*, 28 July 1975.
13. Statement by Congressman Morgan after meeting with Ford at the White House, 9 July 1975, Ron Nessen Papers, Box 125, GFL.
14. Statement by the President, n.d. given but date is 25 or 26 July 1975, Ron Nessen Papers, Box 125, GFL.
15. Robert J. McCloskey [Assistant Secretary of State] Memorandum for Honorable John Marsh, The White House, 24 September 1975, WHCF, CO 156, Turkey, Box 49, GFL.
16. Congressman Cederberg in GOP Leadership Meeting with the president, 24 September 1975, Robert Wolthuis, Box 2, GFL.
17. Statement by the president, 8 October 1975, Ron Nessen Papers, Box 125, GFL.
18. Jimmy Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President* (Toronto: Bantam Books, 1982), pp. 51, 458, 563.
19. Ford, *A Time to Heal*, pp. 137, 199, 244, 285, 288.
20. Department of State for Zbigniew Brzezinski, 22 April 1977, ND-44, JCL.
21. Dom Bonafede, "Presidential Focus, Turkish Arms Vote Discourages Staff," *National Journal Reports*, 2 August 1975.

الفصل السادس: الشخصيات: ممارسو الضغوط الموالون للعرب

1. This discussion is based largely on interviews with diplomats, officials, and lobbyists for Arab governments conducted from 1994 to 2002. Although most preferred to speak off the record, these professionals generously provided detailed histories of Arab diplomatic efforts in the U.S. Any conclusions or errors in this rendition are solely those of the author.
2. Mohamed Heikal, *The Return of the Ayatollah* (London: Andre Deutsch, 1981), pp. 95, 158–9; Michael Ledeen and William Lewis, *Debacle: The American Failure in Iran* (New York: Alfred A. Knopf, 1980), p. 75.
3. Edward Said Interview with *Palestine Report*, 29 August 2001, Prlist@palestinereport.org accessed 29 September 2003.
4. Michael Suleiman, "The Arab Information Effort in North America: An Assessment," *Arab Studies Quarterly*, Vol. 8, Summer 1986; Nabeel A. Khoury, "The Arab Lobby: Problems and Prospects," *The Middle East Journal*, Summer 1987.
5. Suleiman, "The Arab Information Effort in North America."
6. Michael W. Suleiman, "The Arab Information Effort in North America – An Assessment," Zionist information and Arab Requisites for its Confrontation Seminar (ALECSO), 18 May 1985, Tunis, Tunisia, p. 5. In this paper, Suleiman estimated that in 1983 Maksoud gave 55 speeches, 22 press conferences, issued 43 communiques and participated in 13 conferences.
7. William Fulbright speech, "Old Myths and New Realities – the Middle East," 24 August 1970, U.S. *Congressional Record*, Senate, 14035.
8. Paul Findley letter to Jimmy Carter, 8 June 1979, WHCF – CO35–74, JCL; see also Paul Findley name file, JCL. Paul Findley, *They Dare to Speak out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Westport, CT: Lawrence Hill, 1985).
9. Findley, *They Dare to Speak Out*.
10. See James A. Bill, *George Ball: Behind the Scenes in U.S. Foreign Policy* (New Haven: Yale University Press, 1997) for a definitive study of Ball's long and illustrious career in public service.
11. Statement of Intent in *Washington Report on Middle East Affairs*, November 2003, p. 5.
12. Named after the late Joseph Malone, a history professor at the American University of Beirut and a mentor for a number of academics in the field of Middle East studies.
13. Actionalert@saudi-american-forum.org.
14. www.irmep.org/irmep.htm, accessed 1 August 2004.
15. *Palestine Human Rights Bulletin*, Special Issue (Number 11), October 1978.
16. Graham E. Fuller, "Political Islam and U.S. Policy," *Middle East Affairs Journal*, Vol. 5, Nos. 1–2, Winter/Spring 1999; Ayad al-Qazzaz, "The Arab Lobby: Toward an Arab-American Political Identity," *Al Jadid*, 3:14, January 1997.
17. Stuart Eizenstat, Exit Interview, 10 January 1981, JCL.

18. Helen Samhan and Samia El-Badry are both experts on Arab American demographics. "The New Arab Profilers," *Arab American Business*, January 2003.
19. United States Census 2000.
20. Curt Guyette, "Shifting Sands," *Metrotimes* (Detroit), 16–22 June 2004.
21. Sami Khatib, "Financial Accountability and Responsibility in Arab-American Organizations," *Al-Hewar*, March 1993.
22. Janice J. Terry, "Community and Political Activism Among Arab Americans in Detroit," in Michael W. Suleiman, ed., *Arabs in America: Building a New Future* (Philadelphia: Temple University Press, 1999; reprinted in Arabic by Center for Arab Unity Studies).
23. James Zoghby, "Alarm Bells in America as Arab Americans Face Increased Demonization," *Al-Ahram Weekly*, 24 May 2000.
24. Intern Perspectives: *2001 Intern Summer Times*, ADC, Summer 2001.
25. Memo on NAAA, meeting 26 June 1975, ND18/CO1–7; Nessen Papers, Box 121, GFL.
26. Public Liaison: Midge Costanza, List of National Ethnic Groups, Box 88, JCL.
27. *AAUG Newsletter*, December 1977. Attendees included: Dr. Fouad Moughrabi, President-Elect and Abdeen Jabara, one of the founders of the organization and a human rights lawyer.
28. DPS Staff, Eizenstat, Box 235; WHCF – National Security, Defense, Box ND-39; WHCF, Box CO3 (CO 1(Arabs) 1/20/77–1/20/81), JCL.
29. William B. Quandt and Gary Sick Memorandum to Zbigniew Brzezinski, 26 August 1977, ND, Box 39, ND16/CO1–7, JCL.
30. Brzezinski Note, 30 August 1977, ND, Box 39, ND16/CO1–7, JCL.
31. Brzenzinski Memorandum to Hamilton Jordan, 2 September 1977, WHCF, Name File, AAUG/NAAA/Association, American, JCL.
32. Brzezinski Memorandum for the President, n.d., through Hamilton Jordan, ibid., and Tim Kraft.
33. Janice J. Terry, "The Carter Administration and the Palestinians," in Michael W. Suleiman, ed., *U.S. Policy on Palestine from Wilson to Clinton* (Normal, IL.: Association of Arab-American University Graduates, 1995).
34. The description of this meeting is based on: 30 May 1989 telephone interview with Dr. Michael Suleiman, former president of the Association of Arab American University Graduates (AAUG), and a member of the delegation that met with President Carter; *AAUG Newsletter*, December 1977; *The Voice* (NAAA newsletter), January 1978.
35. Staff Secretary, 12/15/77 File, Box 64; Staff Office, Speech Writers Chronological File, Box 12; WHCF, NS-Defense, ND-39, Box 39, JCL. These files contain notice of the meeting and a list of attendees, but no presidential talking notes, minutes, or summaries about the meeting.
36. Presidential Daily Diary, PD-21, Box 21, JCL.
37. *The Washington Report on Middle East Affairs*, April/May 1997.
38. Janice J. Terry, *The Role of Lobbies in the Formation of U.S. Policy in the Middle East* (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2002) (in Arabic); Christopher Madison, "Arab-American Lobby Fights Rearguard Battle to Influence U.S. Mideast Policy," *National Journal*, 31 August 1985.

39. James Zogby statement at Arab American Institute annual leadership conference. Lynette Clemetson, "Arab-Americans Gain a Higher Political Profile," *New York Times*, 19 October 2003.
40. *2004 Voter Guide to the Democratic Presidential Candidates*, Washington, D.C., Arab American Institute, 2003.
41. Niraj Warikoo, "FBI revokes its service award from Arab leader," *Detroit Free Press*, 9 October 2003; Brian Dickerson column, "Award flap is a credibility loss for FBI," *Detroit Free Press*, 13 October 2003.

الفصل السابع: الشخصيات: اليهود الأميركيّون

1. Gabriel Sheffer, ed., *Dynamics of Dependence: U.S.-Israeli Relations* (Boulder, CO: Westview Press, 1987); Nimrod Novik, *The United States and Israel: Domestic Determinants of a Changing U.S. Commitment* (Boulder, CO: Westview Press, 1986). Novik, a foreign policy adviser to Shimon Peres, wrote this study under the auspices of the Jaffee Center for Strategic Studies. For further analysis, see Abraham Ben-Zvi (also of the Jaffee Center), *The United States and Israel: The Limits of the Special Relationship* (New York: Columbia University Press, 1993). Tony Smith, *Foreign Attachments: the Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000) traces the involvement of a number of different ethnic groups including Jewish Americans. For a classic study on U.S. public opinion see: Eytan Gilboa (Hebrew University of Jerusalem), *American Public Opinion toward Israel and the Arab-Israeli Conflict* (Lexington, MA: Lexington Books, 1987).
2. For example: "Policy Background: The Essence of Israel's Mideast Policy: From Cease-Fire to peace" (Washington, D.C.: Embassy of Israel, 11 April 1969); "PLO Undermining the Cessation-of-Hostilities" (Washington, D.C.: Embassy of Israel, 15 February 1982).
3. For details on the major Jewish American organizations and their ties with Israel see: Lee O'Brien, *American Jewish Organizations and Israel* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1971, 2nd printing 1986) and Ernest Stock, *Partners & Pursestrings: A History of the United Jewish Appeal* (Lanham, MD: University Press of American, 1986).
4. Rachel Zoll, "More U.S. Jews in poverty, study says," *Detroit Free Press*, 11 September 2003.
5. National Jewish Population Survey 2000/2001, partially released in 2002; Lenni Brenner, "My People are American. My Time is Today," 24 October 2003, www.counterpunch.org/brenner10242003, accessed 24 October 2003.
6. Lenni Brenner, "My People are American."
7. "U.S. Jews don't share Shamir's views, poll finds," *Detroit Free Press*, 21 November 1991.
8. Zoll, "More U.S. Jews in poverty."
9. Evelyn Shuckburgh, *Descent to Suez: Foreign Office Diaries 1951–1956* (New York: W.W. Norton & Company, 1986), p. 254.
10. Brian Whitaker, "US Think Tanks Give Lessons in Foreign Policy," *Guardian*, 19 August 2002.

11. Joel Beinin, "Money, Media and Policy Consensus: The Washington Institute for Near East Policy," *Middle East Report*, No. 180, January/February 1993.
12. In *Kissing through Glass: The Invisible Shield between Americans and Israelis* (Lincolnwood, IL: NTC/Contemporary Publishing Company, 1991), Joyce Starr talks openly about these connections; her career is indicative of the process. Starr was the White House liaison on Soviet Jews and Press Coordinator in the Jewish Community Affairs Division for the Carter administration. Subsequently, she served on George Bush's Middle East campaign task force.
13. I.L. Kenen, *Israel's Defense Line: Her Friends and Foes in Washington* (Buffalo, N.Y.: Prometheus Books, 1981).
14. Richard B. Strauss, "The revolution in Washington's Middle East Policy," *Manchester Guardian Weekly*, 4 May 1986.
15. "The Washington Lobby," *Congressional Quarterly*, 5th ed.; Edward N. Tivnan. *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987) and Benny Burner, *The Lobby*, film 2002.
16. Robert I. Friedman, "The Anti-Defamation League is Spying on You," *Village Voice*, 11 May 1993. This provides a detailed account of ADL espionage activities and the allegations against it.
17. "Summary of Relevant Facts," ADC et al., V. ADL et al., Executive Summary, 21 October 1993.
18. John J. Fialka and Brooks Jackson, "Pro-Israel Lobby," *Wall Street Journal*, 26 February 1985.
19. Robert I. Friedman, "PACmen," *The Nation*, 6 June 1987.
20. David K. Shipler and Robert Pear, "Pro-Israel lobby turns its political mystique into clout," *Detroit Free Press*, 12 July 1987.
21. Hamilton Jordan Confidential File, Box 34, "Foreign Policy/Domestic Politics Memo, HJ Memo, 6/77," JCL.
22. Senate Assessment on Middle East, Work Plan, Foreign Policy Issues, 25 June 1977, Hamilton Jordan, Box 34, JCL.
23. http://www.cov.com/lawyers/seizenstat/biography.html, accessed 22 January 2004.
24. Stuart Eizenstat, "Stick with Kyoto: A Sound Start on Global Warming," *Foreign Affairs*, May/June 1998.
25. "American Jews and Israel in the Bush Era," Eizenstat address at Susan and David Wilstein Institute of Policy Studies, Los Angeles, 6 June 1989, Vertical File; Eizenstat Exit Interview, 10 January 1981, JCL.
26. Charles Kirbo [Kirbo, an attorney, was a close friend and valued adviser to Carter], Oral History Project, Miller Center Interview, 5 January 1983; Israel(74) WHCF, Foreign Affairs, Box FO-30; Edward Sanders Memorandum to Hamilton Jordan,17 February 1979 Edward Sanders, Staff Offices 1/15/79–6/18/79, Box I, JCL.
27. Eizenstat speech, 6 June 1989, Eizenstat File, JCL.
28. Ibid.
29. Stuart Eizenstat, *Moment*, January/February 1988, Stuart Eizenstat File, JCL.

30. For example see notes on 1 August 1977 Roundtable discussion between Jewish Community Representatives and Agency Officials, Public Liaison, Midge Costanza, Box 20, Box, 52, Box 55, JCL.
31. Alfred Moses letter to Jerold C. Hoffberger, 6 June 1980, Special Adviser to the President, A. Moses, Box 7, JCL. Hoffberger had been the owner of the major league baseball team, the Baltimore Orioles, a chair of the United Jewish Appeal (UJA) and a major contributor to the Democratic party.
32. David Aaron Memorandum for Stu Eizenstat, 9 January 1979, WHCF – CO35; CO-74, JCL.
33. Reports and notes on White House meetings with Jewish American groups, David H. Lissy (Associate Director-Domestic Council, Ford White House) Files, Boxes 38–43, GFL. For an example of a less cordial meeting see: "Notes on Meeting with Jewish Leaders," 6 July 1977, Stuart Eizenstat Files, Box 235, WHCF, ND16/CO 1–7, JCL. At the time, Jewish leaders, reiterating Israeli fears, opposed a comprehensive settlement that might force them to make concessions. Although he emphasized that he thought an independent Palestinian state would be a threat to peace, Carter forcefully argued that, although it would be easier for him politically to espouse the Israeli line, a balanced and more open approach was required.
34. Arthur Hertzberg, "The Illusion of Jewish Unity," in *Beyond Occupation: American Jewish, Christian, and Palestinian Voices for Peace*, Rosemary Radford Ruether and Marc H. Ellis, eds. (Boston: Beacon Press, 1990).
35. Jay D. Shulman and Susan L. Wiley, "PAC Contributions by the American Dental Association: Do Dollars Follow Policy Positions?" paper presented at annual meeting of the Southern Political Science Association, Atlanta, Georgia, 3–6 November 1994. Shulman and Wiley give a useful overview of the dynamics and political goals of a domestic interest group (dentists) in backing candidates that will hopefully support legislature favorable to the dental industry.
36. For a fuller account of this process see: Leopold Yehuda Laufer, "U.S. Aid to Israel," *Dynamics of Dependence: U.S.–Israeli Relations*, Gabriel Sheffer, ed. (Boulder, CO: Westview Press 1987).
37. As Haim Saban, a media magnate and major American supporter of Israel, emphasized in a rare interview, "I'm a one-issue guy and my issue is Israel." Andrew Ross Sorkin, "Schlepping to Moguldom: An Unlikely Hollywood Titan finds a new power base," *New York Times*, 5 September 2004. Known for his contributions to the Democratic party and friendship with President Clinton, Saban pledged $13 million to establish the Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institute in 2002.
38. *New York Times*, 5 September 2004, p. 4, and Fialka and Jackson, "Pro-Israeli Lobby."
39. "Price of Politics," *Arab American Business*, April/May 2004.
40. Ibid., p. 6.
41. Alexander, "Pro-Israeli PACs," p. 16.
42. "Foreign Aid: Under Siege in the Budget Wars," *New York Times*, 30 April 1995.
43. Laufer, "U.S. Aid to Israel," p. 139.

44. Tom Hundley, "Cash buys allies, influence for U.S.," *Detroit Free Press*, 25 November 1984.
45. World Development Indicators database, World Bank, July 2003.
46. Charles Mitchell, "Your $14 Billion at Work Abroad," *Detroit Free Press*, 24 July 1994; "U.S. Assistance to the State of Israel: The Uncensored Draft Report," Staff of the U.S. General Accounting Office, 24 June 1983. Mohamed El-Khawas and Samir Abed-Rabbo, *American Aid to Israel: Nature and Impact* (Brattleboro, VT: Amana Books, 1984) present a highly critical account of the aid program while A.F.K. Organski, *The $36 Billion Bargain: Strategy and Politics in U.S. Assistance to Israel* (New York: Columbia University Press, 1990) argues that the aid program is in the best interests of the United States and is not given as a result of lobbying pressures.
47. Thomas R. Stauffer, "The Costs to American Taxpayers of the Israeli-Palestinian Conflict: $3 Trillion," *Washington Report on Middle East Affairs*, June 2003; see also White House memos regarding changing rules to make Israel eligible for A.I.D. Development Loans, 1974, M. Friedersdorf, File: Middle East, Box 14, GFL.

الفصل الثامن: المشهد الأول: إدارة فورد

1. Robert Goldwin Papers, Box 3; ND18/CO1–7. Goldwin was a Special Consultant to the White House. Meeting with Senator William J. Fulbright, 2 July 1975, Brent Scowcroft Files, Box 1, GFL.
2. Robert Goldwin Papers, Box 3, Memo on Ford meeting with Kristol, 15 November 1974,GFL.
3. Letter, Eugene Rustow to Ford, 21 April 1975, ND18/CO1–7, GFL.
4. Gerald Ford, *A Time to Heal: The Autobiography of Gerald R. Ford* (New York: Harper & Row, 1979), p. 286; CO71; CO159. The records for most of these meetings, especially when Kissinger was present, remain classified.
5. Lowell Cauffiel, "Window on the World," *Detroit Monthly*, October 1988, p. 73.
6. ND18/CO1–7; CO71; Box 27; Goldwin, Box 2; Lissy, Box 40, GFL.
7. Al Haig papers, Box 1, Len Garment Memo to Dave Parker, 28 August 1974. Al Haig was Assistant to the President.
8. Brent Scowcroft Memo, 2 July 1976, CO71, Box 27. Scowcroft was Assistant for National Security Affairs, GFL.
9. Ibid.
10. Ford, *A Time to Heal*, p. 247.
11. Richard Cheney Papers, Box 9, Middle East File, GFL. Cheney was Assistant to the President.
12. CO158, Box 50–52; CO146; CO71, Box 27, GFL.
13. David Lissy Files, Box 41; CO159, GFL. David Lissy was Associate Director, Domestic Council, and the political liaison with Jewish organizations.
14. David Lissy Files, Box 41; Ron Nessen Papers, PLO File, Box 124; CO1–7, GFL.
15. Richard Cheney meeting with president, notes on meeting, Brent Scowcroft, 17 June 1976, Cheney, Box 9, GFL.

16. Ron Nessen Files, Press Statement, 21 June 1976, Box 14, GFL; Beirut Evacuation Postponement, 19 July 1976, Ron Nessen Files, Lebanon, Box 123, GFL.
17. US Policy towards the PLO, Briefing Book 1976 election, 14 October 1976, William Baroody Papers, Box 3, GFL.
18. ND18/CO1–7, GFL.
19. Abraham Ben-Zvi, *The United States and Israel: The Limits of the Special Relationship* (New York: Columbia University Press, 1993), p. 99.
20. Max L. Friedersdorf Papers, Box 14, Middle East File. Friedersdorf was Assistant to the President for Legislative Affairs, GFL.
21. Ibid.
22. See Richard Curtiss, "Too Often Promised Land – American Public Opinion and the Arab–Israeli Dispute 1973–1980." 22 Session: Executive Seminar in National and International Affairs, Department of State, 1975–80.
23. Meeting with Eugene V. Rostow, 17 April 1975, talking points by Henry A. Kissinger to Ford, p. 3, Brent Scowcroft, Box 3, GFL.
24. Minutes, National Security Council Meeting, 28 March 1975, Office of the Assistant to the President for National Security Affairs, Henry Kissinger and Brent Scowcroft, Files (1972) 1974–77, Folder: NSC Meeting, Box A5, GFL.
25. CO159, GFL.
26. Ron Nessen Files, Box 28, File 3; Press Information for Sadat visit, October 1975.
27. Memorandum of Conversation (Ford, Kissinger, Scowcroft), 17 October 1975 in the Oval Office, Henry Kissinger and Brent Scowcroft Files (1972) 1974–77, Temporary Parallel File, Folder: Scowcroft memcons, 17 October 1975, Office of the Assistant to the President for National Security Affairs, Box A6, GFL.
28. Charles McCall Papers, Box 29, GFL. McCall was Director of Research.
29. Vern Loen Report, Memo to Brent Scowcroft through John O. Marsh, September 1975, Loen and Leppert, Box 23, GFL.
30. Ibid.
31. Meeting with the Senate Wednesday Club, 3 September 1975, Friedersdorf, Box 8, GFL.
32. See: Harold H. Saunders and Cecilia Albin, *Sinai II: The Politics of International Mediation* (Washington, D.C.: The Pew Charitable Trusts, 1991), for full text of agreement and discussion of its diplomatic evolution. Also see: "Early Warning System in Sinai," Report, No. 94–415, 94th Congress, 1975; "Early Warning System in Sinai," hearings before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, 94th Congress, First Session on Memoranda of Agreements between the Governments of Israel and the United States, 6–7 October 1975, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975.
33. Conversation with Wayne Hays, in memo, Charles Lepport to Jack Marsh, 13 August 1975, Loen and Lepport, Box 23, GFL.
34. Max Fisher congratulations on Second Sinai Agreement, 3 September 1975, Wolthuis, Box 4; CO71, Israel, 1/1/76–1/20/77, WHCF, GFL.
35. FO3-2/CO157-164, GFL.
36. Brent Scowcroft, Bipartisan Leadership Meeting, Cabinet Room with president, 25 September 1975, Wolthuis, Box 2, GFL.

37. Henry A. Kissinger Memorandum for the president, 10 October 1975, Fulbright Speech on the Middle East, Brent Scowcroft, Box 1, GFL.
38. Q & A for the president concerning the statement by General George Brown, 14 November 1974, Robert Goldwin Papers, Box 2, GFL.
39. Henry Kissinger, GOP Leadership Meeting, 4 November 1975, Congressional Leadership Meetings, GOP, 11/4/75, Wolthuis, Box 2, GFL.
40. Memo on conversation, Congressional Bipartisan Leadership Meeting, 24 June 1976, Wolthuis, Box 2, GFL.
41. Ibid.
42. Stephen M. Bauer, *At Ease in the White House* (New York: Birch Lane Press books, Carol Publishing Group, 1991). Bauer was Presidential Social aide under Nixon, Ford and Carter. He clearly preferred the grander styles of Nixon and Ford to Carter's common folks touch.
43. William Baroody Papers, Box 8; Jeffrey P. Eves Papers. Eves was Director of White House Conferences 1974–76, GFL.
44. News Release, President Ford Committee, President Ford Committee Records, Box F37, GFL.
45. Letter, George Klein to Max Fisher, 28 June 1976, President Ford Committee Records 1975–6, Box F36, GFL.
46. Letter, Max Fisher to Richard B. Cheney, 2 August 1976, President Ford Committee Records 1975–6, Box F36, GFL.

الفصل التاسع: نتاجُ رئيسي: حملة مقاطعة العرب

1. Paul Lewis on boycott, *National Journal*, 19 June 1976.
2. Ibid.
3. Barbara Greene Kilberg Memo on Arab Boycott, 8 August 1975, Robert A. Goldwin Papers, Box 1, GFL. Kilberg was Associate Counsel to the President; following extensive research on the Arab Boycott, she made recommendations for presidential action.
4. David V. Pritchett, Office of Financial Resources, 17 February 1976, Seidman, Box 313, 28 February–1 March 1976, GFL.
5. Lewis, *National Journal*, 19 June 1976.
6. Background Paper: Arab Boycott Issues, Israel, 1–3 March 1976 (3); marked 'Limited office use', Seidman, Box 313, GFL.
7. Aaron J. Sarna, *Boycott and Blacklist: A History of Arab Economic Warfare Against Israel* (Totowa, N.J.: Rowman & Littlefield, 1987). Sarna's densely written account details the application of the boycott and the campaign against it from a pro-Israeli viewpoint. He also provides a chronology of steps taken against the boycott from 1975 through 1976. R.W. MacDonald in *The League of Arab States* (Princeton: Princeton University Press, 1965) describes the early Arab involvement with the boycott.
8. Statement by Sidney Sober, Acting Assistant Secretary for Near Eastern and South Asian Affairs, before the Subcomittee [sic] on International Trade and Commerce, House Foreign Affairs Committee, 13 March 1975. Ron Nessen Papers, Box 121, GFL. Nessen was told that he could refer to this testimony in question and answer sessions with the press.

9. Representatives Joshua Eilbert (PA), 12 March 1975; Fish (NY), 14 March 1975; Drinan (MASS), 23 September 1975, *Congressional Record*.
10. For a summary of these testimonies see Lewis, *National Journal*, 19 June 1976.
11. Sober statement, Ron Nessen Papers, Box 121, GFL.
12. Ibid.
13. Memo for the President, September 1975, David Lissy Files, Box 39, GFL. Lissy was Associate Director-Domestic Counsel and Ford's political liaison with Jewish organizations.
14. Kilberg Memo, 8 August 1975. Robert A. Goldwin Papers, Box 1, GFL.
15. Ibid.
16. Ibid.
17. Kilberg Memo, 5 September 1975, Robert A. Goldwin Papers, Box 1, GFL.
18. See: Goldwin, Box 1; Lissy, Box 39, Friedersdorf, Box 10, CO70, 71; Ron Nessen Papers, Box 121; Vernon Loen and Charles Leppert Papers, Box 1. Loen and Leppert were Deputy Assistants for Legislative Affairs (House); Robert Wolthius Papers, Box 3; Wolthius was Special Assistant to the President. See also: Papers of Counsel to the President, Edward C. Schmults, Boxes 7–8, and Vern Loen and Charles Leppert, Box 1, WHCF; Trade Boycotts, Box 3, GFL.
19. Sarna, *Boycott and Blacklist*, p. 95.
20. Kilberg Memo, 8 August 1975, Robert A. Goldwin Papers, Box 1, GFL.
21. Ibid.
22. Ibid.
23. Statement by the President, 20 November 1975, Ron Nessen Files, Box 1, GFL. Presidential decisions regarding the boycott legislation and enforcement in James E. Connor Memo to Philip Buchen, 3 November 1975. Marked 'Administratively Confidential'. President Hardwriting File, Trade-Arab Boycott (1), Box 45, GFL. For a full summary of these measures see Sarna, *Boycott and Blacklist*, pp. 93–5.
24. Background paper/Arab Boycott Issues, Seidman, Box 313, Israel, 1–3 March, 1976(3), GFL.
25. ADL Press Release, 28 November 1975, Robert A. Goldwin Papers, Box 1, GFL.
26. Boycott Background Paper, p. 4, Seidman, Box 313, GFL.
27. Cabinet Meeting Minutes, 6 January 1976, handwritten notes, John G. Carlson (Office of Press Secretary), Box 1 and James E. Connor, Box 5, File: 1976/01/07 Cabinet Meetings: Presidential Handwriting File – States Folder, Arab Boycott (2), Trade, Box 45, GFL.
28. Ibid.
29. Memo, no date, "Arab Boycott," Ron Nessen Papers, Box 121, GFL.
30. E.P.B. Discussion Paper: Administration Position on Arab Boycott Legislation, 28 April 1976, Seidman, Box 32, E.P.B. Memoranda, 24–30, 1976, GFL.
31. David Lissy Memo to Jim Connor, 5 April 1976, Presidential Handwriting File; Folder: Trade-Arab Boycott, Box 45.
32. Brent Scowcroft and L. William Seidman memo for the President, 6 May 1976, Presidential Handwriting File; Folder: Trade-Arab Boycott, Box 45, GFL.

33. Ibid.
34. George Meany, 25 August 1976, statement urging the Senate to pass the bill inhibiting U.S. businessmen from trading with the Arabs owing to the boycott. Ron Nessen Files, Box 1; Friedersdorf, Box 10, GFL.
35. Bob Wolthius Memorandum to Max Friedersdorf, 30 August 1976, Friedersdorf, Box 10, GFL.
36. Ibid.
37. Jack Marsh Memorandum for the President, 15 September 1976, Presidential Harndwriting File-States, Box 45, Folder: Trade-Arab Boycott (2), GFL.
38. Ibid.
39. David Lissy Memo on Boycott, 30 March 1976; Schmults, Arab Boycott, Box 8; Ron Nessen Files, Box 9, GFL.
40. Ron Nessen Files, Box 1, GFL. As noted, Morton had been found in contempt of Congress by a Subcommittee and was therefore forced to reveal the information.
41. Statement from the White House, 4 October 1976, Ron Nessen Files, Box 1, GFL.
42. Stef Halper Memorandum for Dave Gergen and Fred Slight, 20 October 1976, Dave Gergen Files, Box 1, GFL.
43. Ibid.
44. Ibid.
45. Zbigniew Brzezinski Memo to Rich Hutcheson, 7 February 1977, TA-4, Tal/Col (Arabs), JCL.
46. Bob Lipshutz, Stu Eizenstat, Bob Ginsburg Memo to the President, 12 March 1977, Robert Lipshutz Papers, Box 2, WHCF, JCL. As previously noted, Stuart Eizenstat, Assistant to the President for Domestic Affairs, had close ties with pro-Zionist groups and, although not directly involved in foreign policy, he paid close attention to Middle East issues.
47. Ibid.
48. Joyce Starr Memo to Robert Lipshutz and Stuart Eizenstat, 10 March 1977, Robert Lipshutz Papers, Box 2, WHCF, JCL.
49. Stu Eizenstat Memo to the President, 2 May 1977, DPS, Eizenstat Papers, Box 146; David Rubenstein Memo to Stu Eizenstat, 5 January 1978, WHCF, Eizenstat Papers, Box 143, JCL.
50. Notes on the Vice President's meeting with Saudi Arabian Ambassador, Ali Abdullah Alireza, 19 January 1976, CO128. Notes in the Nessen Files also refer to Saudi Arabia's awareness of the problem. Ron Nessen Papers, Box 124, Saudi Arabia File, GFL.
51. Boycott Background paper, Seidman, Box 313, GFL.
52. William Simon Statement in *National Journal*, 31 July 1976; Nolte wrote a letter to the *New York Times* and Vance spoke before the International Finance Subcommittee on the Committee on Banking, Housing and Urban Affairs, 1977.
53. Amin Hilmy II, *National Journal*, 31 July 1976 and *The Arab Boycott: Whys and Wherefores* (New York: Americans for Middle East Understanding, Inc. n.d. [probably 1976/77]).
54. The grassroots boycott movements in the Arab world and U.S. are described in fuller detail in: "Widespread Recognition of Growing Arab-American Clout," *ADC Times*, October–November 1999; "Boycott with a difference," *Middle East International*, 31 May 2002; Richard H. Curtiss, "Arab Boycotts, Both Formal and Informal, Well Under Way," *Washington Report on Middle East Affairs*, November 2002.

الفصل العاشر: المشهد الثاني: إدارة كارتر

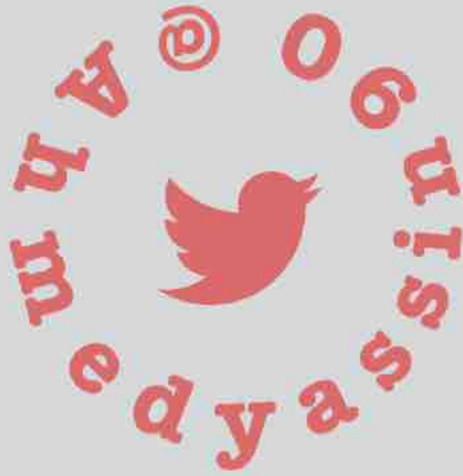
1. Portions of this chapter have been published in "The Carter Administration and the Palestinians," *Arab Studies Quarterly*, Vol. 12, Nos. 1 & 2, Winter/Spring 1990 and "The Carter Administration and the Palestinians," *U.S. Policy on Palestine from Wilson to Clinton*, Michael W. Suleiman, ed. (Normal, IL.: Association of Arab-American University Graduates, Inc., 1995).
2. Edward "Ed" Sanders (Carter's Adviser for Jewish Affairs, 1978–80) Files, 8/10/79–3/4/80, Staff Office, JCL. Sanders obviously gathered these statements together to convince the Zionist lobby of Carter's pro-Israeli stance during the 1980 election.
3. 1977 Report on Jewish Vote, Hamilton Jordan's Files, n.a., Box 35, JCL. The report may have come from the Office for Domestic Affairs or from a special adviser on ethnic and domestic affairs.
4. Steven Spiegel, *The Other Arab Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p. 317.
5. Stuart Eizenstat, Exit Interview, 10 January 1981, JCL.
6. Edward Sanders and Roger Lewis to Robert J. Lipshutz and Hamilton Jordan, 11 January 1978, Counsel's Office, Box 2, "Arab Boycott"; Edward Sanders to the president and vice president, 6 March 1978, Hamilton Jordan, Box 49, JCL.
7. David K. Shipler and Robert Pear, "Pro-Israel lobby turns its political mystique into clout," *Detroit Free Press*, 12 July 1987.
8. Richard H. Curtiss, "Too Often Promised Land – American Public Opinion and the Arab–Israeli Dispute 1973–1980" (22 Session: Executive Seminar in National and International Affairs, Department of State, 1979–80).
9. This account is based largely on off-the-record interviews, including a lengthy interview with one of the key paid lobbyists for Saudi Arabia.
10. William B. Quandt, *Peace Process: Diplomacy and the Arab–Israeli Conflict since 1967* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1993).
11. Hamilton Jordan, *Crisis* (New York: Putnam's 1982), p. 42.
12. Frank Moore (White House, Congressional Liaison), Exit Interview, 17 December 1980; NS Oral History Project, Miller Center Interview, 18–19 September 1981; Richard Moe, Oral History Project, Miller Center Interview, 15–16 January 1982; James Fallows (speech writer), Exit Interview, 14 November 1978. Others alleged that Carter's puritanical style set him apart from the hard drinking and partying of some political and media figures. Jody Powell, Oral History Project, Miller Center Interview, 17–18 December 1981 and Lloyd Cutler, Oral History Project, Miller Center Interview, 23 October 1982, JCL.

13. Richard Moe (Mondale's Chief of Staff), Oral History Project, Miller Center Interview, 15–16 January 1982, JCL.
14. Telegram, Morris Amitay (head of AIPAC) to Jimmy Carter, 6 June 1977, Hamilton Jordan's Files, Box 34, JCL. See also telegrams and letters in Box ND CO-42, WHCF, and Palestine Liberation Organization Name File.
15. Letter, Morris Amitay to Hamilton Jordan, 17 August 1977, Office of Communications, Gerald Rafshoon Collection, Box 4, JCL.
16. See for example, ADL letters opposing a visa for PLO spokesperson Shafik al-Hout in 1979, Anti-Defamation League File, Name File, JCL.
17. Hamilton Jordan memo to Warren Christopher, 8 April 1980, Hugh Carter's Files, Box 37, Office of Administration, JCL.
18. Tip [Thomas] P. O'Neill Jr. with Gary Hymel, *All Politics is Local: And Other Rules of the Game* (New York: Random House, 1987). As speaker of the house, O'Neill could have rallied considerable support for Carter's programs, but he never established a working rapport with Carter or his aides, particularly Hamilton Jordan whom O'Neill nicknamed "Hannibal Jerken."
19. Zbigniew Brzezinski memo to Hamilton Jordan [for Carter], 5 July 1977, Hamilton Jordan's Files, Box 35, JCL.
20. "Notes on Meeting with Jewish Leaders," n.a. [possibly Joyce Starr], 6 July 1977, Stuart Eizenstat's Files, Box 235, JCL. A shorter version of these notes is found in Joyce Starr memo (White House liaison on Soviet Jews and Jewish Community Affairs), for the Files, File ND16/CO1–7, Box ND 39, JCL.
21. Louis J.Cantori, "Egyptian Policy," in *The Middle East Since Camp David*, Robert O. Freedman, ed. (Boulder, CO: Westview Press 1984), pp. 171–91. Cantori argues that the inclusion of the Soviet Union in the conference helped motivate Sadat to visit Israel.
22. Landrum Bolling letter to Carter, 20 December 1978, Box ND40, JCL.
23. Carter letter to Abourezk, 2 October 1978, Palestine Liberation Name File; see also Paul Findley, Name File, and WHCF, Box CO-35, JCL.
24. Reports and protests about these meetings are found in Jody Powell's Files, Box 82, JCL.
25. See Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London: Sidgwick & Jackson, 1984), pp. 440–1, for a fuller discussion of the background to Young's resignation and the behind-the-scenes negotiations with the PLO.
26. Ed Sanders memo to Hamilton Jordan, 27 August 1979, Staff Offices, Ed Sanders File 8/9/79–10/9/79, Box 1, JCL.
27. Jack Watson (Cabinet Secretary and Assistant for Intergovernmental Affairs), Oral History Project, Miller Center interview, 17–18 April 1981; see also: Zbigniew Brzezinski, Exit interview, 20 February 1981, JCL.
28. Fayez A. Sayegh in *Camp David and Palestine: a Preliminary Analysis* (New York: Americans for Middle East Understanding, 1979), provides a thorough study of the framework's language and content. For a full text of the Framework for Peace see: Carter, *Blood of Abraham*, Appendix 4.
29. Carter, *Keeping Faith*, pp. 300, 325–7, 377.
30. Carter, *Blood of Abraham*, p. 169.

31. Ibid. (For a retrospective view of the Camp David negotiations 25 years later, see: Bob Cullen, "Two Weeks at Camp David," *Smithsonian*, September 2003.)
32. James E. Akins letter to Brzezinski, 24 September 1979, Box CO-8, JCL. Akins was a former U.S. Ambassador to Saudi Arabia.
33. "Into the Valley of the Shadow of Failure," *Events*, 23 March 1979.
34. Ed Sanders and Roger Lewis memo to Robert J. Lipshutz (White House Counsel) and Hamilton Jordan, 11 January 1978, Robert Lipshutz's Files, Box 6, JCL.
35. Ed Sanders to the president and vice president, 6 March 1978, Office Staff, Box 75; Staff Office, Box 1, 3, JCL.
36. Ed Sanders memo to Carter, 15 August 1979, Hamilton Jordan's Files, Box 49, JCL.
37. Hamilton Jordan memo to Carter, 30 November 1978, Hamilton Jordan's Files, Box 49, JCL.
38. Joint Letter to President Carter from President Sadat and Prime Minister Begin, 26 March 1979, Department of State, Selected Documents, No. 11 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1979).
39. See *Congressional Record* 124, September 1978; Hyman Bookbinder and James G. Abourezk, *Through Different Eyes Two Leading Americans, A Jew and an Arab, Debate U.S. Policy in the Middle East* (Bethseda: Adler & Adler Publishers, Inc., 1987). Julie Eadeh, "Senator James G. Abourezk and the Failure of the Camp David Accords," December 1998, unpublished paper.
40. Briefing Memorandum, Hodding Carter III (Department of State) to Ambassador Linowitz and Harold Saunders, Assistant Secretary of State, 27 June 1980, WHCF, Box CO-8, JCL.
41. Hodding Carter III to Ambassador Linowitz and Harold Saunders, 27 June 1980, WHCF, CO-8, Middle-Near East, (CO1-7), JCL.
42. Cullen, "Two Weeks at Camp David," p. 64.

الفصل الحادي عشر: تصفيق الاستحسان: الحاضر والمستقبل

1. For a well-documented account of Israel's policies and goals in Africa see: Zach Levey, "Israel's Strategy in Africa, 1961–67," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 36, No. I, February 2004. Levey describes Israel's desire for a strategic alliance with the United States and the attempts to use its ties with several key Africa states as leverage and proof of its pro-U.S. stance in the Cold War. Warren Bass in *Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.–Israel Alliance* (New York: Oxford University Press, 2003) highlights Israel's failed attempts to convince the Kennedy administration that a military alliance would be in the best interests of both nations.
2. William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab–Israeli Conflict Since 1967* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1993), p. 380.


@Ahmedyassin90

PLUTO PRESS
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط

دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة

